



سلسلة كتب المستقبل العربي (٤٨)

الشباب العربي ورؤى المستقبل

زة شرارة بيضون

محمود شمال حسن

قيل نوري محمد

ناهد عز الدين

فيصل محمود غرايبة

يوسف أحمد



مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة كتب المستقبل العربي (٤٨)

الشباب العربي ورؤى المستقبل

عزة شرارة بيضون
عقيل نوري محمد
فيصل محمود غرايبة
محمود شمال حسن
ناهد عز الدين
يوسف أحمد

الشباب العربي
و رؤى المستقبل

الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد مركز دراسات الوحدة العربية
الشباب العربي ورؤى المستقبل / عزة شرارة بيضون. . . [وآخ.].
١٦٨ ص. ـ (سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٤٨)
ISBN 9953-82-070-8
١. الشباب ـ البلدان العربية. أ. بيضون، عزة شرارة. ب. السلسلة.
305.242

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٠٩٠ ١١٠٣ ـ لبنان
تلفون: ٨٦٩١٦٤ ـ ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧
برقياً: «مرعربي» ـ بيروت
فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)

e-mail: info@caus.org.lb
Web Site: http://www.caus.org.lb

الطبعة الأولى
بيروت، أيار/مايو ٢٠٠٦

المحتويـــــــات

القسم الثاني
دراسات ميدانية في واقع الشباب العربي



قائمـــة الجـداول

مقدمـــة

يساورنا دوماً الكثير من القلق حول مستقبل الشباب العربي، إذ وجدنا أنفسنا نحدق في هاوية سحيقة تفصلنا عن الطموح الذي ننشد، في الوقت الذي يخضع الإدراك والتعامل مع هذه القضية لتجاذبات عديدة على اختلاف منابعها أو اجتهاداتها، إلا أنها تلتقي على تهجين النماذج بين الأصالة والجوهر، أو بين الواقع والطموح، فالقضية تعرض أمامنا تحدياً دائم الحضور، وليس لنا أن ندير رؤوسنا نحو الاتجاه الآخر، إنها وبكلمات قليلة تعني تحديد خياراتنا التي نهدف إليها ومستقبلنا الذي ننشده.

وإذ كان من غير الممكن عزل هذه القضية عن الشأن العام في إطار التحديات القائمة والخيارات المتاحة، فإن هنالك منظوراً واضحاً في الاهتمام بهذه القضية، تكشف عنه معطيات البيانات والإحصائيات التي تعرض مخرجات عملية التعليم ـ كنموذج ـ أو نتائج التنمية البشرية والاقتصادية، فالتعطل أو التعطيل في صناعة الفرص المناسبة لتوظيف الكتلة الدائمة التفجير لطاقات الشباب في وقتها ومكانها المناسبين تكشف عن عجز وتراجع في أساس النظرة إلى دور الجيل الجديد، والتعامل مع إمكاناته، وإتاحة الفرصة له للمساهمة في عملية التغيير، إذ إننا نكرر السؤال الذي يبدو نمطاً في التحدي الفكري والعملي: أين يقف الشباب العربي من تداعيات حال الأمة وتجاربها الراهنة؟

وليس فقط انطلاقاً من محاولة إنصاف أو توظيف منطقي للواقع، فإن قوى حركة التحرر العربية التي انطلقت مطلع القرن الماضي والتي كانت تسعى إلى تحقيق الحرية والاستقلال والتقدم، قد اعتمدت أساساً، أو راهنت بشكل جذري على طاقة الشباب وإمكاناتهم في التغيير، ولكنها وعلى الرغم من النجاحات التي تحققت عبر ذلك التوظيف والاستخدام، إلا أنها وإلى حد كبير، لم تفضِ إلى بناء تصور فكري شمولي عن دور الشباب المستقبلي ولا عن آليات مؤسسية تضمن توالي وديمومة التعبئة والتحشيد لطاقات الشباب في الاتجاه المطلوب.

فهل يشعر الشباب العربي بالرغبة في الصراخ؟ وهل يمكن استيعاب تلك الصرخة وتوظيفها في إنتاج طاقة تحويلية دائمة الإشعاع في إطار مهمة النهوض الحضاري؟

إن الشباب العربي يشعر بأكثر من رغبة للصراخ، إنه مشحون بطاقة الرفض والتمرد، ويشعر أن أطواقاً من العزلة تُشَيَّدُ حوله، وكُلّ التوصيفات الجاهزة، والصيغ الفوقية، ومؤسسات الرعاية المفترضة التي تقدم كهبات من قبل الحكومات، جميعها استعارات تتسم بالتجريد تفقد الأهلية على التعايش مع الواقع ومعطياته، وتزيد الوضع تعقيداً، وتتفاقم بالمقابل المشاكل أمام الشباب الباحث عن مشروعية دوره، وحقه في صياغة مستقبله.

ولا شكّ في أن الحاجة إلى مراجعة متسمة بالتعبير عن حجم المشكلات التي يواجهها هذا الجيل من الشباب، لا بُدَّ من أن تملك لغتها الخاصة، وإمكانية فعلها الميداني، إذ إن تقويض الصيغ السابقة في المعالجات الجزئية أو المبتورة للقلق المشروع للشباب في البحث عن الهوية والدور يتطلب بالمقابل وضوحاً في الرؤية ومعالجات جذرية وحاسمة، وهذه القضية ستبقى شاغلاً وهماً للمفكرين المعنيين بموضوع الشباب والمستقبل، لتأشير وتأطير أسباب الخلل وسبل المعالجة، بالاعتماد على الوعي أولاً ونشر المعرفة واستمرار النضال في كُلّ الميادين من أجل انتزاع الحقوق وتأكيد الحضور.

وفي هذا الإطار فإن مركز دراسات الوحدة العربية حين يضع هذا الكتاب أمام القارئ، فإنه يساند صرخة الشباب العربي، ويفتح أمامها مديات التأثير والفعل، ويدعو عبر ذلك إلى إدامة النقاش والحوار حول هذا الموضوع، وإلى كسر كُلّ القيود التي تحول دون أن يأخذ الشباب العربي دوره وفرصته في البناء والتغيير.

إنها مساهمة فكرية تستدعي المواصلة، إذ إن مستقبل الأمة رهنٌ بدور شبابها، ولا مستقبل ننظر إليه من دون شباب قادر على صناعته.

مركز دراسات الوحدة العربية

القسم الأول

دراسات نظرية في المستقبل ودور الشباب

الفصل الأول

الشبـاب العربـي ومستجـدات العصـر

فيصل محمود غرايبة(*)

على الرغم من أن الانتباه يشدّ دائماً، وفي مختلف المجتمعات في عالمنا العربي، إلى الشباب، إلا أنّه ما يزال هناك مفهومان حائران لم نتفق عليهما مضموناً وحدوداً وهما: مفهوم «الشباب» نفسه ومفهوم «رعاية الشباب» المرتبط به. فما يزال «الشباب» مفهوماً مختلفاً عليه، ما هي حدوده وما اعتبارات هذه الحدود؟. كان يقال إن الشباب مرحلة من مراحل عمر الإنسان، فينشب الخلاف أو ينشأ الاختلاف على السن التي تبدأ فيها هذه المرحلة والسن التي تنتهي فيها.

يقترح البعض أو يجزم بأن هذه المرحلة تبدأ في الخامسة عشرة من العمر فيقول آخر لا بُدّ في الثامنة عشرة فيها، كما يقترح بعضهم أو يجزم بأنها تنتهي في سِنّ الخامسة والعشرين، بأن هذه المرحلة فيقول البعض الآخر بأنها تنتهي في سِنّ الثلاثين. ومنهم من يرفض أن يقيد المفهوم بأرقام ترتبط بسِنّ معينة من عمر الإنسان، وإن كان يترك الحدود عائمة تمتد من لحظة انتهاء الطفولة إلى لحظة دخول البلوغ، ويقال عنها الرجولة، متجاهلين الموضوع بالنسبة إلى الشابات أو الفتيات، وبذلك تُترك عملية التحديد للمرء نفسه ليقرر متى انتهت طفولتة ومتى بدأت رجولته أو بلوغه. فيدخل قراره مساحة للتذكر أو للمشاعر والأحاسيس في تلك المرحلة من مراحل عمره.

هناك من تجنب الارتهان للاعتبارات البيولوجية وتطور حياة الإنسان وفقاً لهذه الاعتبارات المادية الطبيعية، واتجه إلى الاعتبارات النفسية الاجتماعية الانثروبولوجية فاعتبر الشاب طاقة إنسانية متجددة أو شريحة من التكوين البشري

(*) قسم العلوم الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة البحرين.

للمجتمع يعتبرها الناس منه ويغادرونها إليه وتبقى مليئة دوماً، وأكثر حيوية من باقي مراحل العمر عند الإنسان.

وما يزال مفهوم «رعاية الشباب» مفهوماً مختلفاً عليه أيضاً، من حيثُ ما هو المقصود فيه وما هي حدود هذا المقصود وغاياته، فمن قائل إن رعاية الشباب هي مجموعة الجهود التي تبذلها الدولة لاستثمار طاقات الشباب إلى أقصاها، أو ما يقدم من حلول لمشاكل الشباب، أو ما يتاح من خدمات لإشباع حاجاتهم، أو ما ينهض بالجوانب الاجتماعية والثقافية والروحية من شخصية الشباب.

حتّى إنّ هذا الذي يقال أو يكتب حول معنى مفهوم رعاية الشباب لا يبقى عالقاً فيه بالأذهان سوى تلك البرامج التي من شأنها إشغال وقت فراغ الشباب بأسلوب ترويحي عبر أنشطة رياضية، وفنية، وثقافية، واجتماعية، وإن حاول العديد ممن كتبوا أو قالوا حول هذا المعنى أن يفسروا حقيقته على غير هذا المنوال رافضين فكرة «وقت الفراغ»، إذ إنهم يعتبرون أن الفراغ غير موجود في حياة الشباب، وإنما هو الوقت الحرّ ما بين الأوقات المخصصة للدراسة، أو للعمل أو لقضاء الاحتياجات الشخصيّة داخل البيت وخارجه، وأعطوه صفة الحرية، لأنه يملأ أو ينبغي له أن يملأ بطريقة تلقائية وبقرار من صاحبه وحده، لا تحدده التعليمات ولا يشغل على صورة التزامات.

ويواجه هذا المفهوم (وأعني رعاية الشباب) بالانتقاد لا بل بالرفض والهجوم على اعتبار أن كلمة رعاية بحدّ ذاتها تعني الملاحظة أو التدبر أو الحفظ، فتنطوي بذلك على معنى الوصاية أو اليد العليا أو الهيمنة لمن هم أقل منهم في ذلك، أو الخضوع لإدارة الآخرين ممن هم أكثر خبرة ودراية.

وهذا ما يجب أن يكون مرفوضاً في التعامل مع الشباب أو القضايا التي تهم الشباب وتسعى لإعطائهم الحقّ بإدارة أنفسهم بأنفسهم ولتمكينهم من أن يكونوا صانعي مستقبل مجتمعهم، بإرادتهم الفاعلة وبرؤاهم النابعة من قناعاتهم وتجربتهم وتطلعاتهم نحو ذلك المستقبل.

أولاً: العمل مع الشباب

نتيجة الاحتدام في النقاش والتمادي في الاختلاف يتمخض الأمر عن اتفاق على مفهوم العمل مع الشباب ويزيد عليها بعض المفسرين عبارة، لا للشباب، باعتبارها تؤكد أن الشباب هو الذي يبادر إلى الفعل المسبوق بالرؤية والخطة والتشاور والاتفاق في ما بين الشباب، وما على جيل الكبار إلا أن ييسر لهم (أي للشباب) مهمتهم ومسعاهم من أجل تحقيق الأهداف وبلوغ الغايات.

وحتى إن كان قد حصل الاتفاق إجرائياً على «الشباب» كمفهوم وعلى «العمل مع الشباب» كمدلول، إلا أن ذلك لم يضع الحقائق في إطارها الصحيح أو لم يضع مسيرة العمل من أجل مستقبل الشباب على المسلك السليم الآمن، إذ ما زالت النظرة القطاعية في مجالس التخطيط ودوائر التنفيذ تترجم العمل مع الشباب إلى برامج ترويجية الطابع ويغلب عليها المسار الرياضي، ويضعف فيها المسار الثقافي (بالمعنى الواسع للثقافة) ويندر فيها المسار الاجتماعي (الحياتي المعيش بالمعنى الواسع للمفهوم الاجتماعي)، الأمر الذي جعل من الشباب قطاعاً خدماتياً إلى جانب قطاعات أخرى في الدولة منقطعة عنه ومنفصلة مثلما هي تنصرف لتقديم خدماتها إلى سائر المواطنين شباباً كانوا أو أطفالاً أو مسنين كقطاعات التعليم والصحة والإسكان والثقافة والرعاية الاجتماعية، والتي تعنى بمجملها بالشؤون الإنسانية من حيثُ تقديم الخدمات التي تلبي الاحتياجات أو بذل الجهود لتنمية الموارد البشرية للدولة.

ولذلك فإن الشباب بجمهوره العريض، وفي مختلف المجتمعات العربية ما فتئ في العديد من المناسبات أو اللقاءات وعبر قنوات الاتصال المتنوعة أن يعبر عن عدم رضاه عن أنماط التعامل معه من قبل الدولة والمجتمع، ويجهر بالقول أنّه كمٌ مهمل أو طاقةٌ سائبة أو قدرات ضائعة، على الرغم من وجود مجالس أو وزارات أو مؤسسات تهتم رسمياً بالشباب ومع توفير إذاعات وقنوات ومجلات خاصة بالشباب، عدا وجود أندية ومراكز واتحادات وروابط للشباب، وعدا توفر المدن الرياضية وبيوت الشباب وفرق الكشافة المرشدات وعمداء شؤون طلبة الجامعات.

وعندما يتحدث الشباب عن التقصير في الخدمات من قبل الدولة أو العجز عن تلبية الاحتياجات من قبل المجتمع أو عن التغاضي عن مطالبهم من قبل المجتمع أو عدم الإصغاء إليهم من قبل الأهل، لا يعنون بذلك أنّه لا توجد منشآت رياضية أو تنظيمات شبابية أو أجهزة وأدوات للهوهم أو لعبهم، ولا يقصدون أنّه لا توجد وسائل اتصال وإعلام تمدهم بالمعلومات وتفتح لهم استوديوهاتها أو تمدّ لهم ميكروفوناتها ليقدموا إبداعاتهم وابتكاراتهم وليطرحوا أفكارهم وآراءهم.

إن المقصود بالتقصير أو العجز أو التغاضي هو أكثر من ذلك عمقاً وأبعد من ذلك اتساعاً، إنّه حقيقة التعامل مع الشباب كشريحة من شرائح المجتمع، وطبيعة هذا التعامل مع هذه الشريحة في مختلف القطاعات التنموية الإنتاجية الاستثمارية. فهل هناك خصوصية في قطاع التعليم والتدريب للشباب، وكذلك هل هناك خصوصية للشباب في قطاعات الصحة والثقافة والعمل؟ وهل هناك مساحة واسعة لمشاركة الشباب على الصعيدين السياسي والاجتماعي، وهل ثمة آفاق مناسبة للشباب

ليضيف إلى حياة المجتمع الجديد والمبتكر في ضوء معطيات ما بعد الحداثة والإمكانات الهائلة لتقنيات الاتصالات والمعلومات؟

ثانياً: دور الشباب

إن الشباب إذ يمثل الركن الحيوي من أركان البناء الاجتماعي من حقه أن يفسح له المجال لأداء دوره الاجتماعي في المجتمع، وأن يتمتع بالمكانة التي يستحق بين أعضاء المجتمع في مختلف شرائحهم وتنوع أدوارهم داخل المجتمع الذي يعتزون بالانتماء إليه ويشاركون في بنائه وتطوره ونمائه. وإن حسن الأداء من قبل مجموع الشباب لهذا الدور المتوقع لا يأتي إلا بتوفير شروط التفاعل الخلاق للشباب داخل المجتمع إلا أن هذا التفاعل المرغوب فيه يتأثر في عدة ملابسات تحول دون انخراطهم في الحياة المجتمعية العامة، يعود قسم منها إلى النوع الاجتماعي، ويعود قسم آخر إلى طبيعة العلاقة بين الأجيال، إضافة إلى طبيعة العصر ومستجداته الثقافية منها والتقنية.

فلا مراء في أن المجتمع العربي قد أعطى الشباب الذكور حرية أكبر مما أعطاه للفتيات من شبابه، فأوجد بذلك حالة من التقييد التلقائي أو التحديد القسري أمام الفتيات عند اختيارهن لأنشطتهن الاجتماعية في إطار اندماجهن في الحياة المجتمعية، مثلما أن جيل الكبار من الآباء والأمهات والإخوة وحتى الأقارب تشكل تدخلاتهم المتكررة والمستمرة تحديداً آخر لطبيعة التفاعل الاجتماعي للشباب من الجنسين، ويستمد هذا التحديد مقوماته ومشروعيته من المقيدات الثقافية التي تتضمن مفردات العيب والضرر والخطر، وتمارس في إطار المسؤولية التي حولها المجتمع للكبار لممارسة الضبط الاجتماعي على الصغار: شباباً وأطفالاً سواء بسواء، والتي يتمادى الكثيرون في استخدامها خارج معقوليتها ولياقتها حتّى أضحت أساليب قهر اجتماعي.

هذا في حين أن طبيعة العصر بمستجدَّاته التقنية والثقافية تلح على الشباب لكي يتفاعل وينطلق ولو بصورة الكترونية مع ثقافة ما بعد المكتوب، وقد استجاب معظم الشباب في مجتمعنا العربي، مقابل أن الصعوبة في اقتحام عالم التقنيات المبتكرة حديثاً بما يتطلبه من ذهنية مهنية مستعدة لاستيعابه ومتهيئة لإتقان العمل على اختراعاته، هذه الصعوبة ما تزال تزيد من ابتعاد جيل الصغار المتقن المستعد عن جيل الكبار الذي لم يعايش ولم يتقن ولم يتوفر لديه الاستعداد الكافي لمتطلبات تلك الاختراعات، فضلاً عن أن هذه المستحدثات العالمية تساعد الشباب على اكتشاف الكثير من التناقضات في الجدلية القائمة حول علاقته بثقافته وإطاره المرجعي اسرياً ومجتمعياً من جهته وعلاقته بمستجدات العصر ومتغيراته المتسارعة، ما يقوده إلى نوع من عدم التوازن في شبكة علاقاته وإلى نوع من التشتت في تشكيل أفكاره.

من هنا يبرز السؤال المهم: كيف يجب أن يتصرف الشباب من أجل إعادة التوازن؟ أو إلى من يلجأ؟ أو إلى أين يتجه لكي يتخلص من حالة التشتت التي تمنعه من تكوين أفكاره بصورة إيجابية سليمة لتعينه بالتالي على اختيار مواقفه وسط ظروف الحياة المتنوعة، وتمكنه من مواجهة التحديات التي تفرضها طبيعة العيش في مجتمع إنساني متطور أو يسعى إلى التطور، ولكي يسير الشاب بالاتجاه الصحيح وبالإمكانات التي تتزايد مع تزايد الفرص وبالطاقة التي تتطلبها التحديات والمتغيرات؟.

ثالثاً: الشباب والبيئة

وسط هذه الظروف، كيف يمكن لنا أن نفكر في المشاركة؟. مشاركة الشباب في التعامل مع قضايا المجتمع واهتماماته كإعادة بناء المجتمع، وإحداث التغيير في اتجاه الناس، وإزالة المعوقات من أمام التنمية، وإحباط محاولات الحجر الذهني أو الكبت الفكري أو الوصاية المفروضة، بالإضافة إلى استبدال أسلحة الصمت والمجاملة والادعاء بالموافقة أو إخفاء حقيقة الرفض التي يمارسها الكثير من الشباب باختيارهم من أجل تحقيق أهدافهم الجزئية الخاصة أو يجبرون على استخدامها تحت ضغط الأسرة ونصائح الأبوين وتوجيه المدرسين، فيصبح هؤلاء الشباب مستسلمين للواقع كما هو، يوهمون أنفسهم، قبل أن يتظاهروا أمام الآخرين، بقبول الواقع المرفوض، ينزوون وراء شعورهم بالإحباط والفشل.

إن محاولة الإجابة عن التساؤل السابق حول موانع المشاركة الشبابية ومثبطاتها، تقودنا إلى تساؤل آخر يطل على المحاولات العملية والإجرائية المتصلة بتحريك الشباب وحشدهم في معركة التنمية ومؤداه: لماذا لا تلاقي مشاريع الاهتمام بالشباب صداها في نفوس الشباب؟ ولماذا لا تقطف منظمات الشباب ثمارها في حقول الشباب؟.

كثيرة هي الندوات والمؤتمرات التي تناولت مثل هذه التساؤلات بالإجابة والتحليل والتعليق، وعديدة هي الدراسات والمقالات التي حاولت البحث عن إجابات مقنعة عليها، وقد توصلت تلك الفعاليات إلى ما يمكن أن يكون جزءاً مما سعت إليه، وهو ذلك الذي يتمحور حول فهم أفضل لما يطرحه الشباب من أفكار لصالح المجتمع وإدراك أوضح لاحتياجات الشباب الحقيقية، وإتقان الاستماع إليهم والتحدث بلغتهم وتلمس همومهم في إطار محدد الأبعاد والأسباب.

غير أن تلك الرؤى المكتوبة والتصورات المرسومة ما تزال في طور الطرح المتمنى له أن يتحقق على أرض الواقع، إذ ما يزال هدف جميل مثل إتاحة فرص التفكير والتعليم والتدريب والثقافة أمام الشباب لا ينعكس تجديداً على نمطية التفكير

ولا يخلق ابتكاراً في أساليب التعليم والتدريب ولا يغيّر شيئاً من معطيات الثقافة، ولذلك فإنها ما تزال تجد الصدود والرفض من قبل الشباب أو تُواجه بالنقد أو الهجوم من قبلهم.

من هنا يبرز الحوار كمدخل واسع للمشاركة، يفسح المجال للإدلاء بالآراء ولإبداء وجهات النظر على اختلافها وتعارضها أو على موافقتها وتأييدها، ويشكل الاختلاف في وجهات النظر أو التعددية في الآراء عاملاً حيوياً في نجاح الحوار وطريقاً إلى الالتقاء عن اقتناع وتيقن في النهاية.

إن مساراً للتعامل مع الشباب يأخذ هذا الاتجاه يتغلب على مسار تقليدي آخر بات يؤكّد أن الشباب رأس مال المجتمع وأنهم سيرثون الانجاز ويكملون المسيرة نحو مجتمع الغدّ المستنير بفضل التجديد والعصرنة، بينما يجد الشباب أنفسهم بعيدين أو مستبعدين عن الدور والمسيرة. يحصل ذلك في الوقت الذي يصل المجتمع فيه إلى ذاك الغد الذي كان يعول فيه على الشباب ليجعلوه مستنيراً ومتجدداً وعصرياً، فيجد المجتمع نفسه قد أعاد صورة ماضيه التي لم يستمع فيها المجتمع إلى الشباب ولم يتفهم همومهم ولم يتح لهم الفرصة في بناء مستقبله.

يبقى المجتمع في هذه الحالة، كما يستمر الشباب في أثنائها، يتلمس وجود الروح الواقعية ويسعى لإيجاد الديناميكية اللتين يتحرك الشباب بهما ومن خلالهما نحو أهدافه في صنع غد أفضل لمجتمعه، وبهذه الحيوية يجد المجتمع في الشباب خير قوة فاعلة لصناعة غده الأفضل المنشود هذا في الزمن الذي لم تعد الظروف الحياتية فيه تسمح ببقاء كتلة بشرية نشطة من جسم المجتمع عاطلة عن العمل وعاجزة عن الإنتاج وراغبة في القعود أو مجبرة عليه. وقد أتاحت الإمكانيات لهذه الكتلة النشطة أن تتحول إلى قوة قاهرة للبطالة وطاردة للعجز عن الإنتاج أو التخلف عن المشاركة، إذ تزودت بمختلف المهارات والخبرات التي تؤهلها للاندماج، كما نمت في نفوسها روح الإقدام على الفعل التنموي والإيمان بالاعتماد الجماعي على الذات، وتعودت على استبدال الكلام بالفعل وعلى استبدال الصمت والسكون بعجلة الإنتاج ولغة الانجاز.

رابعاً: الشباب واستدامة التنمية

لما كانت التنمية المستدامة تحتاج أعداداً وفيرة من المواطنين المؤهلين والقادرين على المشاركة في الفعل الاجتماعي الاقتصادي، فإن التعليم يمثل أهم الروافد التي تغذي هذا الفعل في الشباب القادر والمؤهل للقيام به، هذا إلى جانب التدريب كرافد آخر يزود الشباب بالمهارات اللازمة لانجاز التنمية في مختلف المجالات، ويجعل من

الشباب القوة المحركة للإنتاج ولاسيما إذا ركز التعليم والتدريب على تنمية الاتجاهات الايجابية نحو العمل والإنتاج وعلى التفكير الواعي المدرك لحقائق الأمور وتنمية المسؤولية تجاه المجتمع.

إن التعليم المتجدد النافع، كما التدريب المفيد، يحول الشاب من شخص متلقٍ للمعلومات وحافظ للبيانات إلى آخذ بأهداف المجتمع ومحلل للبيانات لتسخيرها في تطوير المجتمع ومتمعن في الأفكار لقولبتها برؤية جديدة تتفق مع روح العصر وتتعايش مع الواقع وتتطلع إلى المستقبل بأهدافه وطموحاته.

أما التدريب فهو الفعالية التي تعطي التعليم معناه العملي ومجراه التطبيقي، إذ هو امتداد للتعليم وليس بديلاً منه، وهو مؤكد له لا ملغ إياه. فهو البوابة التي يدخل الشباب منها إلى سوق العمل، وهو مزود بالمهارات اللازمة للإنتاج المتوافقة مع متطلبات السوق، بحيث يحرر التعليم من التراكم النظري الذهني، ويدفع بالمعرفة إلى قنوات التطبيق ومجريات الممارسة على نحو سليم.

وهنالك رديف متطور للتعليم والتدريب يزيد من إمكاناتهما في الإسهام في الفعل التنموي، وهو المتمثل بوسائل الاتصال وتقنية المعلومات التي تزداد أهميتها في المجتمع الحديث، وتلح ضرورتها على الحياة الإنتاجية.

وتبرز شريحة الشباب كطليعة لديها الرغبة في معرفة هذه الأساليب التقنية المتطورة ولديها الاستعداد للخوض في غمارها حتّى أدق تفصيلاتها وتعدد برامجها وقنواتها، حتّى إذا ما استفيد من تلك الرغبة وذلك الاستعداد أمكن الإسراع في انخراط الشباب في منظومة الاتصالات الحديثة وتقنية المعلومات المتطورة لتضيف إلى الشباب إمكانية فعالة وقوة دافعة للفعل التنموي في مساره الحديث وفقاً لمواصفات الجودة وشروط الفاعلية، والتي تساعد على الانفتاح على المجتمعات المتطورة والاندماج في السوق العالمية والمشاركة في بناء المجتمع الإنساني بفضائه الرحب وآفاقه الواسعة.

ولا غرو أن شباباً يتمتع بمؤهلات تتطلبها أسواق العمل كفيل بأن يتحرر من ربقة البطالة، وإذا ما تمتع الشاب بصفات الصبر والمثابرة والموضوعية التي تساعده برامج التعليم والتدريب وتقنية المعلومات على أن يتحلى بها، فإنها تسهل عليه الاندماج في العملية الإنتاجية في مجتمعيه المحلي والوطني بخاصة والمجتمع العالمي بعامة، وهي تحرره من قيود الجهل والانغلاق، وإذا ما أحرز الشاب المكانة الاجتماعية الاقتصادية بفضل خبراته ومهاراته ومؤهلاته، ترحب به ساحة الإنتاج وتفتح صدرها لاستقباله، وبذلك يتحرر الشاب من مصيدة الفقر.

إن هذا التوجه الذي تفرضه التقنيات الحديثة والاتصالات المتطورة، تحمل

الشباب على أن يغيروا من أنماط التفكير والعمل والحياة، فهي تدفعهم إلى الاعتماد على أنفسهم وإلى الاستقلالية والانفصام عن دعم الأهل وأزر العشيرة والخدمات الحكومية، في الوقت نفسه الذي يجدون أنفسهم ملتزمين تجاه مجتمعهم اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً، وعن هذا الطريق تتأكد مسؤولية الشاب تجاه نفسه وتجاه مجتمعه بشكل غير معتمد فيه على غيره وغير متخل عن انتمائه لوطنه وولائه لبلده.

إن هذا المتوقع المأمول لن يأتي إلا بمبادرة مجتمعية جماعية حكومية وشعبية تأخذ بيد الشباب وتفسح لهم المجال لكي يشاركوا ولكي يكتسبوا القدرة على تولي المسؤولية الجديدة وعلى القيام بالأدوار الجديدة التي لم تكن مألوفة ولا حتّى معروفة، عندما كان الشاب يكتفي بدوره كمتلق للخدمة وكمتلق للأفكار وقد عودوه أن يضعوا له الحلول الجاهزة والمعالجة التامة لمختلف مشاكله واحتياجاته وفقاً لما يفكرون وبحسب اتجاهاتهم.

خامساً: البطالة في صفوف الشباب

لقد أبانت منظمة العمل الدولية أن معدلات البطالة في الوطن العربي بأقطاره مجتمعة هي من أعلى المعدلات في العالم (٢٥,٦ بالمئة). وهي عند الشابات أكثر مما هي عند الشباب. هذا عدا إنذار البنك الدولي بأن أمر البطالة سيستفحل، وأن الشباب العاطلين عن العمل سيكونون أداة ضاغطة على مجتمعاتهم من أجل حلّ هذه المشكلة المستعصية.

هذا على الرغم من أن الدول العربية كسائر دول العالم والمحافل الدولية التي تنتمي إليها هذه الدول قد تنادت في أكثر من مناسبة وفي أكثر من لقاء وبيان وميثاق إلى العمل على خلق فرص العمل والمساواة في الفرص والاستثمار في التعليم والتدريب وإيجاد المشروعات الريادية لكي تجابه شبح البطالة ولتفتح الآفاق أمام الشباب.

كما أن ما أنذر به البنك الدولي ما تزال ظروفه قائمة، وما تزال أعداد كبيرة من الشباب تتحول إلى القطاع غير الرسمي من أجل تأمين أسباب العيش بعد أن فشلوا في العثور على فرص أفضل للعمل، في ظلّ نمو اقتصادي بطيء لا يقوى على استيعاب الشباب الجدد من مخرجات التعليم الذين يقفون على أبواب سوق العمل، ويطرقونه من دون أمل بالاستجابة.

ولقد انهمكت الأمم المتحدة ومنظماتها وتشكيلاتها المختلفة في وضع تصورات كالتي قامت بها شبكة عمالة الشباب والمنتدى الدولي للتشغيل ومنظمة العمل الدولية، والتي من شأنها أن تساعد الدول على امتداد العالم على خلق فرص أفضل

للشباب، لينضم إلى قوة العمل المنتجة في مجتمعاتها، وقد تداعت الدول العربية إلى فعل ما من شأنه وقاية الشباب من البطالة ووقاية هذه الدول من أخطار بطالة الشباب وتداعياتها.

هذا وفي الوقت الذي تتزايد فيه فرص التعليم والتدريب والمعرفة أمام الشباب، فتنمي خبراتهم وتصقل مهاراتهم وتطور قدراتهم في مختلف المناشط المهنية والفعاليات الإنتاجية، إلا أنهم يصدمون بواقع عدم وجود الشواغر في سوق العمل الخاص أو في سلم الوظائف العامة.

إن محاولات تبذل وفقاً لتصورات تتكرر للمواءمة بين مخرجات التعليم والتدريب من جهة، ومدخلات سوق العمل من جهة أخرى، ولكنها ما تزال تتراوح بين نسق تعليمي تقليدي يقوم على تكريس المعلومات من دون عناية تذكر بتنمية القدرة على التحليل والنقد والإبداع، ونسق اقتصادي متجدد يتطلب مهارات جديدة ومتطورة تسخر في الإنتاج، في عصر التجارة العالمية والاحتكام إلى معايير الجودة والمواصفات النوعية الذي من خلاله تسعى الدول لإحراز مكانة في السوق الاستهلاكية العالمية.

إن ما يكرس هذا النهج هو تلك القطيعة المستمرة بين الجهة التي تقوم بالعملية التعليمية (ببعديها المدرسي والجامعي) والجهة التي تخوض غمار الإنتاج وتحرك سوق العمل، هذا عدا أن الجهة الأخيرة تهمل عملية التدريب للمنتسبين إليها، وبخاصة الجدد منهم الذين يتطلبون تأهيلاً مناسباً لأعمالهم ووظائفهم يزيد عما حصلوا عليه في المدارس والمعاهد والجامعات.

أما إذا بقي التوازن مفقوداً، فإن الشباب بأفواجه الجديدة المتعاقبة وعلى امتداد الوطن العربي سيظل معرضاً للشعور بالاحباط وتعاظم التوتر الذي لا بُدّ من أن يعلن عن نفسه في أكثر من مناسبة وفي غير مكان واحد وبعدة أشكال، في الوقت الذي تعجز فيه الأسرة عن احتمال هذا الوضع مادياً وتقبله اجتماعياً والتوافق معه نفسياً.

سادساً: الشباب وتكافؤ الفرص

لا بد من أن نضيف إلى ذلك معاناة الشاب الذي التحق بسوق العمل على نحو مجحف مادياً، كالعمل مع الأهل من دون مردود أو بأجر زهيد، أو بعمل لا يتلاءم مع تخصصه الجامعي، أو بما لا يتناسب مع مستواه العلمي، زد على ذلك عدم ملاءمة بيئة العمل كالإرهاق أو المخاطر أو العنف الجسدي أو اللفظي أو التعامل الفج من قبل الرؤساء أو عدم التقيد بالحقوق التي نصت عليها التشريعات الاجتماعية.

ولا غرو أن عوامل الوساطة والمحسوبية والانحياز بمختلف أشكالها ودوافعها تسهم في تفويت فرص عمل للكثيرين من الشباب الذين يفتقرون إلى مثل هذه العوامل التي تسهل عملية الحصول على عمل في الوقت المناسب وبالأجر المناسب.

سابعاً: الشباب وأمراض العصر

وليس في العمل وحده تحل مشكلات الشباب إذا ما تأمنت فرص العمل المتلائمة مع الخبرة والمهارة والخلفية العلمية، وليس في العمل تُحل تلك المشكلات لدى الشباب إذا ما غابت الإمكانية للحصول على فرصة العمل المناسبة بالشروط المتوقعة أو المرغوب فيها، إذ إن الصحة جانب مهم من جوانب الشخصيّة التي تؤثر في الجوانب الأخرى التعليمية والتدريبية والمهنية والتكيف مع المحيط والتوافق مع الذات، بشكل متكامل ومترابط.

فلقد حمل إلينا العصر أمراضاً جديدة صاحبت التطور الذي جاء به هذا العصر، وجعلت من شريحة الشباب أكثر الشرائح الاجتماعية تعرضاً للخطر الصحي عن طريق التدخين والمخدرات واستسلامهم للقلق والاكتئاب، فضلاً عن توفر ظروف بيئية داخل البيت أو ضمن المجتمع ربما لأسباب مادية أو لأسباب ثقافية تجعل عدم اهتمام الشباب بصحته الشخصيّة ونظافته الخاصة من العوامل المهددة للصحة، والمساعدة على انتشار الأمراض المعدية والمزمنة، وبخاصة منها التي دعيت بأمراض العصر كالسرطان والسكري والتدرن الرئوي، وكذلك التوتر الدائم والصراع الداخلي وانفصام الشخصيّة، إضافة إلى المرض الأبرز في هذا العصر، مرض الايدز الذي من أبرز مسبباته المغامرة بممارسات جنسية خاطئة شاذة.

وإدراكاً لهذه التداعيات وتفهماً لهذه الظروف، فقد أعادت منظمة الصحة العالمية تحديدها لمفهوم الصحة بتوسيع حدود هذا التعريف ليشمل الرفاه الصحي والاجتماعي، الأمر الذي تترتب عليه جهود متكاملة من قطاعات اجتماعية واقتصادية وسياسية بحيث يجمل القول في مفهوم الصحة العصرية، إنها إدراك ثقافي لمعنى الصحة الذي أصبح مطلوباً وفقاً لهذا المفهوم بأن قطاع الصحة التقليدي (وزارة الصحة وعياداتها ومستشفياتها العامة والخاصة) ليست المسؤول الوحيد عن الصحة في المجتمع، حيثُ تتأكد هنا أهمية مشاركة الشباب وأهاليهم ومجتمعاتهم المحلية وتجمعاتهم السكانية وتنظيماتهم الاجتماعية في تحقيق صحة أفضل للشباب وصيانتها وتطويرها من مختلف الجوانب.

تتحول الصحة على هذا النحو من فعل علاجي إلى تصرف سلوكي أخلاقي لدى

الشباب، ما يدخل في باب تنمية شخصية الشباب القادرة على تجنب أسباب المرض وعلى ممارسة أسباب الصحة كسلوك وكمنطلق للحياة الخالية من المتاعب الصحية سواءٌ على مستوى الفرد أو على مستوى المجتمع. وهكذا تتحول الجهود الصحية المتكاملة تجاه الشباب إلى جهود استثمارية منخفضة التكاليف وعظيمة العائد بدل أن تكون جهداً مكلفاً قليل العائد أو عديم الناتج في كثير من الحالات التي يستفحل فيها المرض، ويسود إهمال الصحة وجهل مقوماتها لدى جموع عديدة من الشباب لينتهي بهم الأمر إلى حالة من المرض أو إلى حتمية الموت.

ثامناً: الاستحقاق البيئي

وتحتاج صحة الشباب إلى بيئة صالحة، وقد سبق الاهتمام بالشباب الاهتمام بالبيئة في ضوء اهتمامات المجتمع العربي بقضايا التنمية، ويظهر اهتمام الشباب بالبيئة وبدور الشباب تجاه البيئة في إطار الفعل التنموي الوطني بصورة أكثر حداثة، وبالتالي يكون الشباب فيه أقل خبرة، الأمر الذي يحد من مدى تفاعلهم معه ومشاركتهم فيه.

كانت الصورة سطحية عن علاقة الشباب بالبيئة، وهي تعكس نشاطاً تطوعياً يقوم به الشباب لخدمة البيئة، كالاهتمام بنظافة المكان، أو زراعة الأشجار الحرجية، أو إرشاد المارة، أو التنبيه إلى قضية ما كنشاط توعوي، أو الاندفاع في حملات لجمع التبرعات لمشروع خيري ما أو سوى ذلك.

إلا أن مشاركة الشباب في قضايا البيئة، كما تفيد الدراسات وكما يستفاد من التجربة، تتعدى ذاك الذي نوهنا به، والذي لا يتعدى هامش القضية الأساسية، إذ إنّ الأمر يتطلب مشاركة الشباب مباشرة وباستمرار وبشكل منظم في صياغة السياسات الوطنية تجاه البيئة، والمضي إلى تطبيق تلك السياسات من خلال خطط وبرامج يشارك الشباب أنفسهم في وضعها ورسمها، فضلاً عن تنفيذها ومتابعتها وتقييمها، باعتبار أن تلك السياسات تفصح عما يريده الشباب من البيئة وعما تنتظر البيئة من الشباب أن يفعلوه للمحافظة عليها وصيانتها وجعلها مناسبة للعيش البشري ولحفظ التوازن الحيوي فيها.

إلا أن الذي يجري عند التعامل مع القضايا البيئية سواءٌ على صعيد وضع السياسات والخطط، أو على صعيد التنفيذ والمتابعة، لا يكشف عن دور واضح للشباب، وإن استطعنا أن نحدد معالم هذا الدور نجد أن حدوده متواضعة جداً، كما هو الحال في السياسات التنموية والخطط المبنية عليها في القطاعات الأخرى أو الاهتمامات المتعددة التي لم تعتد أن تعطي لمشاركة الشباب في التفكير والرأي

والخطط والإجراءات حيزاً يستحقونه كأفضل قوة فاعلة في المجتمع وكشريحة يمكّنها مجتمعها من أن تتولى صناعة مستقبله.

لقد لاحظت المنظمات الدولية المهتمة بالبيئة من خلال دراساتها واستطلاعاتها أن هناك فهماً محدوداً لقضايا البيئة التي ينبغي أن يشارك الشباب في تناولها ومعالجتها، حيثُ يقتصر هذا الفهم على تمثل هذه القضايا بتلوث الماء والهواء ودور الإنسان المهتم بالنظافة في مقاومته. وقد حاولت هذه المنظمات من خلال مؤتمراتها العالمية واتصالاتها مع دول العالم واطلاعها على تجاربها وخططها التنموية، أن تضع رؤية إنسانية عالمية تلتزمها الدول كحكومات وتشكل قناعات عند شعوبها، حول مشاركة الشباب في القضايا البيئية ومنطلقات تنمية هذه المشاركة من خلال توصيف دور الشباب تجاه هذه القضايا.

ولذلك، فإن المنظمات الدولية ومواثيقها ووثائقها ناشدت دول العالم بناء مجتمعاتها على أساس المشاركة المستمرة والعادلة وحماية النظم البيئية ووقايتها من إضرار الإنسان فيها، واختيار طرق إنتاجية استهلاكية تحمي موارد الأرض وتساعدها على استعادة مكانتها باستمرار في إطار عمليات التنمية المستدامة وبالاعتماد على الشباب. وقد وضع البرنامج العالمي للشباب بعد عام ٢٠٠٠ «البيئة» محوراً رئيسياً، باعتبارها ترتبط بمستقبل الشباب الذي يأتي في إحدى زواياه حماية البيئة الطبيعية التي يعيشون فيها، وربطها بعجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتكاملة، الأمر الذي يتطلب إدراك الشباب المفاهيم والمنطلقات المتعلقة بذلك من خلال التربية البيئية والوعي البيئي، وعبر المنهاج المدرسي وبرامج وسائل الاتصال المختلفة.

تاسعاً: المسألة الترويحية

ويشكل الترويح الجزء الحيوي المتمم للشباب، وهو لا يقل أهمية عن تعليمهم وتدريبهم وعملهم وصحتهم وبيئتهم، وهو ما يزال يحتل مكانة يستحقها من بين اهتمامات الأسرة والمجتمع لإتاحته أمام أبنائهما وشبابهما مجالاً خصباً لتنمية شخصية الشباب جسمياً ونفسياً وذهنياً واجتماعياً. وإن كنا قد حاولنا في مستهل هذا الحديث تبديد الوهم الذي يجعل من مفهومي «الترويح» و«رعاية الشباب» شبه مترادفين عند جمهور عريض من الناس في مختلف أجزاء المجتمع العربي وعند مختلف الشرائح الاجتماعية فيه، إلا أن الترويح للشباب يمكن أن يحول إلى مدرسة يدرب فيها الشباب على المسؤولية الاجتماعية الجماعية المنظمة وينميها في الوقت نفسه من مختلف جوانبها، وفي جو بعيد عن الرسمية وتدخل الآخرين.

ويعطى حجم وقت الفراغ عند الشباب أهمية للترويح لكي يستثمر فيه هذا الوقت الذي يقرر بأكثر من مائة يوم في السنة، أي ما يعادل ثلث فترة مرحلة الشباب، هذا الاستثمار الذي اعتبره برتراند راسل أحسن إنتاج للمدنية، لأنه يفعل هذا الفعل في الشباب في أوقات فراغهم الذي يشعرون فيه، على حدّ وصف كروس، بالراحة والسعادة والهدوء.

ولكن المسالة البارزة في هذا الصدد هي في جعل الترويح ممكناً للشباب في مختلف فئاته الاجتماعية ومواقعه الجغرافية ومستوياته الاقتصادية، في حين أن الظروف الاجتماعية الاقتصادية تحدد من يشارك في البرامج الترويحية، ومن يستفيد منها، وإلى أي حدود يمكن أن يتمتع بهذه الأنشطة والفرص.

إن ثمة معرقلات أمام الشباب تحول دون مشاركتهم الواسعة في البرامج الترويحية، تنصب معظمها على الكلفة ولو كانت كلفة الانتقال إلى مواقع الأداء الترويحي، أو رسوم الدخول للمشاركة فيه التي هي على الأسرة، على مسؤولية الحكومة، في الوقت الذي ينتظر الناس من الحكومة أن تتحمل المسؤولية الكاملة في ذلك، أي أنها تستكثر على نفسها تحمّل نفقات تذكر على النشاط الترويحي لأبنائها، هذا إذا ما كانت لديها القدرة على تحمّل هذه النفقات أو جزء منها، فما بالنا لو أن المداخيل محدودة ولا يشكل الترويح بنداً في سلم أوليات الإنفاق، حيثُ يُستبعد الترويح تماماً من درجات سلم الأولويات هذا، علاوة على أنّه يعتبر في نظر الكثيرين مضيعة للوقت؟

إن توفير البيئة المناسبة للترويح مسؤولية كبيرة ومعقدة لأنها لا تقتصر على مجال واحد أو مؤسسة واحدة أو جانب واحد، فهي مسؤولية جماعية مشتركة بين المؤسسات الأسرية والتعليمية والثقافية والإعلامية وحتى الدينيّة، ومطلوب منها كلها أن تعمل على توفير تلك البيئة المنتجة للفرص أمام الشباب لكي يمارسوا الترويح، لا لكي يضيعوا الوقت أو ليبتعدوا عما يجري من حولهم، ولكن لكي لا يحملوا هموم الحياة ولا يفكروا بتعقيداتها الصعبة وتفصيلاتها التي يكون فيها الجانب غير المريح أو غير السار جانباً كبيراً على حساب الجانب السعيد المريح المفعم بالتفاؤل والحبور.

ماذا يستفاد؟

يستفاد مما تقدم أن مجتمعاتنا العربية في مختلف أقطارها وعبر نظمها الاجتماعية ومؤسساتها المجتمعية مطالبة بتهيئة الظروف الملائمة للشباب لكي يشكل آفاق تفكيره ويحدد أبعاد نظره في ضوء مستجدات العصر ومتغيرات الحياة، فعن طريق البناء المعرفي الحديث والمنهجية العلمية الموضوعية يستطيع أن يتعامل مع هذه المستجدات والمتغيرات بشكل متجاوب ومتفاعل ومتوازن، بحيث لا يقبل بانسياق ولا يبتعد بانسحاب.

هذا الأمر يستدعي من أقطارنا العربية أن تفتح النوافذ أمام الشباب ليروا ما تصنعه الحضارة العالمية وما تنجزه الشعوب في مختلف أرجاء المعمورة، وتفتح الأبواب أمامهم ليشاركوا في الحوار حول قضايا المجتمع وفي الفعل التنموي لتطوير البلاد وفقاً لما يستفيده من خلال اطلاعه على تجارب الأخرين وانجازاتهم من أجل مستقبل الشباب والأوطان، وليجسد بالتالي مقولة أن الشباب هو الأداة القوية للتنمية وهو الهدف الأول لها.

وإذا ما توافرت لدى أقطارنا العربية استراتيجيات وطنية للتعامل مع الشباب على هذا الأساس تستكمل باستراتيجية عربية واحدة تؤكد حتمية الالتقاء والتكامل بين الشباب العربي في مختلف أقطاره، فإن مثل هذا الجهد والانجاز سيكون تأطيراً للاستجابة الواجبة لمطلب الشباب العربي الدائم في إفساح المجال أمامه ليعبر عن رأيه وليشارك في التخطيط لتطوير مجتمعه وفي المشاركة في الخطوات التنفيذية الواجبة لتحقيق التنمية والتطوير المنشود، بالاعتماد على الجزء الفعال من رأس المال البشري ألا وهو الشباب.

وبذلك تنأى الأقطار العربية بنفسها عن التعامل مع الشباب على أساس وضع الإمكانيات وتقديم التسهيلات اللازمة لهم لكي يشغلوا أوقات فراغهم ببرامج ترويحية معظمها رياضي وباقيها مجموعة من الأنشطة الفنية والثقافية والاجتماعية بنظرة قاصرة وبأهداف متواضعة، في حين أن استثمار الشباب كجزء من رأس المال البشري للدولة يتطلب توفير أجواء مناسبة لهذا الاستثمار يتعدى إتاحة فرص التعليم والتدريب والترويح والتثقيف والإعلام والرعاية الاجتماعية إلى تشكيل جبهة فاعلة ناشطة لديها إرادة التغيير، وتبادر إلى بذل الجهد الجماعي الملموس لإعادة بناء المجتمع على أسس ديمقراطية تتوافر فيها العدالة والمساواة، وتصان فيها حقوق الإنسان بعيداً عن أي نوع من أنواع الفرز والتصنيف والتمييز داخل الكتلة البشرية المتماسكة التي يقوم عليها المجتمع ويمضي بها وإليها إلى مراتب أعلى في التقدم وإلى أوضاع أرقى من الازدهار.

الفصل الثاني

الشبــاب العربــي ورؤى المستقبــل(*)

ناهد عزّ الدين(**)

تقديم: لماذا المستقبل؟ ولماذا رؤى الشباب؟

تأتي هذه الدراسة في إطار تنامي الاهتمام العالمي بدراسات الشباب عموماً، والذي بدأ مع اندلاع موجة من ثورات الشباب انتشرت في مختلف أنحاء العالم عام ١٩٦٨، وشكل الطلبة عمودها الفقري، حيثُ قادوا حركات الاحتجاج ضدّ النظم القائمة شرقاً وغرباً[١]. وبالرغم من اختلاف هذه الحركات في نقاط بداياتها، فقد ركزت جهدها على توجيه النقد إلى المجتمع التقليدي القائم وإلى مؤسساته، حاملة لواء الدعوة إلى التغيير (مع تباين مستوى ومدى التغيير من بلد إلى آخر).

أما الاهتمام المصري على مختلف المستويات الحكومية وغير الحكومية بهذا القطاع، فقد أخذ شكل التعهد من قبل الحزب الوطني الحاكم والحكومة بوضع سياسة قومية للشباب، يكون للشباب الدور الرئيس في صياغتها، وذلك من خلال فتح قنوات الحوار الدائم التي يشارك فيها الشباب بتحديد احتياجاتهم وتطلعاتهم، وبحيث تكون أداة لربط الشباب بالعملية السياسية، وإدخال وجهة

(*) هذا البحث قدم مختصراً كورقة خلفية في مؤتمر منتدى الشباب للإصلاح العربي في مكتبة الإسكندرية والمنعقد في الفترة من ٨ ـ ١٠ شباط/ فبراير ٢٠٠٦.

(**) أستاذة العلوم السياسية في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

(١) انظر: السيد يسين، «ثورة الشباب في الستينيات،» في: السيد يسين، **المعلوماتية وحضارة العولمة: رؤية نقدية عربية**، ط ٢ (القاهرة: نهضة مصر، ٢٠٠٢)، ص ١٤٨ ـ ١٦٨.

نظرهم كمكون أساسي في صياغة جميع السياسات العامة[٢].

ومن ناحية أخرى، تعود بدايات الاهتمام بالمستقبل واستشرافه، كميدان بحثي إلى فكرة التخطيط الاستراتيجي البعيد المدى، أي صناعة المستقبل، التي أتت تعبيراً عن رغبة الإنسان في ضمان مستقبل أفضل لأولاده وأحفاده من الأجيال القادمة من خلال التعرف على الأشكال أو الصور المختلفة التي يمكن للمستقبل أن يتخذها، وتحديدها (مرغوبةً كانت، ومن ثَمَّ مطلوبٌ تأكيدها، أو غير مرغوبة، ومن ثّمّ يجب العمل على تجنبها).

وتنبع أهمية هذا الاتجاه من الحاجة لدى كُلّ أمة إلى امتلاك خريطة واضحة المعالم للعالم الذي تعيش فيه، والذي بات عرضة للتغير السريع والمتلاحق، ما يستلزم بدوره امتلاك بوصلة دقيقة تعين تلك الأمة على تحديد مسارها الصحيح على هذه الخريطة. ذلك أن الأمة يجب أن تأخذ المبادرة إلى صنع مستقبلها، وإلا سينشأ فراغ تملأه بدلاً منها القوى الخارجية والأجنبية التي ستحاول أن تشكل لها هذا المستقبل، وفقاً لما تقتضيه مصالحها، وبذلك، يصبح مستقبل الأمة مرهوناً بمقادير خارجة تماماً عن إرادة مواطنيها وأولوياتهم.

وفي الغرب، بدأ علم المستقبليات بالظهور في أواخر الخمسينيات[٣] من القرن

---

(٢) «سياسات الشباب،» ورقة قدمت إلى: المؤتمر السنوي الأول للحزب الوطني الديمقراطي المنعقد في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٣، ص ٢، وهي متوفرة أيضاً على موقع الحزب، انظر: <http://www.ndp.org.eg/Confrence_Docs/Confrence_docs.asp>.

انظر أيضاً في دراسات المستقبل عموماً وفي الوطن العربي خصوصاً: محمد بريش، «حاجتنا إلى علوم المستقبل،» **المستقبل العربي**، السنة ١٣، العدد ١٤٤ (شباط/ فبراير ١٩٩١)، ص ٢١ ـ ٥١؛ محمد عزت حجازي، «بحث استشراف مستقبل الوطن العربي: عرض نقدي،» **المستقبل العربي**، السنة ١٠، العدد ١٠٩ (آذار/ مارس ١٩٨٨)، ص ١١٨ ـ ١٣٠؛ نادر فرجاني، «حول استشراف المستقبل للوطن العربي: رؤية نقدية للجهود المحلية والخارجية،» **المستقبل العربي**، السنة ٣، العدد ١٥ (أيار/ مايو ١٩٨٠)، ص ٦٧ ـ ٨١، وعلي نصار، «العرب والعالم.. أو البحث عن المستقبل!،» **المستقبل العربي**، السنة ٨، العدد ٨٣ (كانون الثاني/ يناير ١٩٨٦)، ص ٦٠ ـ ٧٧.

(٣) يرجع البعض بداية نشأة هذا العلم إلى تاريخ سابق، فاصطلاح المستقبليات يعود إلى المؤرخ الألماني فليتشتايم الذي كان أول من استخدمه عام ١٩٤٩ بوصفه العلم الذي يحاول بناء استراتيجيات شاملة بعيدة المدى في مختلف المجالات، ومن قبل ذلك، كانت رابطة رواية الخيال العلمي في إنكلترا قد اقترحت وزارة للمستقبل وكانت لهم مجلة تصدر في الثلاثينيات بعنوان: **الغد** بمثابة منبر للدراسات المستقبلية. ومع مقدم الفيلسوف والمستثمر الفرنسي غاستون بيرجيه عام ١٩٥٧ افتتح أول مركز دولي للمستقبل يدرس ما عرف بعلم الريادة، وأكمل مشواره بعض تلامذته مثل جوفينيل الذي أسس رابطة المستقبليات الدولية، والتي تصدر عنها مجلة **المستقبليات**، بينما ارتبطت نشأة العلم في الولايات المتحدة بمجالات تطوير الأسلحة والمؤسسة العسكرية وتكنولوجيا الفضاء. انظر: <http:// www.alsabaah.com/modules.php?name=News&File=article&sid=9432>.

العشرين، وطبقته الأمم المتحدة لأول مرة في إطار نادي روما، لدراسة نمو الموارد العالمية في أوائل الستينيات[٤].

وفي أعقاب أزمة صواريخ كوبا، أعلن وزير الدفاع الأمريكي بداية عهد «إدارة الأزمات» من خلال الاعتماد على الدراسات الاستراتيجية، لرسم تصور كامل للأزمات المستقبلية وسبل مواجهتها بالإمكانيات المتاحة، أو من خلال خلق إمكانيات إضافية، وهو ما أطلق عليه في ما بعد «سيناريوهات الأحداث». وعلى أثر ذلك، تأسس معهد المستقبل الأمريكي عام ١٩٦٦، داعياً إلى التخلي عن الحتمية، والقول بوجود العديد من أشكال المستقبل المحتملة، وأن الهدف ليس ارتياد المستقبل لاستكشافه فقط، وإنما لإمكانية التأثير في اتجاهه، وفي تشكيل صورته.

ومع مقدم السبعينيات، شهد هذا العلم رواجاً غير مسبوق، فبلغ عدد مراكز الدراسات المستقبلية أكثر من ٦٠٠ في أمريكا، وما يربو على ٣٠٠ في أوروبا.

وقد شهد العقد الأخير من القرن العشرين إحياء الدراسات المستقبلية. فمع نهاية قرن وبزوغ فجر قرن جديد، وبداية الألفية الثالثة، ترافقت وتفاعلت عمليتان متزامنتان: تقييم تاريخي للقرن الذي مضى، واستشراف مستقبلي للقرن المقبل، وتلك هي اللحظة التاريخية التي تزدهر فيها البحوث المستقبلية. زد على ذلك، أن هذا العقد بدأ بانهيار الاتحاد السوفياتي، وتفكك الكتلة الاشتراكية والدخول في مرحلة سادهاً توصيف جديد للعالم باعتباره أصبح يسوده المزيد من عدم اليقين، وعدم القدرة على التنبؤ[٥].

وكان من الطبيعي أن تنشأ مؤسسات كبرى مهمتها استشراف المستقبل ومنها: المشروع الألفي الذي تبنته جامعة الأمم المتحدة في طوكيو، ويصدر تقريراً سنوياً باسم «حالة المستقبل» راصداً أهم التحديات التي تجابه العالم، إضافة إلى سلسلة الفعاليات التي نظمتها اليونسكو منذُ عام ١٩٨٩ تحت عنوان «حوارات القرن الحادي والعشرين»، ما يشير إلى رواج نهج التفكير المستقبلي على مستوى العالم، واكتسابه صيغة جماعية مؤسسية[٦]، وصفة العلم الذي يقوم على إجراء حسابات

(٤) زهير الأسدي، «نحو دراسات مستقبلية إسلامية: بحث في علوم المستقبل: (الحلقة الأولى)».

(٥) يسين، **المعلوماتية وحضارة العولمة: رؤية نقدية عربية**، ص ١٢٨ ـ ١٢٩.

(٦) من أهم التحديات التي يواجهها العالم وفقاً لتلك المؤسسات البحثية الدولية: التنمية المستدامة، صراعات المياه، اختلال التوازن بين الموارد والسكان، الديمقراطية والتسلط، التخطيط في صنع السياسات، ترشيد عملية اتخاذ القرار، العولمة الاتصالية والمعلوماتية، الضوابط الأخلاقية للسوق، الأمراض الجديدة والقديمة، الصراعات العرقية والإرهاب، النساء، الجريمة المنظمة، الطاقة، الثورة العلمية والتكنولوجية... إلخ.

دقيقة في دراسة الحدث المستقبلي من مختلف جوانبه، مستهدفاً المشاركة والإسهام في عمليات بناء المستقبل، وصنع الأحداث، وخلق البدائل المحتملة في مواجهة الأزمات.

وبعبارة أخرى، فإن علم المستقبليات لا يقتصر على قراءة الأحداث، أو رسم التصورات والتوقعات، ومن ثَمّ تصميم السيناريوهات المختلفة لمسار الأحداث، والتي تتضمن كل الاحتمالات الممكنة، لكنه أيضاً يأخذ بعين الاعتبار شتى العوامل المحيطة بكل مسار مستقبلي. وبناء عليه، فالتاريخ ليس فيه حتميات، وإنما احتمالات. والحالة الحالية التي يعيشها العالم العربي ليست قدراً نهائياً، وإنما مجرد مرحلة قد تطول أو تقصر وقد تؤدي إلى مرحلة أسوأ، أو أخطر منها، كما قد تنتهي بالانتقال إلى وضع أفضل. وهذا رهن ليس فقط الوعي، بل الإرادة، منطلقاً من افتراض جوهري مفاده أن الإنسان صانع القرار، وصانع الحدث، يؤثر في الكون المحيط تماماً كما يتأثر فيه. وعليه، فهو لا يحكمه القدر فقط، وإنما في مقدوره هو أن يؤثر في القدر وفي تحديد مسار الأحداث المستقبلية.

وقد لقي هذا العلم كُلّ الحفاوة في الدول المتقدمة والغنية، فخصصت له الميزانيات الضخمة، كما شيدت له المؤسسات والوزارات... إلخ. وعكف الدارسون على تطوير فروع متعددة له، منها ما يجنح إلى التنبؤ بمحطات المستقبل انطلاقاً من اللحظة الراهنة في الحاضر، ومنها ما يعتمد على استقرائه في ضوء خبرة التاريخ ودروسه الماضية، بيد أن الأهم هو ذلك القائم على الافتراض لمستقبل بعينه، والسعي إلى خلق الأحداث بما يتواءم مع الطموحات المراد تحقيقها والأهداف المبتغاة. وهذا المنهج أشبه ما يكون بكتابة سيناريو لفيلم بغية إخراجه[٧].

ولم يقتصر رواج الدراسات المستقبلية على الدول المتقدمة، وإنما أضحى مجالاً جاذباً لاهتمام الشركات المتعدية الجنسية التي أدركت أهميته البالغة في ترشيد عملية صنع القرار فيها. فما بالنا بالدول النامية التي هي أحوج ما تكون في عصر العولمة إلى هذا النوع من الدراسات[٨].

أما مفهوم «الرؤية» المستخدم في هذه الدراسة، فيشير إلى التصور الذهني الذي يؤكّد الصورة كأداة للتعبير عن الأفكار وتجسيدها كونها بمثابة الوحدة الموضوعية الأساسية التي يستند إليها علم المستقبليات. وإذا كانت دراسة التاريخ تستهدف

(٧) الأسدي، المصدر نفسه، ص ٥.

(٨) إبراهيم العيسوي، «الدراسات المستقبلية ومشروع مصر ٢٠٢٠،» **كراسات استراتيجية** (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام)، السنة ١٠، العدد ٩٦ (٢٠٠٠)، ص ١ ـ ٣.

استخلاص الدروس المستفادة، فإن دراسات استشراف المستقبل تفيد أن الحلم قد يتحول إلى حقيقة، وأن هناك آليات متنوعة متباينة للوصول إلى الهدف الواحد نفسه. وما يهم الباحث في هذا الشأن هو التعرف على أوزان وقدرات القوى الفاعلة في كُلّ حالة[9]. كما إن المنطق الكامن وراء مثل هذا النوع من الدراسات (الاستشرافية) يتمثل في وعي حقيقة التغير الذي يحيط بكل شيء **أولاً**، وحقيقة أننا شركاء في صياغة المستقبل **ثانياً**.

اللافت للنظر أنّه منذُ نشأة علم المستقبليات، احتلت دراسة رؤى الشباب بالذات مكاناً محورياً فيه، ففي إطار معهد هدسن الأمريكي، قدم عالم النفس الاجتماعي دونالد بن. مايكل كتاباً بعنوان **الجيل الجديد: المنظورات المستقبلية لشباب اليوم والغد** عام ١٩٦٧[10]، وفي عصر العولمة، كان من المنطقي أن يزداد زخم الربط الوثيق بين دراسات المستقبل ودراسات الشباب[11].

وغني عن البيان أن وظيفة تلك الدراسات ليست مسألة محل اتفاق بين الباحثين في الحقل نفسه، فالبعض يرى أنها لا تنصرف إلى التخطيط أو وضع الاستراتيجيات، وإن ساعدت في ذلك، كما أنها ليست معنية بتقديم نبوءات، وإنما هي تطرح مقولات اشتراطية احتمالية تتعدد بموجبها الرؤى والسيناريوهات مع تنوع الظروف والاحتمالات المحيطة بالحدث المستقبلي. أما الإسهام الحقيقي لهذا الفرع، فيتمثل في تقديم قاعدة معرفية لازمة لصياغة الاستراتيجيات وصنع القرارات، علاوة على طرح مسارات بديلة لإتمام عملية التخطيط، وإن لم تمثل خططاً في حدّ ذاتها. هذا بينما يذهب فريق آخر إلى أن وظيفة الباحث في إطار علم المستقبليات هي تخطيط مسار الأحداث (بما فيها من أزمات) وتصور كيفية مواجهتها، علاوة على وظائف أخرى كالإنذار المبكر بالكشف عن المشكلات قبل وقوعها، وإعادة اكتشاف الذات، والموارد والطاقات الكامنة فيها، وبلورة الخيارات المتاحة وترشيد عملية المفاضلة بينها[12].

وهكذا، تصنف الخطط إلى طرق استطلاعية تقدم صوراً مستقبلية احتمالية،

---

(٩) **مستقبل الأمة العربية: التحديات... والخيارات: التقرير النهائي لمشروع استشراف مستقبل الوطن العربي**، المشرف ورئيس الفريق خير الدين حسيب، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، التقرير النهائي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)، ص ٦٣.

(١٠) سعيد عبد الهادي، «علم المستقبل: قراءة في ضرورة التأسيس،» **الصباح**، ٢٠٠٤/٨/٥ (ملحق آفاق استراتيجية)، ص ١٨.

(١١) يسين، **المعلوماتية وحضارة العولمة: رؤية نقدية عربية**، ص ١٦٩.

(١٢) العيسوي، «الدراسات المستقبلية ومشروع مصر ٢٠٢٠،» ص ٤ ـ ٦.

وطرق استهدافية تقدم صوراً لمستقبلات مرغوب فيها. وقد تجمع الدراسة الواحدة بين الشقين المعرفي والقيمي معاً في آن واحد.

وعلى أي حال، فمن الواضح أن علم المستقبليات، معني بتحديد الوضع المرغوب فيه وآليات الوصول إليه، كما أنّه معني بتبصير ليس فقط صانع القرار، وإنما المواطن وتمكينه من المشاركة في صياغة المشروع الحضاري للنهضة الشاملة التي تضع الوطن على خريطة العالم، وتساعده على الانضمام إلى القوى الفاعلة في تاريخ البشرية. وهو ما يستدعي حتماً حضوراً قوياً للشباب بوصفهم الفئة المعنية بموضوعه والمخاطبة بالأساس بهذا الزمن المستقبلي، لتأثرها في ما سيحدث، ومعايشتها له، كما أنها هي المراد لها أن تخلق الحدث وتؤثر فيه، كفاعل لا مفعول فيه.

كما أن تضمين الشباب في هذا الفرع يسفر عن زيادة المشاركة الديمقراطية في عملية تصميم المستقبل بإفساح المجال أمام هؤلاء الشباب لاقتراح وتقييم الصور البديلة له[١٣]، وربما أيضاً المساهمة في تبني صورة مفضلة ومرغوب فيها مع الترويج لها، وتوقي الصور المرفوضة وغير المرغوب فيها، والعمل على الحيلولة دون وقوعها.

وعادة ما يميز المحللون بين تعريف بيولوجي لمفهوم الشباب[١٤]، يركز على أطوار النمو العضوي والجسماني، واتجاه سيكولوجي يركز على نمو الشخصيّة والجوانب النفسية، واتجاه سوسيولوجي يتناولهم كظاهرة أو كحقيقة اجتماعية تتسم بخصائص معينة كفئة من فئات السكان، حيثُ تعبر عن التطلع إلى المستقبل بطموحات عريضة، كما أنها طاقة للتغيير[١٥]، ويقول د. عزت حجازي: «لما كان الشباب لم يعيشوا الماضي، فليس عندهم ما يجعلهم يحنون إليه أو يعتزون فيه، وبما أن الحاضر ليس من صنعهم ولا يشاركون في إدارته، فليس فيه ما يدفعهم إلى التمسك فيه، فضلاً عن الدفاع عنه. أما المستقبل، فإنه بهم ولهم، رضوا أم أبوا، وهو مفتوح غير متعين، ومن ثُمّ فهو مجال خصيب لأحلامهم، وآمالهم، وطموحاتهم، وتصور

(١٣) السيد عليوة ومنى محمود، **المشاركة السياسية**، موسوعة الشباب السياسية؛ رقم ٤ (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٠)، ص ٧١، والسيد عليوة، محرر، **التعليم المدني والمشاركة السياسية للشباب: المواطنة والديموقراطية**، سلسلة دليل صنع القرار؛ العدد ١٠ (القاهرة: مركز القاهرة للاستشارات، ٢٠٠١)، ص ٣٤ و٧٧ ـ ٧٨.

(١٤) آمال كمال، «برامج الشباب في التلفزيون المصري: دراسة على الجمهور،» **المجلة الاجتماعية القومية** (المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية)، السنة ٤١، العدد ٢ (أيار/مايو ٢٠٠٤)، ص ٣ ـ ٥.

(١٥) وزارة الشباب، الإدارة المركزية للبحوث وإعداد القادة، الإدارة العامة للبحوث الشبابية، «دراسة ميدانية عن أسباب عزوف الشباب عن المشاركة في الحياة السياسية،» (٢٠٠٥).

لهم ولطاقاتهم البكر غير المجهدة، أنهم قادرون على أن يصنعوا فيه المستحيل»(١٦).

وفي ضوء ذلك، يمكن المرء التمييز بين الرؤى المستقبلية لدى الشباب ليس فقط بناء على ثنائية متفائلة ومتشائمة، ولكن أيضاً التمييز بين رؤى دفاعية سلبية، وأخرى مبادرة وإيجابية، لا تكتفي بتوقع الأخطار، ولا تقف عند تحديد سبل توقيها أو تجنبها، ولا تهمل الماضي، وإنما تسعى لتفسيره، وإعادة قراءته، ولا تغفل عن معطيات الحاضر، بل تتخذه منطلقاً لها، وتحاول توجيهه وتشكيله وتغييره، ولكنها أيضاً قادرة على تجاوزهما معاً للتخطيط والتدبير للمستقبل الأفضل.

وغني عن البيان أن هذه الدراسات تضاعفت أهميتها في عصر العولمة، بما ينطوي عليه من تكثيف لعلاقات كُلّ «مجتمع» بالعالم الخارجي، ما يضعه في حالة تعرض وانكشاف أمام شتى المؤثرات، الأمر الذي زاد من عناصر اللايقين، علاوة على التداخل بين الحدود الوطنية في شتى المسائل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والبيئية. . . إلخ. ومما لا جدال فيه أن لدى **الشباب القدرة على صياغة مفاهيم بديلة للحياة**، ووضع صورة بديلة للعالم، كما أنهم قادرون على طرح قيم بديلة، وطرق بديلة لحل المشكلات ومؤشرات بديلة لتقويم المنجزات. . . إلخ.

وينبع الاهتمام باستطلاع ملامح صورة المستقبل لدى الشباب من عدة اعتبارات أخرى: كالشغف بمعرفة كُلّ ما هو مجهول، وبخاصة إذا كان يحمل أخطاراً وتهديدات وتحديات، يجدر التحسب لها، فضلاً عن ارتباط التطلع إلى المستقبل بارتقاء مستوى العلم وبتوافر الإمكانات المادية. فأكثر الناس جهلاً وفقراً هم الأقل اكتراثاً بالمستقبل لأنهم منغمسون حتّى أخمص القدمين بالمشاكل اليومية الملحة، وهم أكثر انشغالاً بمتطلبات اللحظة الآنية. أضف إلى ذلك، أن ثمة تغييراً متلاحقاً يجتاح العالم تتسارع معدلاته ووتائره باستمرار، فكيف يمكن اللحاق فيه ومواكبته، والتأثير في صناعته، أو إعادة صياغته، أو توجيهه بما يوائم المصالح والأولويات العربية؟ علاوة على إبراز قوة الخيال والإبداع التي تقف وراء إطلاق فكر الشباب، بحيث لا يظل أسيراً للحاضر ومعالمه وتوازناته الحاكمة. وبالتالي، فليس الهدف هو الوصول إلى صورة بعينها، وإنما إدارة الحوار بين الشباب حول المستقبل، ومعرفة مختلف التصورات والرؤى المطروحة لديهم.

كان لا بُدّ على الباحثة أن تستهل بهذه المقدمة النظرية، لتبين موقع هذا البحث

---

(١٦) عزت حجازي، **الشباب العربي والمشكلات التي يواجهها**، عالم المعرفة؛ ٦ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٧٨)، ص ٣٩، نقلاً عن: أحمد ظاهر، «الشباب العربي: دراسة ميدانية لنموذج من شباب الأردن،» **المستقبل العربي**، السنة ٩، العدد ٩٢ (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٦)، ص ٢٨.

وأهميته على الخريطة العلمية والأكاديمية، قبل أن تنتقل إلى الجانب العملي التطبيقي، الذي يشمل أربعة أقسام هي: رؤية شباب العالم للمستقبل، ومحددات رؤية الشباب العربي للمستقبل، ثُمّ ملامح هذه الرؤية، ثُمّ نتائج الاستبيان، حيثُ تعتمد الدراسة في الأجزاء الثلاثة الأولى على جملة خلاصات واستنتاجات قدمتها إسهامات بحثية سابقة، ووردت في أدبيات عدة، بينما يعتمد القسم الرابع على تحليل لاستمارة استبيان قامت الباحثة بتطبيقها على مجموعة من طلاب الدراسات العليا في قسم العلوم السياسية في معهد البحوث العربية في أوائل شهر كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥.

أولاً: كيف يرى شباب العالم صورة المستقبل؟

كشفت الدراسات التي أجريت حول رؤى شباب العالم للمستقبل عن تعددية وتنويعة كبيرة في التصورات والاتجاهات والبدائل، أي أن ثمة أكثر من سيناريو واحد يمكن استشرافه لكُلّ حالة من حيثُ احتمالات النمو والتطور، ومن حيثُ الكلفة والعائد[١٧]، ومن حيثُ مدى اقترابه أو ابتعاده من ثنائية الواقع والمأمول، أو الممكن والمأمول[١٨].

ويشير مفهوم الشباب لدى البعض إلى مرحلة اكتشاف الذات التي تعرف بأزمة الهوية، والتي يكتنفها شعور بالاغتراب الاجتماعي والاقتصادي والسياسي يأخذ صورة الثورة والرفض لأغلب القوانين والأنظمة القائمة على أثر ما يصادفه الشباب من إحباط وفقدان ثقة، ما يزيد شعوره بالتناقض الذاتي ما بين رغبته في الاستقلال، وضرورة الاعتماد على الآخرين. فالشباب بطبيعتهم غير مقتنعين بالقوانين القائمة، ولكنهم في الآن ذاته غير قادرين على تغييرها[١٩].

وبناء على ذلك، فإن «مرحلة الشباب تعرف بالمرحلة التي يحدث فيها التغير الكمي والنوعي في ملامح الشخصيّة، فتختلط فيها الرغبة في تأكيد الذات مع البحث عن دور اجتماعي، مع التمرد على ما سبق إنجازه، إلى جانب الإحساس بالمسؤولية والرغبة في مجتمع أكثر مثالية والسعي المستمر نحو التغيير»[٢٠]. إن النقطة

---

(١٧) الأسدي، «نحو دراسات مستقبلية إسلامية: بحث في علوم المستقبل: (الحلقة الأولى)».

(١٨) عبد الهادي، «علم المستقبل: قراءة في ضرورة التأسيس،» <http://www.alsabaah.com/modules.php?name=News&file=print&sid=9432>.

(١٩) ظاهر، «الشباب العربي: دراسة ميدانية لنموذج من شباب الأردن،» ص ٢٨.

(٢٠) هذا التعريف ورد في: كمال، «برامج الشباب في التلفزيون المصري: دراسة على الجمهور،» ص ٣ ـ ٥، نقلاً عن: نجوى الفوال، **الشباب وقضاياه في مصر، ١٩٧٠ ـ ١٩٩٠: دراسة توثيقية** (القاهرة: أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، ١٩٩٢)، ص ٤١ ـ ٥١.

الجوهرية في حياة الشباب هي النظرة المستقبلية إلى الأمور، فهم يعدون أنفسهم في هذه الفترة لحياة أكثر استقراراً وتحملاً للمسؤولية، بما يسفر عن تحقيق الاستقلال المادي والفكري وتمهيد الطريق لبناء شخصية المواطن[٢١].

والبعد السياسي لقضايا الشباب هو بعد جوهري لا يمكن التقليل من شأنه، بالرغم من أن الشباب عموماً بعيدون بإرادتهم (أو مبعدون بالرغم عنهم) عن عملية صنع القرار، بحكم صغر السن، وقلة الخبرة، أو عدم توافر القدرة أو الوقت اللازمين للانخراط في العمل العام، ومن ثَمَّ فهم ليسوا أكثر العناصر نشاطاً على الساحة السياسية، أو أقواها انخراطاً في العملية السياسية.

بيد أنّه حتّى إن كان عزوف الشباب واغترابهم هي ظاهرة عالمية بطبيعتها، إلا أن الدول المتقدمة التي قطعت شوطاً طويلاً على درب التنمية، ووصلت إلى أعلى مراحل الديمقراطية الراسخة، لا تشعر بالدرجة نفسها من فداحة وخطورة مثل تلك المشكلة التي تستشعرها الدول النامية والتي تعدّ مشاركة الشباب فيها على ساحة العمل السياسي شرطاً ملحاً سابقاً على أي تحوّل ناجح تنموياً كان أو ديمقراطياً[٢٢].

ويرجع الاهتمام الأكاديمي بدراسة تلك المرحلة في نطاق العلوم الإنسانية والاجتماعية في الدول النامية بصفة خاصة إلى عدة أدوار منوطة بهذه الفئة، على رأسها: الدور النضالي الكفاحي الذي مارسته ضدّ الاستعمار وأدى إلى تحقيق الاستقلال، ويليه الدور التنموي التحديثي الذي تتطلع فيه المجتمعات النامية إلى فئة الشباب بالذات بوصفها الشريحة المجددة، والكوادر البشرية التي تمتلك الطاقة الإنتاجية، والأقدر على الحركة الفعالة في اتجاه التقدم، بمختلف أبعاده الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية. ويكفي أن أحد تعريفات التنمية، بمعناها الثقافي، كونها «عملية إحلال القيم الجديدة والحديثة محل منظومة القيم التقليدية»، ومن المسلم به أن الشباب هم الفئة الأميل إلى رفض القديم (ووصفه بالتقاليد البالية) وتبني كُلّ ما هو جديد (ووصفه بالعصرية ومسايرة التقدم).

بيد أن هذا الدور الذي انعقدت الآمال في أغلب بلدان العالم الثالث على الشباب في الاضطلاع به، ما لبث أن اصطدم بمعوقات عدة في أواخر القرن العشرين، وصفها البعض بحالة الانكسار الروحي والمعنوي المصاحبة للإنجازات

---

(٢١) ظاهر، المصدر نفسه، ص ٢٦ ـ ٢٧.

(٢٢) ناهد عز الدين، «الشباب والمجتمع المدني في مصر،» ورقة قدمت إلى: **مستقبل المجتمع والتنمية في مصر: رؤية الشباب: أعمال المؤتمر السنوي الثاني للباحثين الشباب، مصر في عيون شبابها**، تحرير عبد العزيز شادي، سلسلة قضايا التنمية؛ العدد ٢٢ (القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، ٢٠٠٢)، ص ٣١٥.

المادية الكبرى التي حققتها الحضارة الغربية الحديثة، والتي ينسب إليها إشاعة اليأس والإحباط بين شباب العالم بأسره، وشباب العالم الثالث على وجه الخصوص. إن تلك الحضارة، وهي في أوج ازدهارها، تسببت في مضاعفة المشكلات التي يجابهها الشباب كالفقر، واتساع الهوة بين الشمال المتقدم والجنوب المتخلف، وشيوع البطالة التي اقترنت بفساد النخب الحاكمة. وفي ظلّ اتساع الفجوة الجيلية، وتحولها إلى شبه صراع بين الأجيال، تزايدت التحديات والضغوط النفسية على الشباب، وهو ما راوحت ردود أفعالهم عليه بين الهجرة إلى الخارج (الذي لم تعد أبوابه مفتوحة على مصراعيها)، أو الهجرة إلى الداخل، وهو ما تترجمه معدلات العنف والجريمة والإدمان المتصاعدة على نحو ملموس[٢٣].

وبالرغم من ذلك، يظل الشباب هم الثروة البشرية الأهم، والأداة المحورية للتنمية، وهم قوة العمل، وطاقة الإنتاج الخلاقة المنوطة بإعالة الشرائح الأخرى، وهم أيضاً الغاية المستهدفة في المقام الأول من أي برنامج تنموي أو أي خطة مستقبلية. علاوة على كونهم المحك الرئيس الذي تقاس فيه درجة النجاح والإنجاز أو درجة التعثر والإخفاق لأية تجربة تنموية[٢٤]. صحيح، أن الشباب العربي لهم خصائصهم التي تميزهم، إلا أنهم في نهاية المطاف جزء من شباب العالم كُلّه[٢٥].

وقد أشار الأستاذ السيد يسين في أحد مؤلفاته المهمة إلى المبادرة الخلاقة لشابين فرنسيين حول مستقبل الإنسانية، وما قاما به من مغامرة فكرية عبر شبكة الإنترنت، حيثُ افتتحا موقعاً عليها داعين شباب العالم إلى طرح الأسئلة التي يريدون وضعها أمام مجموعة الدول الصناعية السبع (المعروف بمجلس إدارة العالم)، وتم بالفعل الإجابة عن الأسئلة من قبل الرؤساء لتنشر إجاباتهم في كتاب، وهو ما دلل على أن الناس لم يعودوا منعزلين بعضهم عن بعض، حيثُ أتى الإنترنت كوسيلة اتصال كونية حديثة، جعلت من العالم كياناً صغيراً، وخلقت وعياً كونياً جديداً يتجاوز اختلاف الجنسيات والطبقات والثقافات.

---

(٢٣) انظر: عاطف حسني العسولي، «دراسة سوسيولوجية لأنماط جرائم العنف الأسري في الصحافة المصرية ٢٠٠٠،» (رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ٢٠٠٠) والتي أوضحت ازدياد الفئات العمرية من الشباب الجناة والمجني عليهم، ما يشير إلى دور العوامل الأخلاقية والاقتصادية والاجتماعية داخل الأسر النووية وليس الممتدة في المناطق الحضرية أكثر من الريف وهي جرائم فردية أكثر منها جماعية، ما يدلّ على خطورة مشكلة البطالة.

(٢٤) كمال، «برامج الشباب في التلفزيون المصري: دراسة على الجمهور،» ص ٣ ـ ٥.

(٢٥) The NSW Commission for Children and Young People, <http://www.kids.nsw.gov.au>, and «The Children at Work Report,» <http://www.kids.nsw.gov.au/publications/kidsatwork description.html>.

ومع ذلك، أبدى المؤلفان ملاحظتهم حول تنوع الأسئلة عبر الشعوب، فمثلاً الشباب الياباني أظهر قلقاً من طغيان العولمة على خصوصيتهم الثقافية، والشباب الأمريكي أبدى فضولاً في التعرف على الآخر. أما الشباب الأفريقي، فقد أثبت ولعه بالتفكير النظري والتأمل.

وبالرغم من تعدد أصول الشباب، فقد أظهروا وحدة في الاهتمامات والهواجس والخوف من المجهول والأحلام بشأن المستقبل، فجمعتهم وحدة القلق والحلم[٢٦].

ومع ذلك، لا يجوز إغفال أن الشباب قطاع اجتماعي عريض لا يمكن التعامل معه باعتباره وحدة واحدة متساوية، أو كتلة متجانسة تماماً، بل هو يتباين من فئة إلى أخرى بحسب تباين مستويات التعليم، والثقافة، وموقع العمل، والسكن، والوضع الطبقي، والمهنة، وعما إذا كان هؤلاء الشباب من الطلاب أو العمال، أو الموظفين، أو العاطلين... إلخ[٢٧]. وهكذا، يجب التمييز داخل فئة الشباب العربي بين الذكور والإناث، وبين سكان الريف وسكان المدينة، وبحسب مراحل التعليم، ونوع التعليم، وبحسب الظروف الأسرية... إلخ[٢٨].

ويرصد السيد يسين كيف تباينت نوعية الأسئلة وموضوعاتها من رئيس إلى آخر، فقد وجهت إلى جميع الرؤساء **أسئلة مشتركة** جسدت التفاف شباب العالم من مختلف الجنسيات حول قضايا معينة من قبيل: السلام، والديمقراطية، ودور العلم والاقتصاد، وخطر الإرهاب والتطرف والتعصب، ومصير الدولة، واحتمال تعرضها للاضمحلال أمام صعود وتنامي قوة الشركات المتعددة الجنسية، فضلاً عن العلاقة الشائكة بين الدين والدولة وبين الدين والديمقراطية، والتساؤل حول دور الدين في المجتمع، واتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وبين الشمال والجنوب، وحق التعليم، ووضع الفضاء الخارجي وكيفية استغلاله، والتقدم التكنولوجي، وما قد يحمله من نتائج تدميرية لزيادة القوة العسكرية والتسلحية... إلخ، علاوة على ما يسمى بـ «البطالة التكنولوجية»، ودور الأخلاقيات والجوانب الروحية والمعنوية التي تعاني أزمة في مواجهة سلبيات الحداثة وماديات العولمة الاقتصادية، وما

---

(٢٦) يسين، **المعلوماتية وحضارة العولمة: رؤية نقدية عربية**، ص ١٦٩ ـ ١٧١.

(٢٧) وزارة الشباب، الإدارة المركزية للبحوث وإعداد القادة، الإدارة العامة للبحوث الشبابية، «دراسة ميدانية عن أسباب عزوف الشباب عن المشاركة في الحياة السياسية،» ص ١٢.

(٢٨) عبد القادر الزغل، «الشباب العربي: مشاكل وآفاق،» **المستقبل العربي**، السنة ٥، العدد ٤٨ (شباط/ فبراير ١٩٨٣)، ص ٨٧ ـ ٨٨.

تستلزمه من وضع كود أخلاقي يلتزم به الفاعلون من شركات وعلماء. . . إلخ، وسبل تفعيل دور الأمم المتحدة وإصلاحها وتوسيع عضوية مجلس الأمن، لزيادة دوره في تسوية الصراعات ووقف الحروب. زد على ذلك، ما يثيره ملف الهندسة الوراثية، وحدود عمليات الاستنساخ، وأثر الانفجار السكاني، والتغير المناخي، والتصحر، واحتمالات تفاقم أزمة الغذاء إلى حدّ انتشار المجاعات، أو انقراض بعض الحيوانات والنباتات، ما يهدد بالقضاء على التنوع البيولوجي، ومصير الجنس البشري في ظلّ مشكلات الطاقة والتلوث، واختلال توازن البيئة وندرة موارد المياه، وتفشي الأمراض. . . إلخ. في السياق ذاته، أيضاً أثيرت قضايا مستقبلية صرفة مثل: الواقع الافتراضي والمجتمعات الافتراضية (على شبكة الإنترنت) واحتمال ظهور دولة افتراضية، أو ظهور مواطنين يخضعون للشركات المتعددة الجنسية بعد اختفاء الدول القومية، أو اندلاع الحروب الفضائية، فضلاً عن الحديث عما يسمى بالعقل الجمعي القادر على حلّ المشكلات المحلية العالمية، واحتمال انتقال سلطة الحكم إلى أيدي العلماء في المستقبل. . . إلخ.

الجدير بالملاحظة أن الاتفاق حول القضايا والمشكلات المستقبلية التي تؤرق الشباب امتد أيضاً إلى ما يشبه الإجماع بينهم على **الحلول** التي تكمن في نظرهم في زيادة التعاون الدولي، والعمل الطوعي، وتعميق القيم الروحية، وتشجيع الإبداع، والمزيد من التقدم العلمي، وتحقيق الأمن بمفهومه الإنساني الأوسع، واستمرار احترام قيم الحرية، والتعددية، وحقوق الإنسان.

ولكن مظاهر الاتفاق لم تنف الاختلافات، حيثُ ركزت الأسئلة الموجهة إلى الرئيس الأمريكي كلنتون مثلاً على قضايا بعينها كتأثير الإعلام، ومشكلة المياه، والعنف، والاستنساخ، ورؤيته للألفية الثالثة، وإمكانية انضمام دولة من الدول إلى مجموعة السبع. . . إلخ.

وفي ضوء ما سبق، يخلص الكاتب إلى أنّه بالرغم من الخصوصيات الثقافية في التأثير في اتجاهات الشباب وقيمهم، ثمة قواسم مشتركة بينهم جميعاً، فالإنسان هو الإنسان في كُلّ مكان[٢٩]. وبعبارة أخرى، تجمع رؤى الشباب للمستقبل بين مظاهر العالمية والخصوصية في آن واحد، حيثُ لا ينفي اختلاف الجنسيات وجود العديد من الهموم المشتركة والتماثل أو التقارب في السمات من دون أن يصل إلى حدّ التطابق الكامل.

---

(٢٩) يسين، **المعلوماتية وحضارة العولمة: رؤية نقدية عربية**، ص ٧٢، ١٧٣ و٢٢٢ ـ ٢٢٣.

كشفت دراسة أخرى لليونسكو عن أن اهتمام الشباب ينصب إلى حدّ كبير على مشكلات العمل وكيفية حماية شباب العاملين. ومن هنا أتت مطالبتهم بأن يتاح لهم مزيد من المعلومات حول حقوقهم وواجباتهم، وأن يتم التركيز على توعيتهم عبر مناهج الدراسة، مع الإشارة إلى أن ثمة حقوقاً للشباب يتم إما إساءة استغلالها أو إهمالها: كتشغيلهم من دون أجر أو مكافأة، وعدم حصولهم على الراحات والإجازات التي يستحقونها. كذلك، يشكو الشباب من عدم تعاطف أصحاب العمل مع ما يواجهونه من تعارض بين متطلبات العمل والدراسة.

كما أبدى أغلب الشباب استياءهم من كون مساهمتهم في المجتمع كعاملين لا تحظى بالتقدير، سواءٌ من الناحية المادية أو من ناحية معاملة أصحاب العمل والمديرين لهم. وانتقدوا النظر إلى قاعدة الأقدمية بوصفها مبدأً ضدهم يعني ترجيح كفة الأكبر سناً، حتّى لو كان لديهم هم مزيد من المعارف والمهارات التي تفوق الكبار. كما أشار الشباب إلى أن أغلب دول الشمال المتقدم تعاني مشكلة الهرم السكاني المقلوب وكبر سِنّ القطاع الغالب من سكانها. ولذا، فإن توسيع نطاق الخدمات الدراسية والتدريبية لتشمل أعداداً أكبر من الشباب ليست كافية، وإنما لا بُدّ من وضع نظام للحوافز يتيح أجوراً ومميزات أعلى للشباب في مجال العمل أيضاً.

وفي إطار فعاليات منظمة اليونسكو[٣٠] تأسس ما يسمى بمنتدى الشباب الذي عقد على هامش أغلب المؤتمرات الدولية الحكومية وغير الحكومية، ويضم حوالى ٣٠ شاباً من مختلف أنحاء العالم لإتاحة الفرصة لهم لإلقاء كلمتهم من خلال أمانة اليونسكو.

وقد تضمن **تقرير منتدى الشباب** الصادر عام ١٩٩٨ تعليقاً على مشروع خطة العمل ووثيقة بشأن «إعلان عقد التنمية الثقافية ١٩٨٨ ـ ١٩٩٧: الالتفات إلى محورية البعد الثقافي للتنمية»، وحمل هذا التعليق نقداً للوثيقتين بوصفهما لا تعترفان بالدور المهم الذي يؤديه الشباب في تطور الثقافة من ناحية، كما أنهما أخفقتا في الاستجابة على النحو الأكمل لحاجات الشباب النوعية.

كذلك أشار الشباب إلى مجموعة من المبادئ التي يريدون تعزيزها من خلال اليونسكو ومنها: تأكيد دورهم كقوة دافعة كبرى وراء الإنتاج والابتكار الثقافي، وليس فقط كجمهور مستهلك، ومن ثَمَّ حقهم في أن يستمع إليهم في وضع أي سياسات بهذا الشأن وتنفيذها في المستقبل. وهو ما يعكس مدى شعورهم بتعرضهم

---

(٣٠) UNESCO, CLT-98/Conf.210/5, pp. 74-77.

للاستبعاد، والتجاهل، والتهميش[٣١]، واقتران هذا الشعور برغبتهم في المشاركة، بشرط أن تتاح لهم الفرص (التمكين). ويبرز الشباب أيضاً إلمامهم بحقيقة كونهم أول ضحايا الصراعات والحروب، مع ثقتهم في قدرتهم على الإسهام ربما أفضل من الكبار في حلها.

ولا تنفصل رؤية الشباب للمستقبل عن تعريفهم **العولمة**، حيثُ يدركون أنها تضم وجهين: أحدهما **إيجابي**: يحمل منافع جمة، فالموسيقى والرياضة مثلاً نموذجان لثراء التنوع الثقافي، حيثُ تمكن الشباب من خلال العولمة من التعرف على ثقافات وشعوب أخرى في جميع أنحاء العالم، ووجدوا فيها فرصاً غير مسبوقة للتفاعل مع الآخرين بما فتح أمامهم فرصاً تعليمية قائمة على التبادل الثقافي والتفكير من منظور عالمي. . . إلخ.

ولكن هذا التعريف لم يغفل بعض السلبيات والتهديدات التي تنطوي عليها العولمة كالتنميط والتوحيد، وتكوين مجتمعات ذات نزعة استهلاكية فجة، والاغتراب، والاستبعاد لشعوب كثيرة، وقيام علاقات من الاستغلال الاقتصادي على حساب القيم الروحية، كما أنها قد تحوي إجحافاً على أساس الجنس أو العنصر أو الدين أو بين الشمال المتقدم والجنوب النامي. . . إلخ. وفي ختام التقرير يصوغ الشباب توصيات تتمثل في **إشراكهم** عبر آليات تمثيلية فعالة في رسم السياسات وتنفيذها، وإنشاء مجلس للشباب تابع لليونسكو، إلى جانب الاهتمام بدور التكنولوجيات الجديدة في زيادة التبادل الثقافي والتعليم المتواصل والمفتوح مدى الحياة[٣٢].

وهكذا، يمكن القول إن قضايا بعينها تشغل شباب العالم، وتشكل نظرتهم إلى العالم من حولهم، كما تحدد ملامح الصورة التي يرسمونها في أذهانهم حول المستقبل، وعلى رأسها: التعليم والعمل. ولعل كلمة السرّ التي أجمع حولها الشباب سواء في أدبيات اليونسكو أو في غيرها من الفعاليات هي رغبتهم في إتاحة الفرصة لهم للمشاركة، وهو ما يندرج تحت عنوان «التمكين».

---

(٣١) نقلاً عن: أماني مسعود الحديثي، «الشباب والتحول الاجتماعي والاقتصادي: دراسة في الدور التنموي للشباب في العالم الثالث بالتطبيق على مصر،» ورقة قدمت إلى: مشروع اليونسكو حول الشباب والتحولات الاجتماعية والاقتصادية، اللجنة الوطنية المصرية للتربية والعلوم والثقافة، القاهرة، ٢٠٠٢)، ص ٣٠. تشير الدراسات إلى أن قوام الحركات الإسلامية الراديكالية في مصر يقع في الفئة العمرية من ٢٠ ـ ٣٠ عاماً وأن شرائح الطلبة والخريجين تمثل النسبة الغالبة منهم. كما تتركز إقامتهم في المناطق العشوائية التي تعيش على هامش التنمية وتعاني مختلف مظاهر الفقر، حيثُ يعدّ طغيان عنصر الشباب على التكوين العضوي لهذه الجماعات عاملاً مساعداً على رفضها الواقع واستخدامها العنف.

(٣٢) UNESCO, CLT-98/Conf.210/5, pp. 74-77.

وقبل الانتقال إلى التساؤل حول صورة المستقبل لدى الشباب العربي، ومدى اقترابها أو ابتعادها عن رؤى شباب العالم ككل، يجدر التعرض لمسألة: **أثر العولمة في تغير مفهوم «الشباب»، وتواري مفهوم «الجيل»**:

ففي سياق العولمة، تستوقف المرء ظاهرة خطيرة تتمثل في تعطل سِنّ الشباب وامتدادها زمنياً إلى فترة أطول مما كان عليه من قبل منذُ حوالى ثلاثة عقود، ما يستلزم إعادة تعريف مفهوم الشباب ذاته، بالنظر إلى تأخر الدخول في مرحلة النضج، وامتداد الفترة الانتقالية زمنياً، وهي إشكالية تواجه شباب العالم بأسره وليست مقتصرة على شباب العالم الثالث أو الوطن العربي وحده[٣٣].

في ظلّ ما يطلق عليه بعض الباحثين تعبير «الطريق المسدود» أو «المأزق»[٣٤]. حيثُ يجابه الشباب معوقات جمة على الصعد الثلاثة: الدراسية (التخرج في مراحل التعليم)، والوظيفية (الدخول إلى سوق العمل والاندماج في الحياة العملية)، والأسرية (تكوين أسرة مستقلة).

هذا الأمر ورد في مقالة منشورة في مجلة **العلوم الإنسانية** الفرنسية الصادرة عام ١٩٩٩، إذ يشير الكاتب إلى أن دخول عالم النضج (الكبار)، أي تحمّل المسؤولية، له مؤشران هما: ممارسة العمل وتكوين الأسرة، لكن إنهاء الدراسة، والخدمة العسكرية، ومغادرة بيت العائلة، وولوج الحياة المهنية، والزواج وإنجاب الأطفال. . . إلخ. كلها أمور كانت تكتمل عند سِنّ ٢٥ في الستينيات، ثُمّ أخذت تتراجع منذُ السبعينيات، بالنظر إلى معدلات البطالة، وتغير سوق العمل، وهياكل الأجور ونظمها (في ضوء كلفة الحصول على مسكن مستقل في حالة الشباب العربي والمصري تدخل مسألة الانفصال عن الأسرة في نطاق المستحيلات، حتّى بعد الزواج)، فضلاً عن تغير طبيعة العلاقات الاجتماعية داخل الأسرة والناجمة عن خروج المرأة إلى العمل، وتأخر سِنّ الزواج. وفي الغرب، يربط علماء الاجتماع ظواهر مثل تدني مستوى الأجور، وعدم الثبات في العمل، وحلول العقود المؤقتة محل الوظيفة الدائمة، بتنامي ظاهرة «المصاحبة» أو «المرافقة» بين الشباب خارج نطاق الزواج (يقابلها مثلاً ظاهرة الزواج العرفي داخل المدارس والجامعات العربية والمصرية).

---

(٣٣) Louis Dirn, «Une Jeunesse qui dure,» *Sciences humaines* (hors séries), no. 26 (septembre-octobre 1999), pp. 19-23.

(٣٤) Karine Tourné, «Le Chômeur et le prétendant: Les Maux de la jeunesse ou l'impossible passage à l'âge adulte,» *Egypte/Monde arabe: L'Egypte dans le siècle, 1901-2000*, nos. 4-5 (2000-2001), pp. 191-192.

الأخطر من ذلك، بحسب ما يلاحظ الكاتب الفرنسي، أن هذه المشكلة نسبية تختلف من طبقة إلى أخرى في المجتمع، ولا تنطبق على الجميع في الدرجة نفسها. ففي الستينيات، كان انتهاء مرحلة الشباب عند سِنّ ٢٥ يسري على جميع طبقات وفئات المجتمع على السواء. أما ما يحدث منذُ التسعينيات من تأخر في سِنّ الشباب إلى حوالى ٣٠ سنة أو أكثر، فهو أمر متفاوت من شريحة إلى أخرى، حيثُ يزداد هذا السن امتداداً وتزداد المرحلة الانتقالية طولاً كلما كان الشاب على درجة أدنى من السلم الاجتماعي ومستوى التعليم. وهو ما يعني أن الطبقات الفقيرة تزداد فقراً، بالنظر إلى كون هؤلاء الشباب يبقون عالة على أسرهم. وفي هذا السياق، تكتنف الطموحات الشخصيّة لدى الشباب في تحقيق ذواتهم العديد من الشكوك، ولا سيما أن الخريجين قد لا يجدون فرص عمل تتلاءم مع تعليمهم (الفجوة بين نظام التعليم ومتطلبات سوق العمل)، ولكنهم قد يضطرون، في ظلّ هذه الندرة، إلى قبول أي فرصة تتاح لهم، ولو كانت منبتة الصلة تماماً بتخصصهم، ما يشعرهم أن أحلامهم التي راودتهم طوال سنوات الدراسة تبددت أو باتت بعيدة المنال[٣٥].

وفي مؤلفه بعنوان **المجتمع الفرنسي الجديد** عام ١٩٩٨[٣٦]، يطرح عالم اجتماع آخر سؤالاً عمّ إذا كان الشباب يجسد مفهوم «الجيل الضحية؟» ويجيب عنه بالنفي. فالجيل الحالي يعاني فجوة شاسعة تفصله عن جيل الستينيات الذي سبق أن قاد ثورة الشباب، وكان أكثر تجانساً في هويته ووعيه الجماعي من الجيل الحالي في التسعينيات. فبالرغم من قدرته على المبادرة، فإنه لا يظهر تمرداً على الجيل الآخر، بقدر ما ينافس بعضه بعضاً بدلاً من الدخول في صراع أجيال مع الأكبر سناً. وهو ما يرجعه المحلل إلى ظاهرة «الاستقطاب الاجتماعي داخل أوساط الشباب» ويفضل استخدام هذا التشخيص بدلاً من استخدام مسمى «الجيل الضحية»، فحتى تعبير «جيل» لم يعد ينطبق على حالة الشباب، فهو لا يشير إلى كتلة واحدة ذات ملامح متجانسة أو مشتركة، وإنما يجب إخضاعها وفقاً للتحليل السابق للمراجعة وإعادة التعريف[٣٧]، حيثُ يرصد الباحث نمو النزعة الفردية بين أوساط الشباب، مع تباين درجة التسامح مع الآخر، وارتهانها بالأساس لمستوى التعليم، فالأقل تعلماً في فرنسا من الشباب هم أكثر المؤيّدين لتيار لوبان لأن لديهم توجهات عدائية وهم الأكثر كراهية للآخر. ويلاحظ الباحث أن هذه الكتلة غير المتجانسة تنطوي على عدد من الفجوات الأخرى

(٣٥) Dirn, Ibid., pp. 19-20.

(٣٦) *La Nouvelle société francaise: Trente années de mutation*, sous la dir. de Olivier Galland et Yannick Lemel, collection U. série sociologie (Paris: A. Colin, 1998).

(٣٧) «Une génération Sacrifiée?: Entretien avec Olivier Galland,» *Sciences humaines* (hors séries), no. 26 (septembre-octobre 1999), p. 20.

بخلاف فجوة التعليم، ومنها: الفجوة النوعية حيثُ تعدّ الفتاة الطرف الأضعف والأقل تمكيناً وتمتعاً بحقوقه، ثُمّ هناك الفجوة الاقتصادية التي تعكس اختلال توزيع الثروة، وفجوة الريف والمدينة وقاطني الأحياء الراقية والعشوائيات. وهكذا، فمن الطبيعي أن تتباين رؤى الشباب من شريحة إلى أخرى[٣٨]. وهذه الظواهر ليست قاصرة على الشباب الفرنسي وحدهم، بل هي تشمل أغلب شباب العالم. بهذا المنطق، لم يعد الشباب مجرد إعادة إنتاج لمسارات الحياة التي عاشها آباؤهم (بحسب التعريف التقليدي للتنشئة)، بل هم اليوم أكثر اعتماداً على خبراتهم الذاتية في تشكيل معالم حياتهم وتحديد هويتهم ومكانتهم في المجتمع.

ثانياً: محددات رؤية المستقبل لدى الشباب العربي

يرى بعض الباحثين[٣٩] أن الرأي العام العربي عموماً تعتوره العديد من المثالب ومنها: افتقاره بسبب النظم الحاكمة إلى الشروط الصحية لتشكيل الوعي والمعرفة التي تؤهله للمشاركة في اتخاذ القرار، ولذا فهو يعاني الالتباس، والتردد، وعدم الوضوح، والسطحية، كما أنّه من الصعوبة بمكان تأكيد تبلور رؤية عربية عابرة للحدود، وإنما ثمة تباين واضح بين البلدان العربية بحسب الخصوصية التاريخية والثقافية لكُلّ منها. هذه العوارض السلبية ترتبط بتعثر القضايا العربية[٤٠]، وبتقاعس المثقفين[٤١] عن أداء الرسالة المنوطة بهم في مجتمعاتهم.

---

(٣٨) علي الدين هلال، «النسيج الاجتماعي والثقافي للشباب: رؤية الدولة،» ورقة قدمت إلى: **مستقبل المجتمع والتنمية في مصر: رؤية الشباب: أعمال المؤتمر السنوي الثاني للباحثين الشباب، مصر في عيون شبابها**، ص ١٣ ـ ١٤.

(٣٩) حسين العودات، «الرأي العام العربي بين التباس المفاهيم وتعثر القضايا وتواطؤ المثقفين،» **شؤون عربية**، العدد ١٢٢ (صيف ٢٠٠٥)، ص ٥٨ ـ ٥٩، وخالد الحروب، «السياسات العربية والرأي العام العربي: ثقافة الاستهانة وحدود الاستجابة،» **شؤون عربية**، العدد ١٢٢ (صيف ٢٠٠٥)، ص ٦٧.

(٤٠) من النظام العربي وشعارات الوحدة إلى القضية الفلسطينية، والتنمية، إلى مشاريع الإصلاح والمبادرات المطروحة من أطراف عدة، من دون أن تبوء أي منها بنتائج ملموسة. علاوة على تعثر إصلاح الخطاب الديني وإزالة الخلط المربك بين دور الدين والدولة، وتلمس العلاقة الصحيحة بينهما، والذي كان وراء شيوع ظواهر التطرف وسلوك البعض طريق الإرهاب.

(٤١) تخلى المثقفون عن أداء مهمتهم سواء بالتحالف مع السلطة أو بالانعزال عن الحياة العامة، صحيح أن البعض منهم تعرض للقمع أو العزل السياسي، إلا أن كثيراً من الحواجز التي فصلتهم عن الجماهير في طريقها إلى الزوال بفضل التقدم الهائل في وسائل الاتصال، وتعدد قنواته، وتجاوزها للرقابة الحكومية التي لم يعد في استطاعتها لا تكميم الأفواه، ولا مصادرة الأصوات المعارضة. ومع انتشار الفضائيات العربية، زاد التفاعل والتواصل على نحو غير مسبوق بين المثقفين، والرأي العام، ولا شكّ في أن الشباب بالذات هم من أكثر قطاعات الرأي تأثراً بهذه الثورة المعلوماتية والتقنية.

ويتحدث البعض عن فجوة شاسعة في الوعي السياسي بين الحكام، والجماهير، مؤكداً أهمية تجسير تلك الفجوة من خلال توافر معايير النزاهة والشفافية والمصارحة في النظم الحاكمة **أولاً**، وتعميق وعي الرأي العام بتعقيد الخيارات السياسية ومحدوديتها على أرض الواقع **ثانياً**. ذلك، أن شيوع الفساد والاستبداد والقمع يقترن بعدم اكتراث الرأي العام بمستقبل السياسة، واتصافه بعدم الرشد وعدم النضج والعشوائية.

ومن الغني عن البيان، أن تبني الشباب رؤيةً بعينها للمستقبل هو أحد الظواهر التي تندرج تحت مفهوم الرأي العام. وبصفة عامة، يتأثر هذا الرأي العربي بجملة من المحددات تتمثل في(٤٢):

١ ـ العادات والتقاليد والقيم المتوارثة

بالرغم مما يتمتع فيه الشباب العربي، والذكور منهم أكثر من الإناث(٤٣)، بتوجه متحد للتقاليد والعادات القديمة الموروثة، إلا أن اعتمادهم الكلي على العائلة، وعدم بلوغ أغلبهم مرحلة الاستقلال المادي، يشير إلى عدم الخروج عن التقاليد والعادات السائدة في المجتمع، فهم بالرغم من رفضهم لها لا يستطيعون السير في اتجاه معاكس تماماً. وهم في ذلك يقعون تحت سيطرة الأجيال الأكبر سناً التي تحرص من جانبها على احتواء الشباب وتوجيههم في مسارات معينة من خلال أساليب الترغيب تارة والقهر تارة أخرى(٤٤).

وثمة دارسون للثقافة العربية عموماً يشيرون إلى اتصافها ببعض السمات التي تعتبر في هذا الصدد معوقات تحول دون تقدم الدراسات المستقبلية ناهيك بدراسات الشباب ومنها: سيادة ثقافة نخبوية تقوم على التدرج والتراتب أكثر من المساواة، وطغيان تأثير الأسرة ومركزيتها كأداة لنقل القيم والاتجاهات وتحديد مكانة الفرد في المجتمع، والنزعة نحو تمجيد الماضي والنظرة القدرية، ما يعوق التوجهات المستقبلية ويبطئ عمليات التحول، وهو ما يقترن بما أطلق عليه البعض انقطاع الاستمرارية، حيثُ إنّ ما تقدمه الأسرة والمدرسة لا يتفق بالضرورة مع ما هو معروض عبر وسائل

---

(٤٢) عاطف عدلي العبد، «الرأي العام العربي: أنواعه، ومقوماته، ومشكلات قياسه،» **شؤون عربية**، العدد ١٢٢ (صيف ٢٠٠٥)، ص ٤٠ ـ ٤٥.

(٤٣) إن معاناة الفتيات تفوق معاناة الصبيان على الرغم من وجودهما في البيئة نفسها. انظر: الزغل، «الشباب العربي: مشاكل وآفاق،» ص ٨٧ ـ ٨٨.

(٤٤) ظاهر، «الشباب العربي: دراسة ميدانية لنموذج من شباب الأردن،» ص ٣٢ ـ ٣٣.

الإعلام الرسمية، ما يخلق نوعاً من الازدواجية في التفكير[٤٥]. بيد أن تطور وسائل الاتصال، وبخاصة القنوات الفضائية والإنترنت، قد أتاح لفئة الشباب على وجه الخصوص، بوصفها الفئة الأكثر تعرضاً وتعاطياً مع تلك الوسائل، فرصاً أوسع للاطلاع على تقاليد ومعتقدات مختلفة لشعوب أخرى.

٢ ـ الدين

إن الاستشهاد بآية قرآنية أو بحديث شريف يكفي لتحقيق الاقتناع وإثارة الحوافز والدوافع واستمالة وتحريك المشاعر لدى الشباب بالنظر إلى غلبة الجانب العاطفي على تفكيرهم[٤٦]. وفي هذا السياق، أثبتت إحدى الدراسات أن نسباً عالية من الشباب تؤمن بأن الحلّ الوحيد للتخلص من مشاكلها، على اختلاف أنواعها، إنما يكون بالعودة إلى الالتزام بالتعاليم الدينيّة، غير أن هذا التحليل يشير إلى خطورة ترديد مقولة «العصر الذهبي» المستحيل تكراره أو إعادته بحذافيره. ولذا، فإنه بدلاً من ربطه بالماضي بشكل باعث على اليأس، يجب البحث عن عصر ذهبي للشعوب العربية يرتبط أكثر بالمستقبل من دون إنكار الماضي. فعظمة الماضي ليست هي المشكلة، وإنما تكمن المشكلة في عدم فعل شيء لا للحاضر ولا للمستقبل[٤٧].

٣ ـ التعليم

تعدّ المؤسسات التعليمية المصدر الرئيس للمعلومات، ومن ثَمَّ فهي تسهم في تحديد المحتوى المعرفي للرأي، ويكون لها دور مكمل لدور العائلة في تشكيل أفكار التلاميذ منذُ سنوات عمرهم الأولى، وللاتجاهات السائدة في التعليم تأثيرها المؤكد في مستقبل الرأي العام، فهي تشكل عقلية النشء في مرحلة مبكرة من تكوينه الذهني والفكري خلال سني حياته المدرسية، بحيث تشب أجيال كاملة مؤمنة بأفكار رسخت في نفوسها وعقولها، ومنها مثلاً: النظرة إلى المرأة، أو اعتماد أسلوب التفكير النقدي. . . إلخ.

وقد تزداد خطورة هذا الدور في حالة تعدد جهات الإشراف على التعليم، واختلافها (بين وطني وأجنبي، فيتحول دور التعليم من بوتقة صهر وأداة توحيد إلى

---

(٤٥) انظر: عبد الغفار رشاد: **الثقافة السياسية: الثابت والمتغير** (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩١)، و«السياق المجتمعي للعملية الانتخابية،» في: مصطفى علوي، محرر، **انتخابات مجلس الشعب، ٢٠٠٠** (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٠)، ص ٤٤ ـ ٤٥.

(٤٦) العبد، «الرأي العام العربي: أنواعه، ومقوماته، ومشكلات قياسه،» ص ٤٣ ـ ٤٤.

(٤٧) ظاهر، «الشباب العربي: دراسة ميدانية لنموذج من شباب الأردن،» ص ٣٠ ـ ٣١.

أداة لتكريس التمزق، والتفتت، وتعميق الاختلافات المجتمعية القائمة، وخلق أزمة في الهوية الثقافية للشباب كما في تونس)[٤٨]، بما قد يفرخ أجيالاً متنافرة، متباعدة التفكير، يغدو من المستحيل التوصل إلى رؤية مشتركة للمستقبل في ما بينها[٤٩].

المشكلة أيضاً في المناهج التربوية والتعليمية للوطن العربي كونها لا تنمي الملكات العقلية أو الجسمية أو الاجتماعية، وإنما تنمي فقط ملكة الحفظ عن ظهر قلب لدى الطلاب حتّى المرحلة الجامعية، ولا يؤهل هذا النمط من التعليم الطالب لإثارة الأسئلة أو وضع فروض قابلة للفحص أو الانخراط في نقاش علمي هادف. . . إلخ، بل ثمة اتفاق على أن الفلسفة التربوية في معظم مؤسساتنا التعليمية تقوم على مبدأ الطاعة المطلقة، وهي بذلك فلسفة سماعية تلقينية تنحصر في ظلها وظيفة الطالب في ترديد ما يقوله الأستاذ. وعلى مستوى الوطن العربي ككل، تشوب العملية التعليمية العديد من النواقص، لعل في مقدمتها الافتقار إلى أهداف واضحة أو محددة للمنهج، وسيادة حالة من الغموض الذي يحيط بأهداف العملية التعليمية برمتها[٥٠].

٤ ـ النظام السياسي

لا شكّ في أن النظم الديمقراطية التي تسودها حرية إبداء الرأي، والتفكير، والاعتقاد، والتي تعرف تعددية حزبية وتنافساً سياسياً، يمكن فيها لرؤى الشباب بخاصة أن تحدد مواقفها من المشكلات العامة وأن تعتنق بدائل متعددة للحلول، وهو ما يرتبط بمناخ يسوده الانفتاح، والشفافية، وارتفاع درجة الوعي السياسي لدى الجماهير، وبالتالي ازدياد المشاركة كإحدى الممارسات التي يتم تنشئة الشباب عليها منذُ الصغر. هذا علاوة على الدور التثقيفي لوسائل الإعلام الحرة، ومراكز استطلاعات الرأي ومؤسسات المجتمع المدني. . . إلخ التي يستقي من خلالها الشباب معلومات وحقائق، وتجري في داخلها المناقشات العميقة في حرية ودون قيود.

هذه البيئة تخلق رأياً عاماً مستنيراً، عقلانياً، يتسم بالعمق والوضوح، والتعبير

(٤٨) الزغل، «الشباب العربي: مشاكل وآفاق،» ص ٨٨ ـ ٨٩. توجد في تونس إشكالية خاصة بها دون غيرها من بلدان الوطن العربي نابعة من ازدواجية اللغة، وثنائية نظام التعليم بين ديني عربي أو مدني أجنبي، والانقسام بين طلاب التعلم بالعربية والتعلم بالفرنسية الذي يتطابق مع الانقسام الطبقي بين الفئة الاجتماعية الأغنى والأرقى من سكان المدن التي ترسل أبناءها إلى مدارس فرنسية، والفئة المحرومة الأفقر، والأكثر تقليدية، والأدنى في السلم الاجتماعي وأغلبها من سكان الريف.

(٤٩) العبد، «الرأي العام العربي: أنواعه، ومقوماته، ومشكلات قياسه،» ص ٤٤ ـ ٤٥.

(٥٠) ظاهر، «الشباب العربي: دراسة ميدانية لنموذج من شباب الأردن،» ص ٣٣ ـ ٣٤.

السلمي عن نفسه. كما تضفي على النظام السياسي القائم معالم الشرعيّة والاستقرار، بوصفه معبّراً عن الإرادة الشعبية، وممثلاً لطموحات وآمال الناس في عمومهم.

٥ ـ المناخ الاقتصادي

لا جدال في أنّه في ظلّ اختلال الأوضاع والأزمات الاقتصادية من تضخم وتدهور في مستوى المعيشة، فضلاً عن البطالة[٥١]، يتبنى الشباب رؤية تميل إلى التشاؤم والإحباط والخوف إزاء المستقبل. وتتفق مع أهمية هذا العامل الاقتصادي نتيجة البحث التي توصل إليها محمود شمال حسن حول خريجي الجامعات العراقية، والذي ردّ حالة القلق من المستقبل التي يعانونها إلى عوامل في أغلبها اقتصادية مثل: ازدياد الضغوط الحياتية، ما يجعل هؤلاء الشباب يعممون خبرة الحاضر المؤلمة على المستقبل، على افتراض أن أحوال المجتمع آخذة في التدهور، وأنها من سيئ إلى أسوأ. كما ربطها أيضاً بأزمة السكن وارتفاع الأسعار مع ثبات الدخول بما يسفر عن تدهور مستوى المعيشة، علاوة على ارتفاع معدلات الإعالة، وغياب العدالة التوزيعية وكون عملية الانتقال إلى مكانة اجتماعية أرقى (الحراك لأعلى) لا ترتهن بأية معايير أو ضوابط عادلة، بل تتوقف على اعتبارات المحسوبية والوساطة والعلاقات الشخصيّة، بغض النظر عن حجم الخبرة أو مستوى المؤهلات الوظيفية. فغياب العدالة التوزيعية في المجتمع يسفر عن إعطاء الانطباع للشباب بأنه لا جدوى من مواصلة التعليم، أو اكتساب مهارات جديدة، ما دام الترقي في السلَّم الاجتماعي مرتهناً بعوامل بعيدة عن الكفاءة والجدارة والإنجاز، ما يحرم المجتمع من إعداد كوادر مؤهلة في مختلف المجالات، ويهدد بتفريغه تماماً من ذوي المهارات العلمية، وربما تشيع الأمية مع عزوف الصغار عن التعلم وتسربهم منه. الأدهى من ذلك، اضطراب التراتب الاجتماعي، حيثُ تهبط المكانة الاجتماعية لأستاذ الجامعة مع تدني مستواه الاقتصادي، مقارنة بالمطرب (الأغاني الهابطة) مثلاً، وهو ما يشير إلى تراجع قيمة العمل والعلم في مقابل تعاظم وطغيان قيمة المال أياً كان طريق الحصول عليه[٥٢].

---

(٥١) انظر تساؤل وفاء علي، طالبة في الفرقة الثانية علوم سياسية كلية الاقتصاد، حول كيفية استمرار الشعور بالانتماء بعد التخرج ومواجهة سوق العمل وما فيه من بطالة، واستخدامها تعبير «لا أحقق أحلامي» في: **التربية المدنية في مصر: حاضرها ومستقبلها: أعمال الملتقى العلمي الأول حول مفهوم وبرامج التربية المدنية في مصر ٢٠ ـ ٢٢ أبريل ٢٠٠٤**، تحرير علا أبو زيد (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ٢٠٠٥)، ص ٧٣.

(٥٢) محمود شمال حسن، «قلق المستقبل لدى الشباب المتخرجين من الجامعات،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٢، العدد ٢٤٩ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩)، ص ٧١ ـ ٧٤ و٨٥. وهي دراسة متضمنة في القسم الثاني من هذا الكتاب ص ١١٣.

٦ ـ شيوع البطالة

وهي ظاهرة عامة في مختلف بلدان الوطن العربي، حيثُ تشير الإحصاءات إلى وصول نسبة البطالة في الجزائر وتونس وفلسطين واليمن إلى حوالى ٢٠ بالمئة، وأنها في كُلّ من مصر والمغرب تقترب من ١٥ بالمئة. وفي ظلّ ندرة فرص العمل المتاحة، تسود معايير المحسوبية في التشغيل والتوظيف، ما يفرغ مؤسسات العمل من الجدوى الاقتصادية والاجتماعية. ومن أسبابها قصور النظام التعليمي واختلاله، وعدم أخذه بالاحتياجات الفعلية لسوق العمل في الاعتبار، وكيف أنّه سمح بوجود فائض من الخريجين بقبول أعداد غفيرة من الطلاب في مجالات تخصص بعينها بغض النظر عن احتياجات السوق الحقيقية لهذا التخصص أو ذاك. وبعبارة أخرى، فإن غياب التنسيق بين مؤسسات التعليم وسوق العمل كان من أخطر مسببات البطالة، ناهيك بعدم وجود أي تناسب بين عمليات التدريب، وسوق العمل. وترتبط مشكلة البطالة بسلسلة من المعوقات التي تعترض مشاركة الشباب بالعمل السياسي كعدم توافر الإمكانات المادية، والانشغال بالسعي وراء الرزق، وتدهور مستوى التعليم الذي يخلق عدم الاهتمام العام بالسياسة وتدني مستوى الوعي السياسي، علاوة على النظرة إلى الانخراط في ممارسة العمل السياسي بوصفه محفوفاً بالمخاطر الأمنية[٥٣].

وهكذا، يتم سنوياً تخريج أعداد مطردة من الشباب في اختصاصات لا تمت بأية صلة إلى ما يطلبه السوق، لينضموا إلى من سبقوهم ويقف أغلبهم في طوابير الانتظار، فيزيد جيش العرض على قدرة الطلب على استيعابه، وتتفاقم المشكلة عاماً بعد إلى آخر.

ولا شكّ في ظهور الإحساس بالغبن في هذه الأجواء المحبطة لدى الشباب، وربما يولد لديهم أيضاً اتجاه عدواني نحو المجتمع بأسره ونحو النظام السياسي المسؤول عن تهميشهم وقهرهم. فالشهادات التي بذلوا الجهد لتحصيلها ذهبت أدراج الرياح. ومن هنا، يصبح هؤلاء لقمة سائغة لتيارات التطرف، والعنف. ولا ينضم أيٌّ منهم إلى التنظيمات والحركات الراديكالية إيماناً بأيديولوجياتها، بل بقصد إلحاق الأذى بمن كان سبباً في بؤسهم، أي الانتقام، من المجتمع بأسره، حيثُ يشكو الشباب من انعدام فرص العمل التي تتواءم مع مؤهلاتهم. وفي الإطارنفسه، يلجأ البعض إلى الهجرة إلى الخارج[٥٤]. وفي كلتا الحالتين ثمة شعور دفين لديه بأنّه «ضحية».

---

(٥٣) وزارة الشباب، الإدارة المركزية للبحوث وإعداد القادة، الإدارة العامة للبحوث الشبابية، «دراسة ميدانية عن أسباب عزوف الشباب عن المشاركة في الحياة السياسية،» ص ٤.

(٥٤) الزغل، «الشباب العربي: مشاكل وآفاق،» ص ٨٨.

٧ ـ المناخ الثقافي والإعلامي والفني

في سياق عالمي تجتاحه الثورة الإعلامية التي تمكنت من اختراق الحواجز الحكومية حتّى غدا العالم قرية صغيرة، دخلت شبكة الإنترنت العالمية والقنوات الفضائية إلى كُلّ بيت عربي في حدود الإمكانات المادية وما تسمح به السياسة الإعلامية، وفاق عدد القنوات ٣٤٠٥، منها ٨٨٦ قناة مفتوحة، وما يربو على ١٧٠ قناة عربية حكومية وخاصة، مفتوحة، ومشفرة، عامة ومتخصصة. . . إلخ[٥٥]. وقد لعبت ثورة الاتصال دوراً محورياً في تكوين الرأي العام وتشكيل الوعي، حتّى بات دور الإعلام ينافس المؤسسات التربوية والتنظيمات السياسية والمجتمع المدني. غير أن الأهم هو فحوى الرسائل الاتصالية التي تقوم بنقلها، وما تحمله من مضمون.

وقد تستثير تلك الرسائل لدى مشاهديها من الشباب مشاعر الإحباط والعجز إذا ما سلطت الضوء على تمتع نظرائهم في مجتمعات أخرى بمباهج الحياة، أو إذا ما أظهرت النماذج السلبية لرجال الأعمال مثلاً أو لقصص النجاح في الحياة، وربطتها بالانحراف أو الفساد، ما يوحي للشباب بعدم جدوى العلم، لأنه لن يضمن لهم لا فرصة العمل ولا تكوين أسرة، مما يزيد من قلقهم[٥٦].

٨ ـ الإنترنت

بالرغم أن انتشار استخدام شبكة الإنترنت في الوطن العربي، فإنه لا يزال أقل من المعدلات الدولية بحوالى النصف، كما أن نسبة الدخول تتسم بالتواضع عند مقارنتها بعدد السكان، حيثُ قد يتجاوز إجمالي المستخدمين في الوطن العربي ٢٠ مليوناً بقليل. وقد نشرت مجلة **إنترنت العالم العربي** دراسة عام ١٩٩٩، وجدت فيها أن معدل عمر المستخدم العربي وصل إلى ٣٠ عاماً، أي أقل بثلاثة أعوام عن المعدل العالمي، وأن الشريحة الأكبر راوحت أعمارها بين ٢١ ـ ٣٥ عاماً، مشكلة قرابة ٧٠ في المئة من إجمالي المستخدمين. وفي غياب المتنفسات الإعلامية المحايدة، وفرت الشبكة فضاء تفاعلياً جديداً أعطى هؤلاء فرصة الوصول إلى المعلومات من دون تدخل السلطات الرقابية، وتشكيل رأي عام لا يتأثر بالوسائل التقليدية التي تقع عادة تحت سطوة الحكومات. يكفي مثلاً أنّه في مقدور أي مستخدم في أي وقت إنشاء موقع خاص فيه وتشغيله. وهو ما يفعله آلاف الشباب مقارنة بتأسيس جمعية وما

(٥٥) العبد، «الرأي العام العربي: أنواعه، ومقوماته، ومشكلات قياسه،» ص ٤٨ ـ ٤٩.

(٥٦) حسن، «قلق المستقبل لدى الشباب المتخرجين من الجامعات،» ص ٧٦ ـ ٧٧.

تتطلبه من تعقيدات إدارية ومعوقات مالية لا حصر لها[٥٧].

وتتجه أعداد مطردة من الشباب العربي إلى متابعة أخبار التطورات الميدانية في العراق وفلسطين وأفغانستان عبر مواقع الإنترنت، في ما يشكل بالنسبة إلى الوسائل التقليدية إعلاماً موازياً يرتاده جمهور لا بأس فيه لاستقاء الأخبار والمعلومات، حتّى إن التنظيمات المتطرفة مثل تنظيم القاعدة، وجدت في فضاء الإنترنت متنفساً رحباً لبث أفكارها والتواصل مع المتعاطفين، بل تجنيد الأعضاء الجدد للانضواء تحت لوائها، بعيداً عن عيون الحكومات ورقابتها.

٩ ـ سياسات النظم العربية تجاه الشباب

راوحت اتجاهات الأقطار العربية في الاهتمام بالشباب ما بين التهميش والإقصاء والتغييب تارة، أو السعي للاحتواء والاستقطاب تارة أخرى، خوفاً من عواقب الاستبعاد الكامل لهم، ما قد يلجئهم إلى العمل تحت الأرض لتقويض أركان النظام، وذلك من منطق الحشد والتعبئة الفوقية المفروضة من أعلى، بدلاً من المشاركة الطوعية الاختيارية الإرادية النابعة من أسفل. وفي الحالات الثلاثة، فإن دور الشباب لا يتعدى إضفاء الصبغة الشكلية أو الديكور التجميلي، وهي أبعد ما يكون عن المشاركة بمعناها الحقيقي التي من شأنها أن تدلل على التمكين كركيزة للديمقراطية.

ثالثاً: ملامح صورة المستقبل كما يراها الشباب العربي

ترسخ دور علم المستقبليات الجديد في عملية صنع القرار داخل الدول المتقدمة، وعلى مستوى المؤسسات والشركات الكبرى، ما أسهم في زيادة الاهتمام فيه، وتطوير منهجياته وأساليبه وتطبيقاته كأحد أهم ميادين المعرفة واعتباره أحد العلوم الاجتماعية. بيد أنّه مما يؤسف له أن حظّ الدول النامية والدول العربية بالذات منه ما زال ضئيلاً جداً، وهو ما يفسر الكثير من أوجه القصور التي تشوب عمليات التخطيط وصنع القرار في بلداننا[٥٨]، بل إن البعض يعزو حالة التعثر التي تمرّ فيها عملية التنمية في أغلب الدول العربية إلى استغراقها في الماضي، وتوجهها نحوه بشكل يطغى على الحاضر، ناهيك بالانشغال في المستقبل. صحيح أن قراءة التاريخ وإعادة قراءته هي ضرورة حتمية، إلا أنّه لا ينبغي الوقوف عندها، وإنما تجاوزها، كما أن مشاكل الحاضر وهمومه، لا يجوز أن تكون شاغلنا الشاغل الذي يحاصر

---

(٥٧) أسامة الشريف، «الإنترنت والرأي العام العربي،» **شؤون عربية**، العدد ١٢٢ (صيف ٢٠٠٥)، ص ٨٠ ـ ٨٣.

(٥٨) الأسدي، «نحو دراسات مستقبلية إسلامية: بحث في علوم المستقبل: (الحلقة الأولى)».

بوطأته الثقيلة تطلعنا إلى المستقبل (فقد اعتدنا على الاستجابة للمخاطر بعد حدوثها بدلاً من توقيها قبل حدوثها).

في واقع الأمر، حاجة الدول النامية لاستشراف المستقبل تعكس احتياجاً أشدّ وأكثر إلحاحاً من الدول المتقدمة التي بدأت هذا التوجه لدواع عملية وموضوعية لها وجاهتها. هذا الاحتياج لم يأت من فراغ وإنما ينبع من عدة اعتبارات: **أولها**، طبيعة عملية التنمية ذاتها، وما تقتضيه من تخطيط للأجل الطويل وتطلع لأفق زمني بعيد بالضرورة لإحداث تغيرات هيكلية عميقة لا يمكن إنجازها بين عشية وضحاها. **وثانيها**، استمرار عدم التكافؤ في القوى، ما يمهد التربة لاستمرار تبعية الدول النامية للدول المتقدمة، حيثُ تسعى الأخيرة للاحتفاظ بها في حظيرتها. ومن هذا المنطلق، تنفرد بصنع مستقبلها، وهو ما ينطبق على مشروعات الشراكة مع أوروبا أو الشرق أوسطية التي تهدف إلى تغيير خريطة المنطقة العربية وصنع مستقبل جديد لها على هوى القوى الأجنبية وبما يخدم مآربها.

وفي مواجهة هذا التحدي تبرز ضرورة مبادرة العرب إلى تحديد الوجهة التي يريدونها لمستقبلهم قبل أن يمليها عليهم الآخرون. أما الاعتبار **الثالث** والأهم، فيتمثل في التعبئة الذهنية والنفسية وشحذ الهمم وإعادة اكتساب الثقة بالنفس من خلال تسليط الضوء على الخيارات المتاحة ومنافع وتكاليف كُلّ منها. هذا هو جوهر التنمية كما أنّه هو ثمرة الدراسات المستقبلية التي تنصب مهمتها على إعادة اكتشاف الذات، وتقييم القدرات الوطنية على أسس واقعية، وانتشال الأمة من وهدة الإحباط وإخراجها من دائرة اليأس والتخلف وإعادة الأمل، وذلك عبر تحقيق التقدم بالقوى والطاقات الذاتية[٥٩].

١ ـ دراسة المستقبل ورؤى الشباب له على مستوى الوطن العربي ككل

ومن الجدير بالتسجيل، أن مشروع استشراف المستقبل العربي[٦٠] بدأ مع مطلع الثمانينيات، مستهدفاً تقديم بدائل لمسيرة الوطن بشكل يعينه على مجابهة التحديات المستقبلية في شتى الصعد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، وتحديد الخطوط العامة للأشكال والهياكل على أساس المسارات المحتملة والمشاهد البديلة للعمل العربي المشترك. هذه الدراسة تفاعلت فيها معطيات الماضي والحاضر

---

(٥٩) العيسوي، «الدراسات المستقبلية ومشروع مصر ٢٠٢٠،» ص ١٥ ـ ١٧.

(٦٠) **مستقبل الأمة العربية: التحديات... والخيارات: التقرير النهائي لمشروع استشراف مستقبل الوطن العربي**، ص ١٧.

والمستقبل، كما جسدت آليات التغيير الشاملة في شتى الميادين انطلاقاً من دراسة الواقع نفسه بكل أبعاده الحضارية. وكان الهدف المركزي لتلك الدراسة هو التأكيد على أن الواقع بمختلف سلبياته ليس قدراً حتمياً مفروضاً لا سبيل إلى الفكاك منه، وأن هناك عدة بدائل للمستقبل، وفي استطاعة أبناء هذا الوطن تحديد هذا المستقبل، ورسم خرائطه بحسب إرادتهم، ورغباتهم، وقدراتهم على دفع الثمن المطلوب للوصول إلى المستقبل المنشود.

هذه القدرة على تشكيل المستقبل والمساهمة في صياغته وتغيير معالمه ترتهن بالإرادة، كما تتأثر بعوامل داخلية وخارجية منها: الواقع الراهن الذي يحمل بذوراً جنينية للمستقبل، وترتبطه به علاقة جدلية، والسياق المحيط إقليمياً ودولياً، والذي يتعرض بدوره للتطور السريع والمتلاحق، ما يطرح آثاره على المستقبل الذي لا يمكن تصور حدوثه في فراغ. فالمغزى هو توضيح حقيقة التنوع والتعدد في البدائل، ما يبرز دور الوعي العربي ومدى تواصل البدائل المختلفة بالأماني والطموحات لدى المواطن العادي، والنخبة المثقفة، والقوى السياسية الفاعلة. . . إلخ.

ولا ريب في أن الهدف دائماً هو الوصول إلى مستقبل أفضل، وصياغة مشروع حضاري عربي للنهضة. بيد أن ذلك يتطلب، في المقام الأول، إلماماً ووعياً عميقاً بالإمكانات، والآفاق المحتملة وكذلك بالتحديات والمخاطر المستقبلية، وبالثمن الذي يسدده الجميع لبلوغ الغاية المرجوة.

ولذا، فإن استطلاع الآفاق المستقبلية المحتملة، وما تنطوي عليه من تغيرات وتطورات، إنما يأتي من قبيل التحسب لما قد تحمله من مفاجآت، وتفادي ما ينجم عنها من محاذير أو أخطار، مع الاجتهاد في التعرف على التدابير الواجب اتخاذها من أجل تطويع المستقبل لما يعتبر وضعاً مرغوباً فيه، بمعنى بحث كيفية تضييق الفجوة بين الواقع والمأمول[٦١].

بيد أن المؤكد أن الاختيار السياسي لا يحلّ بذاته مشكلات التنمية، ولا يحدد تلقائياً صورة المستقبل، وإنما ترتهن التنمية في تحقيقها من عدمه، وفي مدى نجاحها أو إخفاقها بدور الشباب ومدى مشاركتهم الإيجابية الواعية في تلك العملية، كأداة محورية، وبوصفهم أيضاً القطاع الجماهيري العريض والأوسع داخل أغلب المجتمعات العربية، وبما يتماشى ويتوافق مع الشخصيّة الذاتية والهوية الحضارية لمجتمعاتهم. هذا الدور الحيوي المنوط بالشباب، والذي يعقد

(٦١) المصدر نفسه، ص ١٨ ـ ١٩.

عليه الأمل في تحقيق الإنجاز التنموي، يتوقف على مدى **تمكين** هؤلاء الشباب[٦٢]، وإتاحة الفرص لهم من خلال السياسات التعليمية والمهنية والصحية والتوظيفية على نحو يدعمهم ويحثهم على النهوض بتلك المهمة، ويفجر ما يملكونه من طاقات إبداعية[٦٣].

وفي الوطن العربي، وصلت نسبة الشباب عام ١٩٨٥ إلى ٢٠,٥ في المئة من مجموع السكان[٦٤]، كما وصلت نسبة من هم دون سِنّ الثلاثين إلى ٦٧ في المئة، ما ينم عن نسبتهم الكبيرة في التركيبة السكانية لمعظم المجتمعات العربية، وهو ما يطرح بدوره إشكالية خطيرة تنبع من كون مواجهة الشباب بهذا الثقل الديمغرافي[٦٥]، للجيل الأكبر سناً، والتي غالباً ما تأخذ طابعاً صدامياً داخل بلدان الوطن العربي، ليست فقط مع الآباء، والمعلمين، أو الرؤساء في أماكن العمل، ولكن كذلك مع صناع القرار ورجال الحكم في بلادهم، فهؤلاء يكادون يحتكرون الحياة السياسية، ولا يتيحون للجيل الأصغر سوى هامش محدود للغاية للتحرك داخله، مع وضع القيود والحدود الصارمة التي تحول دون تخطي الشباب مساحات الحركة الضيقة المسموح لهم بها من قبل الكبار.

وهكذا، يشعر الشباب أن مختلف المؤسسات التي يتعاملون معها تدار بواسطة الكبار، بدءاً من الأسرة، مروراً بالمدرسة والجامعة، وانتهاء بأجهزة الإدارة والشركات، حتّى المؤسسات الثقافية، والإعلامية، والترفيهية، بشتى صنوفها، تكاد تقع في الدائرة نفسها المحجوزة لصالح الكبار، ولا تتخطاها على الرغم من طبيعتها الإبداعية الأقرب إلى فئة الشباب الأكثر ابتكاراً وتمرداً.

والمعروف أن أغلب المجتمعات العربية هي مجتمعات أبوية حيثُ تتعامل السلطة مع المجتمع الخاضع لها بمختلف جماعاته الفاعلة معاملة القُصَّر المفتقرين إلى الرشد والعاجزين عن تحمّل المسؤولية، فما بالنا بالشباب الأصغر سناً، الذين تتضاعف

---

(٦٢) علي الدين هلال، «الشباب طاقة خلاقة نحو صنع المستقبل،» المحاضرة الخامسة التي ألقاها في ١٠ شباط/ فبراير ٢٠٠٣ في الموسم الثقافي التاسع للجمعية الخيريّة الإسلامية، تقديم محمد شوقي الفنجري، ص ٧٣.

(٦٣) ممدوح إسماعيل، «السياسات الشبابية الآمال والتحديات،» في: سلوى شعراوي جمعة، محرر، **السياسات الشبابية الآمال والتحديات** (القاهرة: مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، ٢٠٠٠)، ص ٩ و٣٦.

(٦٤) نقلاً عن: الحديثي، «الشباب والتحول الاجتماعي والاقتصادي: دراسة في الدور التنموي للشباب في العالم الثالث بالتطبيق على مصر،» ص ٥.

(٦٥) هلال، «الشباب طاقة خلاقة نحو صنع المستقبل،» ص ٧٤.

بالنسبة إليهم وطأة هذا الطابع الوصائي لمن هم في السلطة والأكبر سناً في الوقت ذاته؟. ولا يستثنى من ذلك سوى الإنترنت الذي أتاح فرصاً للمبادرة[٦٦]، وخلق مساحات شاسعة للتفكير وتبادل الآراء، ليستطيع الشباب عبره التحليق بحرية في آفاق لا حدود لانفتاحها، ولا سقف لاستقلاليتها (فأي وسيلة مهما تحررت من الإشراف الوصائي الأبوي والحكومي تظل متمتعة بالاستقلالية النسبية فقط)، بينما لا يتسنى للكبار بأي حال لا فرض السيطرة ولا ممارسة الرقابة على الإنترنت ولا التدخل فيها، حتّى يمكن القول إنها هي المجال الوحيد الذي أفلت من قبضة الرقابة التي يمارسها الجيل الأكبر في الوطن العربي.

هؤلاء الشباب باتوا فريسة سهلة للحركات السياسية المتطرفة، كما أنّهم العنصر الأكثر استعداداً لتنفيذ مخططات التيارات المتشددة، حتّى ولو باللجوء إلى العنف، حيثُ تسود بينهم ثقافة سياسية ذات توجهات راديكالية، تدفعهم تخفيفاً لحدة التوتر، إلى العمل السري، ما يحوِّل هذا القطاع إلى شبه قنبلة موقوتة جاهزة للانفجار في وجه أول من يعترض سبيلها.

هذا الاتجاه الغالب على دراسات الشباب كان محلاً للنقد باعتباره منطلقاً من مقدمات التحليل النفسي، متعاطياً مع القضية من زاوية ضيقة اقتصرت على توصيفها بالمرحلة العمرية التي هي بطبيعتها «أزمة»[٦٧] يمرّ فيها المراهقون، الأمر الذي يسبب مشكلة للأكبر سناً، أخذاً في الاعتبار أن القائم بالبحث أصلاً هو من الكبار، ويتناول المشكلة من وجهة نظرهم.

هذه الرؤية يصفها البعض بالقصور، والاختزال، والمبالغة في التعميم، حيثُ تبحث الظاهرة وكأنها مشكلة نفسية فقط، وتغفل أبعادها الأخرى، كما تصورها جزءاً لا يتجزأ من الطبيعة البشرية، ومن ثَمَّ فإنها لا تختلف من مجتمع إلى آخر، أو عند الانتقال من سياق إلى غيره. ويصل البعض إلى حدّ اتهام الدراسات في هذا المجال بالنظرة العنصرية (مثلما ينظر الرجل إلى المرأة)، وأنها أغفلت سؤالاً مهماً يفرض نفسه: إلى أي مدى يمثل الشباب ثقافة فرعية أو ثانوية تميزهم من غيرهم؟ أو يشكلون «جماعة ضغط في مجتمعاتهم؟».

لكن أغلب التحليلات السابقة مالت إلى اختزال الشباب في كونهم مخلوقاً طبيعياً

(٦٦) يسين، **المعلوماتية وحضارة العولمة: رؤية نقدية عربية**، ص ٣١.

(٦٧) لها أعراض تكاد تكون ثابتة تنطبق على الجميع مثل: رغبة الشاب الآخذة شخصيته في التبلور في إثبات نفسه، من خلال النقد المستمر، والتمرد والخروج على التقاليد، والعنف في التعبير والسلوك، والتردد في الحكم على الأمور.

أو ظاهرة بيولوجية بحتة، غافلةً حقيقة عن أنهم مخلوق ثقافي، وكونهم نتاج أوضاع تاريخية ومجتمعية معينة، أي أننا بصدد دراسة ظاهرة تتغير بتغير الشروط الخاصة بكل مجتمع.

وفي ضوء هذا النقد، يذهب د. عبد القادر الزغل إلى نفي وجود أزمة يسببها الشباب، أو حتّى فجوة تفصل بين الأجيال المتباينة في البلدان العربية، ولا سيما ذات البيئة القبلية، أو الريفية، على غرار ما عرف بأزمة المراهقين في مجتمعات الغرب الرأسمالية الصناعية، والتي تفترض حتمية الاصطدام بين الشباب والجيل الأكبر سناً، أو حتّى وجود فجوة بين الأجيال.

أما ما حدث من أزمات للشباب العربي، فهي في نظر الباحث نتيجة لتأثر المجتمعات العربية بالعامل الخارجي الأجنبي سواءٌ في مرحلة الاستعمار، أو في ما بعد الاستقلال. فالمشكلة لم تولد في رحم المجتمع، وليست متأصلة فيه، وإنما وافدة ومستحدثة، وناجمة عما انتابه من تغيرات بنيوية، أفقدته كثيراً من سماته الطبيعية الأصيلة. ومن أهم معالمها: النمو السكاني، والحضري، وانتشار التعليم، وتضخم قطاع الخدمات، وتنامي الشعور الوطني[٦٨].

٢ ـ العولمة ومستقبل الوطن العربي في نظر الشباب

وبسؤالهم عن نظرتهم إلى المستقبل الاقتصادي للوطن العربي ككل، أتت الإجابات في معظمها موضحة عدم تفاؤل أغلب الشباب في هذا المستقبل في ظلّ واقع التجزئة، بما يحول دون إيجاد اقتصاد عربي موحّد. ولذا، فقد اتفقت الآراء بينهم على صعوبة تحقيق الاكتفاء الذاتي، واضطرار الدول العربية إلى اللجوء إلى الاستيراد من الخارج لسد حاجاتها الأساسية، وربما انخراطها في تكتلات اقتصادية غير عربية، في حين يضعف الأمل في بناء سوق عربية مشتركة. وفي بحث آخر حول الأبعاد الاقتصادية للعولمة، يشير الباحث الشاب إلى مدى ما تمثله سيطرة الرأسمالية العالمية من تحديات لمشروع التكامل الاقتصادي العربي، بالنظر إلى ضعف الاقتصاد العربي، وأولويات السياسات التنموية التي تقتضي مشاركة الدول العربية في الاقتصاد العالمي، وما تمثله اتفاقية أورغواي لتحرير السلع الزراعية من تهديد للاقتصادات العربية.

وعند استطلاع رؤية الشباب العربي للعولمة، تبين إدراكهم لسماتها النسبية، وكون مقولات نهاية التاريخ تمثل غطاءها الأيديولوجي، فضلاً عن طبيعتها الخلافية

(٦٨) الزغل، «الشباب العربي: مشاكل وآفاق،» ص ٧٦ ـ ٧٩ و٩٢.

لما تثيره من جدل حولها، وكونها أتت كلحظة فارقة شهدت سقوط نموذج وظهور آخر جديد(٦٩)، ما رتب تداعيات عدة.

صحيح أن العولمة لن تؤدي إلى تفكيك الدولة أو انهيارها، وأن الدولة القومية باقية في الوطن العربي، ومع ذلك يشير أحد الباحثين الشبان إلى كونها ستعرف العديد من أوجه التغير التي ستطرأ على دورها، وتلحق بوظائفها، ولا سيما في ما يتعلق بمفهوم السيادة. بيد أن الباحث حذر من عواقب تراجع الفكرة القومية، كونه يهدد بتفكيك أواصر الوطن العربي.

ولم يفت الشباب الباحثين تناول الأبعاد الثقافية للعولمة، ففي ختام دراسته حول العولمة والهوية الثقافية، يوصي الباحث بضرورة تبني استراتيجية ثقافية عربية للتعامل مع العولمة، وأن تطرح الحركة الإسلامية رؤيتها، مع تأكيد التنوع والاختلاف في الرؤى الثقافية للعالم(٧٠).

٣ ـ نظرة الشباب العربي إلى المستقبل على المستوى القطري

وإلى جانب المشروعات التي اهتمت باستشراف مستقبل الوطن العربي ككل، ثمة دراسات أجريت على المستوى القطري للتعرف على رؤى الشباب ومواقفهم في كُلّ دولة عربية على حدة إزاء قضايا عدة، وهي ذات دلالة يعتد بها، وإن لم تشر مباشرة إلى المستقبل، ولا سيما أن الفئة المبحوثة نفسها بحكم عمرها الزمني هي الفاعل الرئيس في المستقبل، وعليه فإن ما تتبناه من مواقف لا يلقي بظلاله على اللحظة الراهنة بقدر ما ينبئ عما سيأتي به المستقبل من تطورات، ومنها دراسات حول الشباب العراقي(٧١)، والتونسي(٧٢)، والأردني(٧٣)، والسوري. . . إلخ(٧٤).

---

(٦٩) انظر ورقة خالد عبد الكريم المقدمة إلى: **رؤية الشباب العربي للعولمة: أعمال الندوة التي نظمها معهد البحوث والدراسات العربية أيام ٢٤ و٢٥ نوفمبر ١٩٩٩**، تحرير نيفين مسعد (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ٢٠٠٠).

(٧٠) علي الدين هلال، «الشباب العربي وتحديات العولمة،» ورقة قدمت إلى: المصدر نفسه.

(٧١) حسن، «قلق المستقبل لدى الشباب المتخرجين من الجامعات،» ص ٧٠ ـ ٨٥.

(٧٢) ميخائيل وديع سليمان، «تونس والعالم: موقف الشباب التونسي من البلدان الأخرى،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٠، العدد ٢٢٠ (حزيران/يونيو ١٩٩٧)، ص ٦٩ ـ ٨٥.

(٧٣) ظاهر، «الشباب العربي: دراسة ميدانية لنموذج من شباب الأردن،» ص ٣٦.

(٧٤) أحمد علي كنعان وعبد الله المجيدل، «الشباب والمستقبل: صورة المستقبل كما يراها طلبة جامعة دمشق: دراسة ميدانية،» **المستقبل العربي**، السنة ٢١، العدد ٢٤١ (آذار/مارس ١٩٩٩)، ص ٨٤ ـ ١١٣. هذه الدراسة تضمنت رصداً للدراسات السابقة ومن بينها تلك التي أعدها جيمس جيلبسي وغوردن ألبرت عام ١٩٥٢ بعنوان: «نظرة الشباب إلى المستقبل».

تلك الدراسات تمّ نشرها تباعاً خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات في مجلة **المستقبل العربي** الصادرة عن مركز دراسات الوحدة العربية، ومالت إلى تشخيص الموقف العام كونه يغلب عليه القلق والخوف والتوجس إزاء المستقبل. وهو ما اجتهد الباحث **في الحالة العراقية** في تحليل أسبابه، بإرجاعه إلى التغير الاجتماعي في ظروف عدم الاستقرار والاضطراب، ما يبعث على القلق من المستقبل. فتدهور أوضاع المجتمع تستثير التوجس من الأيام المقبلة، كما تقلل من فرص الحراك الصاعد إلى أعلى، وهو ما يزيد من حدّة الضغوط الواقعة على كاهل الشباب(٧٥). واللافت للنظر، أن هناك أبحاثاً عن **الحالة السورية** تندرج تحت التشخيص نفسه، وتؤكد ارتباط الاطمئنان على المستقبل المهني بالظروف الاقتصادية الجيدة وتوافر فرص العمل، والعكس صحيح، إذ تتصاعد وتيرة القلق مع تدهور الأحوال الاقتصادية(٧٦).

وإن بدا مثلاً أن الطلبة من الذكور أكثر قلقاً من الإناث، كما أن طلبة المدن أكثر خوفاً في هذا الخصوص من طلبة الريف، فبينما يظهر، مثلاً، طلبة الريف تحفظاً أكبر أمام مسألة عمل المرأة، يؤكّد شباب المدن ترحيبهم بذلك مبررين رأيهم بالاعتبارات الاقتصادية في المقام الأول(٧٧).

أما دراسات **الحالة التونسية**(٧٨)، فتكشف عن إشكالية سيادة النظام الأبوي داخل العائلة والتي تخلق نزاعاً بين الآباء وأبنائهم، بيد أن المرأة التونسية أحرزت في ظلّ التعديلات التشريعية وضعاً أفضل بكثير من وضعها التقليدي(٧٩)، وأصبحت أكثر استقلالية في الاختيار(٨٠).

كما تنتهي دراسة أخرى(٨١)، عن «التوجهات السياسية لدى الشباب»(٨٢)،

---

(٧٥) حسن، «قلق المستقبل لدى الشباب المتخرجين من الجامعات،» ص ٧٠.

(٧٦) كنعان والمجيدل، المصدر نفسه، ص ٩٦.

(٧٧) المصدر نفسه، ص ١١١.

(٧٨) الزغل، «الشباب العربي: مشاكل وآفاق،» ص ٧٦ ـ ٩٢.

(٧٩) بيد أن الذكور ظلوا هم في الغالب الأكثر معرفة بالسياسة (بالنظر إلى المعلومات السياسية) مقارنة بالإناث.

(٨٠) المصدر نفسه، ص ٨٤ ـ ٨٦.

(٨١) ميخائيل وديع سليمان، «التوجهات السياسية لدى الشباب التونسي: تأثير الجنس،» **المستقبل العربي**، السنة ١٥، العدد ١٦٩ (آذار/مارس ١٩٩٣)، ص ١٠٧ ـ ١٢٦.

(٨٢) تضمن البحث إشارة إلى تقدير الشباب للرجل السياسي، ولنشاطه، ورؤيتهم للحكومة، باعتبارها مكلفة بمسؤولية توفير الخدمات العامة، ثُمّ تطبيق النظام والقانون، بينما نفى الشباب التونسي معاناته مشكلة البطالة، أو الوحدة الوطنية (على عكس الشباب المصري)، وعبروا عن مفهومهم للديمقراطية على أنها تعني قدرة المواطن على انتقاد الحكومة.

بنتيجة مفادها أن تونس تسعى لإيجاد صيغة عملية تتيح للشعب المحافظة على تراثه العربي والإسلامي، واقتراض التقنية الضرورية من فرنسا والغرب. وعليه، فشباب تونس ينتمون إلى عالمين وثقافتين في آن واحد، وهم يحاولون التوفيق بينهما[٨٣]. ذلك أن العنصر العربي الإسلامي موجود جنباً إلى جنب مع العنصر الغربي الأوروبي في الثقافة التونسية، بيد أن ثمة مشكلة يجابهها شباب تونس في المستقبل المنظور في إيجاد المزيج الأمثل بين الفريقين. فهم يعيشون في آن واحد في عالمين معاً، من دون الانتماء بشكل كامل إلى أي منهما. ولا شكّ في أن هذا الانقسام ينعكس على رؤيتهم للمستقبل[٨٤]، بحيث يمكن التمييز بين ثلاثة منظورات: منظور عربي إسلامي، وآخر فرنسي أوروبي، وثالث يحاول المحافظة على التراث العربي الإسلامي، مع السعي لبناء شخصية تونسية جديدة تقوم على مفردات العلمانية، والمنطقية، والعلمية، لتقود المستقبل.

وهكذا، يتضح أن الثقافة في تونس حملت سمات الازدواجية والانقسام الثنائي، مع تحيّز نحو الأفكار الغربية. ولكن ثمة اتفاقاً على النظرة إلى السعودية وفلسطين مثلاً، على أنها الأكثر تفضيلاً لديهم، ما دلل على تمسكهم بالهوية العربية الإسلامية كإطار للانتماء بالرغم من تعبير البعض عن إعجابه بما وصل إليه الغرب من تطور. إلا أن ملمح الازدواجية يعود ليظهر حين يعبر أغلبهم عن تمسكه في الرابطة العائلية القوية، ما ينم عن عدم تخليهم تماماً عن القيم التقليدية[٨٥].

وقد عاود الباحث دراسة الموضوع عام ١٩٩٧، لكنه هذه المرة تطرق إلى قضية الهوية والانتماء. فالسؤال المحوري الذي طرحه هو: كيف ينظر الشباب التونسي إلى بلدان العالم الأخرى؟ وحملت الإجابات أن هؤلاء يتماثلون ويتعاطفون مع أندادهم العرب لما يجمعهم من روابط اللغة، والحضارة، والتاريخ.

وكان اللافت أنّه بالرغم من التأكيد على التمسك بالدين، إلا أن الانتماء إلى الوطن العربي فاق البلدان الإسلامية. أما البلد المفضل لديهم، فكان هو العربية السعودية (عامل ديني)، ثُمّ فلسطين (عامل سياسي). كما أنهم، بغض النظر عن خلفياتهم الاجتماعية والتعليمية، أشدّ ما يكونون من الابتعاد النفسي

---

(٨٣) كشف عنه بجلاء موقفهم من عمل المرأة، فهم مع قبول نسبة كبيرة منهم لحقها في معاملة متساوية مع الرجل «ما يوحي بتأثرهم بالقيم الغربية الحديثة»، فإن النسبة نفسها تقريباً أبدت عدم تحبيذها خروجها إلى العمل (تمسكهم بالأفكار التقليدية).

(٨٤) كنعان والمجيدل، «الشباب والمستقبل: صورة المستقبل كما يراها طلبة جامعة دمشق: دراسة ميدانية،» ص ٨٤ ـ ١١٣.

(٨٥) سليمان، «التوجهات السياسية لدى الشباب التونسي: تأثير الجنس،» ص ١١٥ ـ ١١٧.

عن إسرائيل، والنفور منها، ككيان يمثل لهم الآخر المخالف[٨٦].

ويفسر د. الزغل صعود التيار الإسلامي في تونس في ضوء ما يسمى بأزمة مؤسسات الشباب الرسمية، وكيف أنها أصابت حركة الشباب بالجمود، ما أفقدها فعاليتها، وجردها من زخمها ومصداقيتها في أعين الشباب أنفسهم كممثل لهم. كما يلقي باللوم على طبيعة النظام السياسي الذي لا يوفر سوى إمكانيات محدودة لبيوت الشباب وللنشاط الثقافي الذي يمارسونه، ناهيك بكون النقاش السياسي يقع في دائرة المحظورات غير المسموح فيها، الأمر الذي يمكن في ضوئه فهم ظاهرة نمو المناقشات السياسية في أطر أخرى بديلة، وبعيدة عن المؤسسات الرسمية، أو خارج الرقابة البيروقراطية، كالحلقات السرية، أو الجوامع[٨٧].

وفي المغرب، تشير الدراسات إلى وجود تحدٍ جيلي يتمثل في اقتصار عملية الإحلال الجيلي على المجال الاقتصادي وغياب الشباب عن الساحة السياسية، وكيف تعدّ مشكلة البطالة من أخطر تلك المعوقات بالرغم من ظهور بعض القيادات الشابة على المستوى المحلي، وهو ما يفسر نظرة أغلب الشباب بتوجس إلى ما يصدر عن النخبة السياسية التي تنتمي في أغلبها إلى الأجيال السابقة، وأنه لا يثق تماماً حتّى في اللغة الجديدة التي بدأت مؤخراً في استخدامها[٨٨]، أي أن ثمة أزمة ثقة تسيطر على توجهات الشباب نحو القيادة والنخبة في المغرب[٨٩]. بيد أن ردّ الفعل قد لا يكون بالضرورة هو اللجوء إلى العنف، وقد يلجأ بعض الشباب المحبطين إلى الهجرة كأسلوب للتخفيف من القلق على المستقبل[٩٠].

وفي مصر[٩١] عُرفت بداية الجهود العلمية في دراسات المستقبل منذُ

(٨٦) سليمان، «تونس والعالم: موقف الشباب التونسي من البلدان الأخرى،» ص ٨٤.

(٨٧) الزغل، «الشباب العربي: مشاكل وآفاق،» ص ٨٨ ـ ٨٩.

(٨٨) هناك إجراءات اتخذها الملك الحسن قبل رحيله مثل: نقل كبار الموظفين كُلّ أربع سنوات من مراكز عملهم والتقاعد الإجباري مع بلوغ سِنّ الستين، فضلاً عن تشكيل خلية تفكير تتولى وظيفة استشارية تابعة للديوان الملكي في إطار تجربة المجلس الوطني للشباب، وفي حكومة ١٩٩٨ ضم الفريق الوزاري عدداً لا بأس به من الشباب.

(٨٩) أحمد تهامي، «القيادة المغربية الجديدة: الفرص والتحديات،» ورقة قدمت إلى: **تجدد القيادة والتنمية في الوطن العربي: أعمال المؤتمر الثالث للباحثين الشبان، ٢٠ ـ ٢٣ أبريل ٢٠٠١**، تحرير صلاح سالم زرنوقة وعبد العزيز شادي، قضايا التنمية؛ العدد ٣١ (القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، ٢٠٠٤)، ص ٩٨ ـ ١٠٠.

(٩٠) حسن، «قلق المستقبل لدى الشباب المتخرجين من الجامعات،» ص ٧٦.

(٩١) ظهرت المبادرة في مشروع مصر ٢٠٢٠، من أجل المساهمة من الدراسات المستقبلية في بلورة الخيارات المتاحة أمام الناس، وقد انطلقت الدعوة إلى هذه الدراسة على يد الدكتور إسماعيل صبري عبد الله =

الخمسينيات لكنها اكتسبت زخماً أكبر في التسعينيات[٩٢]. وقد وصلت نسبة الشباب في مصر إلى ما يربو على ٦٠ في المئة من مجموع السكان[٩٣]. ولفت علماء الاجتماع الانتباه إلى ضرورة تبني تعريف إجرائي للشباب في حالة مصر برفع الفئة العمرية إلى ما فوق الثلاثين، وربما إلى الأربعين، بالنظر إلى الظروف الاجتماعية والاقتصادية السائدة، وحالة البطالة التي تشكل أزمة ذات صفة بنيوية رفعت سِنّ الإعالة إلى ما بعد الخامسة والثلاثين. وبالفعل، أشار العديد من الدراسات إلى احتلال قضايا البطالة، والتعليم، والزواج مقدمة أولويات الاهتمام، أو بتعبير أدق، الهموم الشاغلة للشباب التي تلقي بظلالها الكثيفة على صورة المستقبل في أذهانهم.

فقضية **البطالة** بالذات تتصدر قائمة القضايا التي تمس الشباب من وجهة نظر أغلب العينات التي أجريت عليها البحوث الميدانية[٩٤]. فهي تمثل لب المشكلات التي تعترض الشباب وتقف حجر عثرة أمام بناء مستقبله، كما تحول دون تحقيق الاستقرار الأسري والاجتماعي والنفسي الذي يتوق إليه، وبهذا المعنى، فهي تكاد تكون العامل الأول وراء حالة الإحباط السائدة بين الشباب[٩٥]، فمختلف البحوث الميدانية أعرب فيها الشباب عن إدراكهم الواعي ارتباط البطالة على نحو وطيد بسلسلة أخرى من المشكلات المتولدة منها، والتي يعانونها، فهم يعزون إلى البطالة انخفاض الدخول، وتدهور مستويات المعيشة، فضلاً عن ارتفاع تكاليف الزواج، وحرمانهم من أغلب حقوقهم الأساسية في العمل، والكسب، والسكن. . . إلخ[٩٦].

هذا الرأي اتفق معه علماء السياسة بالنظر إلى الجمود الطاغي على سياسات التجنيد وآليات الترقي الوظيفي التي أدت إلى حجب الفرص لصالح الجيل

= ومن خلال منتدى العالم الثالث، مكتب الشرق الأوسط في القاهرة في عام ١٩٩٥ على أساس: افتقاد مصر هذا النوع من الدراسات وغلبة الطابع الماضوي السلفي على التفكير والثقافة. وخرج المشروع إلى الوجود بمبادرة أهلية حظيت بمباركة الحكومة ولكنها لم تلق الدعم المالي المطلوب للوفاء بالميزانية المقدرة للمشروع.

(٩٢) العيسوي، «الدراسات المستقبلية ومشروع مصر ٢٠٢٠،» ص ١٨ ـ ٢٠. هذه الدراسات قادها د. إبراهيم حلمي عبدالرحمن في رحاب معهد التخطيط القومي تحت مظلة عرفت باسم مجموعة مصر ٢٠٠٠. إلا أن أغلب تلك الإسهامات لم ترق إلى مستوى المشروعات البحثية الكبرى حول المستقبل، ولا يمكن بالتالي أن تكون بديلاً منها.

(٩٣) هذه النسبة آخذة في التزايد في ظلّ معدلات النمو السكاني السريع فقد كانت أكثر من ٢٧ بالمئة وفقاً لتعداد ١٩٩٦.

(٩٤) كمال، «برامج الشباب في التلفزيون المصري: دراسة على الجمهور،» ص ١٨ ـ ١٩.

(٩٥) يضيف إليها البعض القيود المفروضة على الحريات والحقوق الأساسية وما يشاهده الشباب بنفسه من أعمال تزوير أو رشوة أو بلطجة أثناء الانتخابات، أو حتّى إساءة المعاملة للمواطنين داخل أقسام الشرطة.

(٩٦) المصدر نفسه، ص ٢١.

الأقدم[٩٧]، وما تداعى عن كُلّ ذلك، من سلوك راوح بين أقصى السلبية واللامبالاة (بالعزوف عن المشاركة[٩٨]، والتطلع إلى الهجرة) وأقصى العنف والجريمة (بالانخراط في التنظيمات المتطرفة والانضواء في التيارات المتشددة، والضلوع في أعمال الإرهاب. . . إلخ)[٩٩].

من ناحية أخرى، فمن المعروف أنّه منذُ عهد محمّد علي ارتبط التعليم في الأذهان بالوظيفة الحكومية التي تقدمها الدولة كحق مكتسب، وكالتزام أخلاقي للخريجين في المدارس والجامعات، بغض النظر عن أمرين: مدى تحقق شروط الكفاءة اللازمة لشغل تلك الوظائف، ومدى احتياج جهاز الدولة لهم في فروعه الخدمية المختلفة. تكرست هذه الممارسة طوال الحقبتين الناصرية والساداتية (بالرغم من العدول عن الخطّ الاشتراكي) وحتى مطلع الثمانينيات[١٠٠]، حيثُ أرست الدولة دعائم شرعيتها واستقرار نظامها على مسألة تشغيل الخريجين، ما أكسب قضية بطالة الخريجين طابعاً سياسياً، على الرغم من أنها في الأصل والجوهر قضية اجتماعية.

بيد أن هذا الاتجاه ما لبث أن تغير وأصبح ملء الوظيفة الحكومية ليس مجرد نتيجة آلية أو أمراً مضموناً بمجرد انتهاء الدراسة. ومنذُ صدور القانون ٤٣ لسنة ١٩٨٥، لم تعد الحكومة تعين الخريجين إلا وفق احتياجاتها، ومع الأخذ بسياسات التكيف الهيكلي[١٠١] خضعت تلك السياسة التي ربطت بين التعليم والتوظيف في عقد اجتماعي ضمني إلى المراجعة[١٠٢].

بالرغم مما رفعته الحكومة من شعارات فقد أكدت تبنيها سياسات (تعويضية أو علاجية) تستهدف تحويل الشباب من أوائل الضحايا إلى أوائل المستفيدين، أو على الأقل تسعى إلى التخفيف من وطأة كلفة الإصلاح الاقتصادي، وما ترتبه من تداعيات

---

(٩٧) نقلاً عن: الحديثي، «الشباب والتحول الاجتماعي والاقتصادي: دراسة في الدور التنموي للشباب في العالم الثالث بالتطبيق على مصر،» ص ٦.

(٩٨) وزارة الشباب، الإدارة المركزية للبحوث وإعداد القادة، الإدارة العامة للبحوث الشبابية، «دراسة ميدانية عن أسباب عزوف الشباب عن المشاركة في الحياة السياسية».

(٩٩) كمال، «برامج الشباب في التلفزيون المصري: دراسة على الجمهور،» ص ١٨ ـ ١٩.

(١٠٠) Iman Farag, «Un emploi pour un diplôme: L'Usure d'un accord tacite 1930-990,» *Egypte/ Monde arabe: L'Egypte dans le siècle, 1901-2000*, nos. 4-5 (2000-2001), pp. 17-174.

(١٠١) إسماعيل، «السياسات الشبابية الآمال والتحديات،» ص ٩ ـ ١٠ و٣٦.

(١٠٢) انظر: «الشباب» ورقة صادرة عن الحزب الوطني الديمقراطي، الأمانة العامة، أمانة السياسات عام ٢٠٠٤. وتشير إلى اكتفاء الحكومة بخطوتين: إصدار النشرة القومية للتشغيل، ثُمّ الجهاز القومي للعمل، وزارة القوى العاملة، والتوجه بخطاب جديد إلى الشباب يدعوهم إلى المبادرة الخاصة وإقامة المشروعات الصغيرة، مع إبداء الاستعداد الحكومي لتوفير القروض اللازمة للتمويل.

سلبية تقع في جل أعبائها على كاهل محدودي الدخل ولاسيما من الشباب(١٠٣).

أضف إلى ذلك أن ثمة اعتقاداً شاع منذُ عهد ثورة تموز/ يوليو مفاده أن التخرج في الجامعات والمعاهد الحكومية هو آلية ديناميكية لتقلد مراكز النخبة السياسية والاجتماعية، فليس من الغريب إذاً أن تطفو على السطح هموم تؤرق الشباب بدءاً من تهديدهم بالحرمان من مجانية التعليم، وحتى شبح البطالة الذي ينتظرهم بعد التخرج، مروراً بمشكلات أخرى أكثر صعوبة كالسكن والزواج(١٠٤)، وأن تكتسب تلك الأزمات طابعاً سياسياً قوياً.

في هذا السياق، كشفت دراسة قدمتها د. نبيلة أبو زيد بعنوان: مستقبل الشباب عام ١٩٩٢، عن نتيجتين: **أولاهما**، أن النظرة إلى المستقبل سلباً أو إيجاباً تتوقف على مدى تحقيق التوازن بين مستويات الدخول والأسعار. و**ثانيتهما**، ما أبدته عينة الشباب موضع البحث من اتجاه جديد نحو تفضيل العمل الحرّ أو في القطاع الخاص، مع الانصراف في المقابل عن العمل الحكومي، ولا سيما بعدما تقلصت مزاياه في نظرهم من دخل ثابت، وهيبة اجتماعية، ومصدر أمان للمستقبل، بما ينم بجلاء عن تغير في توجهات هؤلاء الشباب، ونظرتهم إلى المستقبل، علاوة على إلمامهم بما تفرضه سوق العمل في عصر العولمة من متطلبات جديدة بخلاف الحصول على الشهادة الدراسية التي بات من المعروف للجميع أنها لا تدلل وحدها على تحقيق صاحبها المستوى المطلوب من المعارف والمهارات التي تجعله ذا كفاية لشغل أي وظيفة بمعايير السوق العالمية(١٠٥).

وهنا يثار التساؤل حول سقف الطموح لدى هؤلاء الشباب وعمّ إذا كانوا بالفعل قد انتقلوا إلى «اقتصاد البقشيش»؟

وفي استطلاع لرأي الشباب المصريين(١٠٦)، اتضح فهمهم لحقوق المواطنة كما

---

(١٠٣) Tourné, «Le Chômeur et le prétendant: Les Maux de la jeunesse ou l'impossible passage à l'âge adulte,» pp. 198-199.

تشير هذه الدراسة إلى جملة من السياسات التي وضعتها الحكومة لتخفيف وطأة التكيف الهيكلي عن كاهل الشباب من محدودي الدخل، منها: مشروعات الخريجين، خلق فرص عمل للشباب، توزيع الأراضي على حديثي التخرج، القروض والائتمانات الميسرة لتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والتشغيل الذاتي للشباب. وفي مجال الإسكان، تمّ أيضاً إنشاء عدد من المشروعات مثل مشروع مبارك ١٩٩٦ لتمليك وحدات سكنية منخفضة الكلفة مع إعطاء الأولوية للمتزوجين حديثاً، وبالمثل مشروع إسكان المستقبل في المدن الجديدة.

(١٠٤) المصدر نفسه، ص ١٩١ ـ ١٩٢.

(١٠٥) Farag, «Un emploi pour un diplôme: L'Usure d'un accord tacite 1930-1990,» pp. 180-181.

(١٠٦) منى يوسف وحسن سلامة، «استطلاع للرأي حول المواطنة والمشاركة السياسية على عينة من شباب المدارس الثانوية والجامعات بالقاهرة والجيزة،» **المجلة الاجتماعية القومية**، السنة ٤١، العدد ٢ (أيار/ مايو ٢٠٠٤)، ص ٢٣ ـ ٢٩.

يتمناها هؤلاء في: الشعور بالأمن الذي جاء في المرتبة **الأولى**، بين مطالب الشباب، يليه **ثانياً** أن يكون لرأيهم قيمة، وفي المرتبة **الثالثة** أتى مطلب الحصول على نوعية حياة كريمة، ثُمّ أن يجد الشاب فرصة عمل بعد التخرج، ثُمّ التمتع بفرصة متساوية في التعليم، ويليها المشاركة الاجتماعية والسياسية، ثُمّ مطلب التأمين الصحي، وفي المرتبة الأخيرة، صون آدمية المواطن وحفظ كرامته عند التعامل مع أجهزة الدولة(١٠٧). وهكذا، تتبدى سيادة الشعور بعدم الأمان لدى النسبة الغالبة من أفراد العينة، وهو ما يرتبط على نحو وثيق بالحرمان من حرية إبداء الرأي(١٠٨)، ناهيك بأن ٧٠ في المئة من الشباب موضع البحث أبدوا استياءهم من تضاؤل فرص العمل المتاحة أمامهم. ووافق حوالى ٤٤ في المئة منهم على الهجرة إلى خارج البلاد، إذا ما أتيحت لهم الفرصة. وبطبيعة الحال، أتى البحث عن فرص عمل على رأس الأسباب بنسبة تربو على ٥٥ في المئة من الراغبين في الهجرة، تلاه تحسين مستوى المعيشة بقرابة ٤٣ في المئة، وهو ما يمكن تفهمه بالنظر إلى ارتفاع معدلات البطالة بين الخريجين.

وهكذا، شكلت البطالة عامل الطرد الأول من الوطن، والباعث الأقوى وراء الهجرة(١٠٩). ويتجلى في دراسة عبد السلام نوير حول الثقافة السائدة بين المعلمين المصريين الشباب أن نظرتهم إلى المستقبل يحكمها ميل هؤلاء إلى التركيز على الشؤون الحياتية الآنية وعدم التفاؤل، بل التوجس والخوف مما ينطوي عليه المستقبل، وهو ما يرتب عجزهم عن غرس نظرة التفاؤل لدى الطلاب، الأمر الذي يقف عقبة أمام التغيير المنشود المنوط بهم تحقيقه، كما كشفت الدراسة نفسها عن اختلاف نسبي في الاتجاه المحافظ بحسب الفروق والتباينات النوعية، ذكر/أنثى، وبحسب مستوى التعليم، ونوعية التدريب والتخصص، فضلاً عن الانقسام بين الريف والحضر، بما يشير إلى تأثر الشباب في جملة من المتغيرات.

على الرغم مما يذكره الباحث من كون الثقافة العربية عموماً تحوي صراعاً بين النزعة القدرية والنزعة المضادة التي تؤكد الإرادة الحرة والمسؤولية الإنسانية، فإن سيادة القدرية والمحافظة في أوساط المجتمعات العربية، مع انحسار سمات الإقدام والاختيار والمبادرة، لا تفسر بسبب استمرار التراث والعوامل التاريخية فقط، بل في

---

(١٠٧) هذا في حين بلغت نسبة الذين يقرون بأن آدميتهم تتعرض للامتهان على يد أجهزة الدولة، وأنهم لا يشاركون في الحياة السياسية والاجتماعية، ٩٦ في المئة واعترف قرابة ٨٨ في المئة منهم بأنهم لا يمارسون حرية الرأي والتعبير.

(١٠٨) المصدر نفسه، ص ٣٢.

(١٠٩) المصدر نفسه، ص ٣٨ ـ ٤٢.

ضوء الأوضاع الاجتماعية القائمة والتي تكرس هذه النزعة القدرية حيثُ لا تتوافر الخيارات، بحيث يمكن الفرد فعلاً أن يغيّر وضعه. هذا ما عبرت عنه نتائج الدراسة الميدانية، حيثُ تمسك المعلمون بحاضرهم تخوفاً من المستقبل(١١٠)، الأمر الذي ينم عن الإحساس بعدم القدرة على التحكم في هذا المستقبل.

في هذا الصدد، تقول إحدى الطالبات المشاركات في ندوة نظمها مركز البحوث والدراسات السياسية حول التربية المدنية في مصر: «إن تأثير الواقع علينا يفوق تأثير مقررات التاريخ لأننا لا نصدق المقررات، فدائماً ما يقول لنا المدرسون إن نصفها غير صحيح ومفبركة، وفي الواقع، هو الذي يزرع فينا الخوف من السلطة والقهر. كما تقول في موضع آخر «ليس لنا دور في التربية المدنية ولا في تغيير القيم الموجودة، ماذا سنفعل؟ وأين دورنا؟»(١١١). هو سؤال يتكرر في التعقيبات الواردة على لسان الشباب في هذه الندوة(١١٢)، ما يشير إلى مدلولات غاية في الأهمية: **أولها**: وجود الرغبة والإرادة في الفعل، و**ثانيها**: الإحساس بالمسؤولية الاجتماعية والانتماء. و**ثالثها**: عدم التمكين، أي أن الشاب يفتقر إلى الآليات التي يمكنه من خلالها الاضطلاع بدوره.

وعلى النقيض، في دراسة أخرى حول شباب العشوائيات، أبدى الشباب رغبة أكبر من بقية فئات السكان من الشرائح العمرية الأكبر سناً في الانتقال إلى مسكن جديد، ما دلل على إمكانية الارتقاء بقدراتهم لو تمّ توسيع الخيارات أمامهم، كما أوضحت نتائج الدراسة أنهم لا يتصفون بالاتكالية، فقرابة ٧٨ بالمئة منهم يسعون للبحث عن فرص عمل، ويرون فيها المخرج الأفضل من أزماتهم والطريق الأمثل لتحسين أحوالهم مقارنة بالحصول على قروض ميسرة أو مساعدات مادية(١١٣). كما

(١١٠) عبد السلام نوير، «الشباب والنظرة إلى المستقبل،» ورقة قدمت إلى: **مستقبل المجتمع والتنمية في مصر: رؤية الشباب: أعمال المؤتمر السنوي الثاني للباحثين الشباب، مصر في عيون شبابها**، ص ٢٥٠ - ٢٥١ و٢٥٧ - ٢٥٨.

(١١١) انظر مناقشات التي دارت حول الفصل الرابع في: **التربية المدنية في مصر: حاضرها ومستقبلها: أعمال الملتقى العلمي الأول حول مفهوم وبرامج التربية المدنية في مصر ٢٠ - ٢٢ أبريل ٢٠٠٤**، ص ٢١٢.

(١١٢) انظر تعليق رشا الدياسطي رئيسة اتحاد طلبة كلية الاقتصاد، وآمال إمام من اتحاد طلاب عين شمس التي ترى أن أغلب برامج التربية المدنية غير كافية لا في مدتها ولا في ما تقدمه من آليات للتنفيذ والتقييم والمتابعة، والأخطر من ذلك أنها لا تتيح للشاب المستهدف نفسه فرصة أن يحدد دوره وأن يختار القضايا التي تشغله.

(١١٣) محمد أحمد العدوي، «العشوائيات وآفاق التنمية: تحليل لآراء عينة من شباب ساكني العشوائيات نحو التنمية والمستقبل،» ورقة قدمت إلى: **مستقبل المجتمع والتنمية في مصر: رؤية الشباب: أعمال المؤتمر السنوي الثاني للباحثين الشباب، مصر في عيون شبابها**، ص ٣٠١.

تخلص الدراسة إلى نتيجة مهمة مفادها أنّه بالقدر الذي يمكن أن يمثل فيه الشباب في المناطق العشوائية نذير خطر، بقدر ما يمكن الاستفادة من طاقاتهم، فقد أظهروا نظرة متفائلة إلى المستقبل، واقترن ذلك بالسعي الإيجابي من جانبهم إلى تحسين واقعهم، كما عكست آراؤهم رغبتهم في الإنجاز وتوافر الإرادة لديهم للمشاركة في رسم ملامح المستقبل.

إنهم على الرغم من إلمامهم الواقعي بصعوبة تغيير الثقافة، ولا سيما في ما يتعلق بالتقاليد التربوية التسلطية السائدة داخل الأسرة، في اتجاه غرس قيم الديمقراطية والتسامح والمشاركة سواءٌ من خلال المدارس أو من خلال دور العبادة أو وسائل الإعلام، والفضائيات(١١٤)، غير أنهم يدركون أيضاً الدور الملقى على عاتقهم في التطوير، ووجوب أن يبدأوا بتطوير ذاتهم أولاً. وهنا، يجمع الطلاب على أن أسلوب التدريب القائم على الممارسة والبرامج العملية أفضل وأقوى تأثيراً من ذلك القائم على التلقين عبر الندوات والمحاضرات، وذلك في تعميق الشعور بالانتماء والمواطنة وحث الشباب على المشاركة(١١٥). تقول إحدى الطالبات «صحيح أننا نمرّ بمرحلة ضعف ووهن ولكن المصريين لديهم القدرة على التخلص منها والانتقال إلى وضع أفضل بدليل ما حدث في أكتوبر ١٩٧٣»، أي أن الشعب المصري ليس خاملاً أو كسولاً بطبعه، وإنما هو قادر على تجاوز حالة الفوضى إلى صنع النجاح. وتكرر الطالبة أن تدهور التعليم والصحة والثقافة لا يعني أننا ننحدر حتماً، وأنه لا يمكن أن نقود أنفسنا إلى نجاح جديد.

وتؤكد الطالبة نفسها أن المسؤولية والدور الرئيس يقع على الشعب وليس الحكومة، كما أن هذا الشعب يمتلك القدرات والمهارات، ولكنه فقط في حاجة إلى الثقة بذاته، مستشهدة بالدراسات التي أثبتت أن الطفل المصري من أذكى أطفال العالم. كُلّ ما في الأمر أن الأطر التقليدية التي يتم من خلالها مخاطبة الناس غير ملائمة، ولا تصل إليهم، ولا بُدّ من استخدام الآليات والأوعية الجديدة(١١٦)،

---

(١١٤) أحمد عبد العال الدردير، «الشباب والمشاركة السياسية: دراسة ميدانية على عينة من شباب محافظة سوهاج،» (رسالة دكتوراه، جامعة أسيوط، ١٩٩٢)، ص ٢٧٢.

(١١٥) انظر مناقشات رشا الدياسطي، رئيسة اتحاد طلاب كلية الاقتصاد، ومحمد جمال الدين محجوب، أمين لجنة الجوالة العليا في اتحاد الجامعة، ووفاء علي، طالبة بالفرقة الثانية علوم سياسية كلية الاقتصاد، والتي دارت حول الباب الأول، «رؤى مصرية لمفهوم التربية المدنية،» **في: التربية المدنية في مصر: حاضرها ومستقبلها: أعمال الملتقى العلمي الأول حول مفهوم وبرامج التربية المدنية في مصر ٢٠ ـ ٢٢ أبريل ٢٠٠٤**، ص ٧٠ ـ ٧٣.

(١١٦) المصدر نفسه، ص ٣٢٣ ـ ٣٢٤.

ومنها مثلاً وسائل الإعلام والاتصال والإنترنت والفضائيات والمجتمع المدني كأطر جديدة للعمل الجماعي والتربية المدنية لا تخضع لسيطرة الدولة وتحكمها كما كان الحال من قبل. (حالة محمد عطية الذي أجمع حوله شباب الدول العربية)(١١٧).

وتعود الطالبة لتؤكد تفاؤلها بخصوص التغيير السياسي، فترفض فكرة التغيير من أعلى لأن معناها الانتظار وعدم فعل شيء. ويرد على لسان طالب آخر أن الفئة الوحيدة في المجتمع المصري التي لا تتمتع بأي حقوق سياسية مضمونة أو مكفولة هي فئة الطلاب. وهي، بحسب ما يقول، أكثر الفئات المرشحة للتغيير وتحريك المجتمع(١١٨).

وفي دراسة أخرى أبدى الشباب نقدهم لسياسة الإصلاح، حيثُ أكدوا أن الحكومة المصرية قد اختزلت عملية التنمية بالتركيز على بعدها الاقتصادي وحده، متجاهلة الأبعاد الأخرى، كما اختزلت هذا المفهوم بقصره على عملية البيع فقط، بينما الإصلاح بمعناه الحقيقي لن يتحقق من خلال الخصخصة والانتقال إلى الرأسمالية، وإنما عبر آليات التحديث التكنولوجي والبحث العلمي والتخطيط المستقبلي. ولذا، فإن تحديات العولمة، وثورة المعلومات، لا يمكن مواجهتها بما تنطوي عليه من منافسة مستقبلية، إلا من خلال الدخول بقوة في هذا المجال، وبشكل نظامي مؤسسي، وبروح الفريق (تأثر الشباب المصري بالدكتور أحمد زويل)(١١٩).

ليس ثمة تناقض جوهري بين الاتجاهين السابقين، فالشباب سلاح ذُو حدين(١٢٠) فهم حاملو ثقافة الأمل والتفاؤل، والانتماء، وهم كذلك، الأكثر عرضة لتبني ثقافة اليأس والإحباط والاغتراب، وهم مورد استراتيجي واعد، إن لم يكن هو الأهم على الإطلاق، يعطي مردوده في مواجهة تحديات التنمية الحاضرة والمستقبلية، فإذا لم يتم استثماره وتوظيفه وتوجيهه في اتجاه البناء، ينقلب بسهولة إلى النقيض، فيتحول إلى معول هدم وتدمير لذاته ولمجتمعه معاً. ويتجلى ما سبق، في اتفاق الاتجاهين على إدراك «الدور» المنوط بهم في عملية التحول والتغيير.

---

(١١٧) المصدر نفسه، ص ٣٣٥ ـ ٣٣٦.

(١١٨) انظر مناقشات محمد سعيد، طالب بالفرقة الثالثة، علوم سياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في: المصدر نفسه، ص ٣٢٤ ـ ٣٢٥.

(١١٩) مختار شعيب، «مفهوم الشباب المصري للتنمية في الألفية الثالثة،» ورقة قدمت إلى: **مستقبل المجتمع والتنمية في مصر: رؤية الشباب: أعمال المؤتمر السنوي الثاني للباحثين الشباب، مصر في عيون شبابها**، ص ٤٢ ـ ٤٣.

(١٢٠) كمال، «برامج الشباب في التلفزيون المصري: دراسة على الجمهور،» ص ٣ ـ ٥.

وثمة دراسات عديدة خلصت إلى أن الشباب يعيشون في المجتمع المصري حالة من الاغتراب، وتسيطر عليهم نظرة متشائمة إلى عملية المشاركة السياسية، فهم ينقصهم الثقة في قيمة العملية الانتخابية، ويفتقدون المثل الأعلى، أو القدوة التي يُحتَذى بها، ويمكنها تغيير تلك النظرة، ويزيد دور الإعلام من تعميق هذه الحالة من فقدان الثقة، وغياب الحماس[١٢١]. وهو ما يفسر عدم إقبالهم على الانتماء إلى أي حزب سياسي، وعزوفهم عن المشاركة بمختلف صورها ترشيحاً وتصويتاً، وهو ما يذهب المحللون إلى وصفه بالانسحاب شبه الكامل من الساحة السياسية.

وفي غياب القنوات المنظمة للتعبير الحرّ عن مطالب الشباب، قد يلجأ البعض منهم إلى العنف ويصبحون عرضة للاستقطاب بواسطة أكثر التيارات تطرفاً، بينما قد يجد البعض الآخر ملاذه في التزام الصمت، والعزوف وغيرها من صور السلوك السلبي الانسحابي[١٢٢].

كذلك، انتهت دراسة لوزارة الشباب إلى تقدير نسبة العزوف عن استخراج البطاقة الانتخابية بحوالى ٧٦ في المئة، ما يشير إلى قصور واضح وعدم فعالية الدور الوظيفي لكُلّ الهيئات المعنية بتلك المرحلة العمرية في التنشئة والتوعية والتثقيف والتدريب السياسي. كما خلصت إلى أن حتّى من لديهم بطاقة انتخابية بلغت نسبة العزوف بينهم ٢٦ في المئة عن المشاركة في التصويت[١٢٣]، وهو ما استغلته بعض القوى المحجوبة عن الشرعيّة كتنظيم الإخوان المسلمين مثلاً لصياغة رؤى أعضائه من الشباب تجاه نظام الحكم، وبلورة ثقافة سياسية لهم ذات خصوصية دينية.

وفي بحث حول «الشباب وقضايا السياسة»، نفى جميع أفراد العينة عن أنفسهم التفكير أو حتّى الرغبة في الانضمام إلى أي من الأحزاب الموجودة على الساحة، سواء في المستقبل القريب أو البعيد، باستثناء القلة التي أعربت عن عزمها الانضمام إلى الحزب الوطني (الحاكم) بوصفه الأكثر شعبية ونشاطاً[١٢٤]. أما التفسير الذي يتردد في أغلب الأدبيات، فيركز على كون هذه الفئة مطحونة بأحوالها المعيشية، مهمومة بمشكلاتها الدراسية أو بالبحث عن فرصة عمل، وأنها محبطة من جراء ما

---

(١٢١) انظر: عليوة ومحمود، **المشاركة السياسية،** ص ٣٤.

(١٢٢) الحديثي، «الشباب والتحول الاجتماعي والاقتصادي: دراسة في الدور التنموي للشباب في العالم الثالث بالتطبيق على مصر،» ص ٣٠ ـ ٣٢.

(١٢٣) وزارة الشباب، الإدارة المركزية للبحوث وإعداد القادة، الإدارة العامة للبحوث الشبابية، «دراسة ميدانية عن أسباب عزوف الشباب عن المشاركة في الحياة السياسية،» ص ٣.

(١٢٤) سلوى العامري، «الشباب وقضايا السياسة: الواقع والرؤى المستقبلية،» **المجلة الاجتماعية القومية**، السنة ٤١، العدد ٢ (أيار/ مايو ٢٠٠٤)، ص ٤٥ ـ ٥٠.

يصل إلى علمها من ظواهر الانحراف والفساد المنتشرة بين السياسيين. زد على ذلك شعور الشباب بأن خوض الانتخابات هو عملية مكلفة للغاية لا يتحمل أعباءها سوى الأثرياء، وأن نتيجتها معروفة سلفاً أو محسومة مسبقاً[١٢٥]، ومع ذلك، يتبنى الشباب رؤية واقعية للتحديات التي تجابه مصر في المستقبل كالعشوائيات، والأمية، والصحة، كما يؤكدون ضرورة الربط بين الإصلاح الاقتصادي والإصلاح السياسي، فمن الواضح إدراك الشباب كون الديمقراطية في عصر العولمة لم تعد من قبيل الترف أو الكماليات، بل هي جزء من منظومة التطور العالمي التي لا فكاك من التكيف معها لأن القرن الحادي والعشرين سيشهد المزيد من الديمقراطية، وسيفرض السؤال: أين تقع مصر على خريطة التطور العالمي؟ وإلى أي مدى يعتبر المجتمع المصري مؤهلاً للديمقراطية؟.

وتكشف إحدى الدراسات الحديثة عن أربعة تصورات للمستقبل يملكها الشباب في مصر: **الأول**، يقوم على استمرار الوضع الراهن إذا ما استمرّ السير على السياسات الحالية نفسها، و**الثاني**، يتم فيه التركيز على البعد الاقتصادي للإصلاح بما يحقق طفرة اقتصادية وتكنولوجية ينقصها بعدا التنمية الاجتماعية والسياسية اللذان يسفر تغييبهما عن عواقب وخيمة، و**الثالث** يتم فيه التعويل على الأبعاد الاقتصادية والسياسية والثقافية للتنمية، ولكنه يتجاهل عملية التحول الديمقراطي الكامل. وهو سيناريو يقبله ٣٠ في المئة من الشباب ويرفضه الباقون. أما التصور **الرابع** فهو الأمثل، ويقوم على تبني المنظور الشامل للتنمية بمختلف أبعادها، مع الربط بخاصة بين البعدين السياسي والاقتصادي، إضافة إلى الأبعاد الثقافية والبيئية. . . إلخ بشكل مستمر ودائم، وهو ما يأمله ٧٠ في المئة من الشباب موضع البحث بالمنطق نفسه[١٢٦]. ويميز البعض بين ثلاث سيناريوهات للمستقبل من وجهة نظر الشباب في مصر:

١ ـ **السيناريو المرجعي**: ويقوم على افتراض استمرار الأوضاع القائمة على ما هي عليه، ما يكرس عزوف الشباب عن المشاركة، واستمرار تفشي السلبية بينهم، خوفاً من التعرض للقمع، فيفضلون البقاء خارج الحلبة السياسية، لإحساسهم بعدم جدوى المشاركة، وخوفهم من الانخراط في أي نشاط ذي صبغة سياسية بتحريض من الأسرة، فضلاً عن فقدان الثقة والمصداقية في العملية الانتخابية. وهكذا، طبع الحاضر بسلبياته بصماته وترك ظلاله على صورة المستقبل في أذهان الشباب التي اتفق

(١٢٥) الحديثي، «الشباب والتحول الاجتماعي والاقتصادي: دراسة في الدور التنموي للشباب في العالم الثالث بالتطبيق على مصر،» ص ٥٤ ـ ٥٧.

(١٢٦) شعيب، «مفهوم الشباب المصري للتنمية في الألفية الثالثة،» ص ٤٨ و٥٥ ـ ٥٧.

الدارسون على توصيفها بغياب أو فقدان أو ضعف الأمل.

٢ ـ **السيناريو الإسلامي**: تذهب إحدى الدراسات التي تناولت جماعات الإسلام السياسي في الوطن العربي إلى أن النسبة الغالبة من أعضائها كانت للشباب من الطلبة، حيثُ يراوح متوسط عمر أعضاء الجماعات النشطة حركياً ما بين ٢٠ ـ ٢٥ عاماً. وبالنسبة إلى حالة مصر، استمالت أفكار المشروع الإسلامي بعض القوى الاجتماعية التي أغفل النظام القائم مطالبها حيثُ يقف الشباب على رأس تلك القوى. وقد أعرب الشباب عن استحالة وصول التيار الإسلامي إلى الحكم لسببين: **أولهما**، إحكام النظام القائم قبضته على الحكم، وعدم إتاحة أي فرصة لظهور قوى أخرى تنافسه أو تزاحمه على مكانته في السلطة. و**ثانيهما**، أن القوى الكبرى في العالم لن تسمح بقيام مثل هذه الدولة في مصر. أما في حالة قيامه، فإن الشباب توقع أن يفسح له المشروع الإسلامي المجال للمشاركة في الحكم. كذلك، أشار الشباب إلى احتمال نشوء صراع داخل النخبة الحاكمة نفسها، ما قد يمثل تحدياً أساسياً أمام استمرارية مثل هذا النظام الإسلامي[١٢٧].

٣ ـ **سيناريو الرأسمالية الجديدة**: في ظلّ هذا السيناريو، تزداد مشاركة الشباب نتيجة ازدياد الوعي لديهم والاهتمام بأساليب التنشئة السياسية في المدارس والجامعات[١٢٨]. وستتاح فرصة أكبر للمشاركة السياسية والتعبير عن الرأي والتمتع بالحريات، ومبادئ حقوق الإنسان. كما ستزداد مساحة الدور الذي يقوم فيه الأغنياء ورجال الأعمال، ما يعزز نفوذهم في رسم السياسات بما يحقق مصالحهم.

وقد عبر الشباب عن رفضهم سياسات التحرر الاقتصادي وتقليص دور الدولة، فكان رأي معظمهم أن هذه السياسة ستزيد الفوارق بين الأغنياء والفقراء، ولن تستفيد منها سوى فئة محدودة إلى جانب تفشي الواسطة والمحسوبية والاحتكارات. لذا، طالب الشباب الدولة بتحمل مسؤوليتها الاجتماعية تجاههم.

وعلى المنوال نفسه، تبرز قضية تداول السلطة التي تعدّ من أهم محركات الديمقراطية، والتي لم تزل أحد أبرز نقاط الضعف التي تشوب التجربة الديمقراطية

(١٢٧) العامري، «الشباب وقضايا السياسة: الواقع والرؤى المستقبلية،» ص ٦٤ ـ ٦٨.

(١٢٨) انظر: إيمان القفاص، «التربية المدنية في سياق المجتمع: رؤية من الحزب الوطني الديمقراطي،» ص ٣٩ ـ ٤٢؛ عماد صيام، «نحو برامج مصرية للتربية المدنية: المفهوم الهدف المحتوى،» ص ٤٥ ـ ٤٧، وأحمد يوسف سعد، «التربية المدنية في سياق الفعل التربوي: المحتوى والآليات والمعوقات: رؤى تربوية،» ص ٥٥ ـ ٦٨، أوراق قدمت إلى: **التربية المدنية في مصر: حاضرها ومستقبلها: أعمال الملتقى العلمي الأول حول مفهوم وبرامج التربية المدنية في مصر ٢٠ ـ ٢٢ أبريل ٢٠٠٤**.

في مصر، فقد كان هناك ما يشبه الإجماع بين أعضاء عينة إحدى الدراسات وبشكل حاسم على أن حدوث التداول لن يتحقق لا في المستقبل القريب ولا البعيد. وذهب البعض إلى حدّ وصفه بالمستحيل وغير الممكن أو المتصور وأنه بمثابة «حلم»، وهو ما يعكس رسوخ النظرة إلى الحزب الوطني باعتباره الحزب الوحيد والأقوى المسيطر على الحكم، أما باقي الأحزاب، فتعتريها نواقص عدة وتعاني الهزال والهشاشة وتفتقر إلى آليات الحركة. تلك الرؤية المستقبلية التي غلب عليها التشاؤم انطلقت من رؤية أخرى للواقع اتسمت بالتركيز على الثُغَر والمثالب التي تعوق اكتمال التجربة الديمقراطية: فهي في نظرهم ليست حقيقية، كما أن التعددية الحزبية مقيدة وشكلية في ظلّ استحالة أو صعوبة منافسة الحزب الوطني. أما النسبة الضئيلة التي لم تنف احتمال حدوث التداول مستقبلاً، فإنها رهنت ذلك بشروط منها: أن تقوم الأحزاب بتحسين أدائها، وأن تعلي المصلحة العامة فوق المصالح الخاصة، وهو ما يرتبط بمتطلبات تفعيل دور الأحزاب من خلال تبني كُلّ منها لفلسفة أو مبادئ وأهداف واضحة ومحددة، وأن تتغلغل الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب ذاتها أولاً، وأن تسود الديمقراطية نفسها العلاقات بعضها بين بعض، وأن تؤخذ آراؤها في الحسبان عند وضع السياسات العامة... إلخ[١٢٩].

رابعاً: الاستبيان

إن الدراسات السابقة التي تناولت رؤى الشباب العربي للمستقبل تكاد تجمع حول عدة أمور:

أولها، أهمية البحث في تلك القضية والتي تنبع من أهمية المرحلة التي تدرسها، فالماضي مثل، والحاضر عمل، والمستقبل أمل، والشباب هم القوة الخلاقة والطاقة المتدفقة حيوية ونشاطاً وحماساً وهم الفاعل المحرك، وأفضل مقياس لأحوال أي أمة، فكلما كان الشباب بخير كان المجتمع برمته بخير. والشباب هم جزء من الحاضر، ولكنهم كُلّ المستقبل.

و**ثانيها**، تلك الأهمية تتضاعف بالنسبة إلى الوطن العربي، فإلى جانب كون الشباب يشكلون نسبة كبيرة للغاية من سكان العالم بوجه عام، فإن هذه الشريحة العمرية تتزايد نسبتها من إجمالي السكان في البلدان العربية على وجه أخص، فالدول العربية ذات تركيبة سكانية شبابية لا تعاني مشكلة الهرم المقلوب التي تجابهها أغلب بلدان الشمال المتقدم، بل على النقيض تبلغ نسبة الشباب والأطفال قرابة ٦٠ في المئة

(١٢٩) العامري، المصدر نفسه، ص ٦٤ ـ ٦٩.

من سكان مصر. ومن يندرجون في الفئة العمرية من ١٥ ـ ٣٠ عاماً يمثلون أكثر من ٥٠ مليون نسمة في الوطن العربي، أي أن نسبتهم تربو على ٢٠ في المئة من مجموع السكان، أما الفئة الأوسع بين ١٥ ـ ٣٩ عاماً فتشكل نسبة تتعدى ثلث السكان. إذاً، فالشباب في الوطن العربي هم الشريحة الاجتماعية الأهم، والمحدد لمستقبل الأمة بلا جدال، وبلا منازع.

و**ثالثها**، ثمة إجماع على اعتبار الشباب سلاحاً ذا حدين، فهم قوة مبدعة خلاقة ومورد إنتاجي فعال إذا ما تمّ استثمارهم، وتوجيه طاقاتهم على نحو صحيح، وقد يتحولون إلى طاقة تدميرية تدمر ذاتها ومجتمعها في آن واحد، إذا لم يحسن توظيفها، وإذا أخفق المجتمع في التعاطي مع مشاكلها ولم يفلح في إيجاد حلول فعالة لها. وعليه، فإن تعظيم الشباب كمورد، يرتهن في المقام الأول والأخير بمدى استعداد المجتمع لتمكينهم، على مختلف الصعد اقتصادياً، واجتماعياً، وسياسياً، وثقافياً وفكرياً. . . إلخ.

و**رابعها**، أن وجود الشباب في الوقت الحاضر دون تمكنهم من الإمساك بزمام الأمور التي تتجمع جلها في قبضة الجيل الأكبر سناً يجعل نظرتهم إلى المستقبل تراوح بين أقصى درجات الأمل والتفاؤل والحماس تارة، وأقصى درجات اليأس والتشاؤم والإحباط تارة أخرى. وتتوقف غلبة أي من الموقفين على الآخر على ما ينطوي عليه الحاضر وظروفه من مؤشرات إيجابية أو سلبية. أما هواجس القلق[١٣٠]، فهي مشاعر طبيعية قرينة بالمرحلة العمرية ذاتها التي لم يتحقق فيها للمرء بعد الاستقرار لا على الصعيد المهني، ولا على الصعيد الأسري، ما يقلل لديه الإحساس بالاطمئنان. غاية ما في الأمر، أن الظروف المحيطة التي يعايشها الشاب، ويحيا في إطارها دولياً، ووطنياً، ومحلياً تعمق لديه هذا الإحساس أو ذاك. فتعول العديد من الدراسات مثلاً على دور التعليم (نوع التعليم بين عام أو خاص أو أجنبي)، ومؤسسات التنشئة والتربية بدءاً من الأسرة، ووصولاً إلى وسائل الإعلام والإنترنت. . . إلخ.

بيد أن الأهم ليس فقط مدى كثافة أو كم التعرض لتلك الوسائل، وإنما المحتوى والمضمون الذي تبثه وتحمله في ثناياها، وما إذا كان ينطوي على قيم بعينها

---

(١٣٠) توصلت دراسة مها زحلوق وعلي وطفة، «الشباب: قيم واتجاهات ومواقف ١٩٩٢»، ودراسة علي وطفة أيضاً، «مواقف الشباب من وسائل الإعلام في سورية ١٩٩٦»، إلى أن الخوف من المستقبل يأتي على رأس المشكلات السيكولوجية التي يواجهها الشباب في سوريا، ويليها عدم الثقة بالنفس، والخوف من الإخفاق. نقلاً عن: كنعان والمجيدل، «الشباب والمستقبل: صورة المستقبل كما يراها طلبة جامعة دمشق: دراسة ميدانية،» ص ٨٩ ـ ٩٣.

من شأنها ترسيخ الشعور بالاطمئنان وغرس التفاؤل في نفس الشباب. وفي هذا الصدد، تعتبر مبادئ تكافؤ الفرص وقيم العدالة الاجتماعية من أهم ما يركز عليه القطاع الأوسع من الشباب العربي، ربما حتّى بشكل يفوق قيم الليبرالية كالحريات العامة والسياسية الفردية.

و**خامسها**، أنّه مع الإقرار بوجود رؤية غالبة تنطبق على القطاع العريض من شباب الوطن العربي، وتؤكد ما بينهم من قواسم مشتركة، إلا أنّه من قبيل المبالغة المتنافية مع اعتبارات الدقة والموضوعية الزعم بأن هناك رؤية واحدة بعينها تبناها هؤلاء الشباب بغض النظر عما بينهم من تباينات، سواءٌ عادت إلى عوامل الخصوصية القطرية[١٣١] أو عوامل أخرى كالنوع، والدين، والسن، والظروف الاقتصادية، والاجتماعية، والأسرية . . . إلخ. على سبيل المثال يلاحظ أن نسبة القلق المهني بخصوص فرصة العمل تزيد لدى الشباب من الذكور مقارنة بالإناث. وهناك فوارق أخرى تعود إلى الاختلاف بين دارسي العلوم الطبيعية ودارسي العلوم الإنسانية، أو بين أبناء الريف وأبناء المدن (ناهيك بأبناء العشوائيات). فعلى سبيل المثال، شباب الريف يؤكدون قيمة العدالة الاجتماعية والمساواة وتكافؤ الفرص باعتبارها جوهر الديمقراطية، في حين قد يميل شباب الحضر إلى تفضيل وتحبيذ قيمة الحرية الفردية.

ويتضح بذلك أن قبول التعميم يجب ألا يتجاوز حدوداً معينة، من دون أن يغفل التعدد والتنوع في الرؤى والبدائل، وإلا عكس اختزالاً للحقيقة، وتبسيطاً مخلاً للصورة القائمة في الواقع، وهي بلا شكّ أكثر تعقيداً في تفاصيلها الدقيقة. وفي هذه الحالة، تغدو مهمة الباحث ليست مجرد استخلاص صورة واحدة للمستقبل، وإنما محاولة تلمس مساحات الاتفاق والاختلاف بين الصور العديدة المطروحة، سعياً إلى فهم العوامل الكامنة وراء كُلّ منها.

ربما العنصر الوحيد الذي التفت حوله شرائح الشباب بغض النظر عن أي خطوط للانقسام أو للتمايز بينهم كان هو الأزمة الاقتصادية. وبالرغم من أن الشباب عادة ما يكونون أكثر خيالية، فيحلقون في آفاق مثالية، إلا أن الكثير منهم في حقيقة الأمر بات يتسم الآن بدرجة أعلى من الواقعية، والنظرة العملية إلى الأمور. ولعل هذا ما يعزز النظرة القلقة لديهم إزاء المستقبل.

ويستند تطبيق استمارة الاستبيان في هذه الدراسة إلى فرضية أساسية، مفادها

---

(١٣١) عبر شباب سوريا عن درجة أعلى من الارتباط بالقومية التي أتت في أعلى السلم القيمي لديهم، بينما لم يعبر شباب تونس عن ذلك بالوضوح، إلا أنهم أكدوا على تفضيلهم البلدان العربية على أساس التماثل معها على غيرها من البلدان.

أن الهدف من البحث ليس التنبؤ بمستقبل معين، فليس ثمة تصور وحيد للمستقبل، وإنما هناك عدة مسارات بديلة متنوعة، ولا بُدّ من أن ينطلق الباحث في المستقبل من افتراض تعددية المشاهد والسيناريوهات.

فإلى أي مدى يملك الشباب العربي رؤية للمستقبل تشكل أساساً للمشاركة بإيجابية في صنع هذا المستقبل، ومحاولة التحكم فيه، بحيث يكون في مقدورنا صياغة مستقبل أفضل، بدلاً من أن نقبع في الانتظار، أو أن نقتنع بالتكيف مع ما ستأتي به المقادير من مصير محتوم ومحدد سلفاً، وبما يحمل معنى الاستسلام؟.

ثمة تعبير دارج وشائع بين الشباب حول ما يسمى بتكوين المستقبل، بيد أن تحديد مضمون هذا التكوين يختلف من شاب إلى آخر. والتساؤل هنا عمّ إذا كان يتعدى دائرة الحياة الشخصيّة، كالحصول على مسكن، والقدرة على تحمّل أعباء الزواج وتكوين أسرة، إلى المشاركة في الحياة العامة إجمالاً، وأن يكون له دور في الحياة السياسية على وجه التحديد؟

ويميز السيد يسين بين نهجين في تصور المستقبل قد تتأرجح بينهما رؤى الشباب: **الأول** يرى المستقبل امتداداً منطقياً طبيعياً للواقع الراهن مع تغيرات جزئية ذات أفق محدود، بينما يميل **الثاني** إلى احتمال حدوث طفرات كبرى غير متوقعة تقلب الأوضاع رأساً على عقب بغض النظر عن أي ظروف موضوعية أو حالة واقعية قائمة(١٣٢). والحقيقة أن هذه الطفرات لا تنبع من فراغ، ولكن يكون لها مقدمات لا يلحظها إلا المتعمقون في دقائق الأمور، لا في سطحيتها، فمثلاً سقوط الاتحاد السوفياتي وتحول العالم إلى القطبية الأحادية، لم يتوقعه التيار الغالب من الدارسين، ولكنه كانت له مؤشراته التي أنذرت بحدوثه والتي رصدتها القلة منهم فقط. وبالمنطق ذاته، فإن الإرادة السياسية والقدرة على الفعل يمكنهما مثلاً من تحقيق ما نعتقد اليوم أنّه دخل في دائرة المستحيل: كالوحدة العربية أو تحرير فلسطين. . . إلخ. ولعل المثل الساطع على ذلك تجسده حالة النمور الآسيوية والصين التي اتفق الجميع على وصفها بـ «المعجزة».

فما هو موقف الشباب العربي بين النهجين؟

في معهد البحوث العربية، تمّ اختيار عينة عشوائية محدودة من الشباب العربي من جنسيات مختلفة لاستطلاع رأيهم في الموضوع، وبلغ عدد الاستمارات التي تمّ الردّ عليها ٢١ استمارة، وقد حاولت الباحثة الإكثار من الأسئلة المفتوحة لتترك للمبحوث معهم حرية أكبر في الإجابة.

(١٣٢) يسين، **المعلوماتية وحضارة العولمة: رؤية نقدية عربية**، ص ١٣١.

الجنسية: كانت أغلبية المشاركين من فلسطين (٨) تليها مصر (٧)، ثُمّ السودان (٢) وطالب واحد عراقي وآخر من الجزائر (هناك ورقة طالب إندونيسي وأخرى لم يتم استكمال الردّ عليها).

النوع: بلغ عدد الذكور ١٤، والإناث ٥ طالبات (ثلاث منهن، أي الأغلبية مصريات وواحدة فقط فلسطينية والأُخرى سودانية).

الشريحة العمرية: ١٤ طالباً منهم في الفئة العمرية من ٢٢ ـ ٢٥، وطالبان فقط من ٢٦ ـ ٣٠، بينما أتت ورقتان من طالب عراقي يبلغ ٤٧ عاماً، وآخر مصري يبلغ ٥٠ عاماً!! (تأخر سِنّ الشباب).

الدراسة والشهادة: جميع الطلاب حاصلون على درجة البكالوريوس أو الليسانس، وأغلبهم متخصصون في العلوم السياسية. الطالب الجزائري هو الوحيد الحاصل على ليسانس علاقات دولية (أكثر تخصصاً)، والطالب العراقي حاصل على دبلوم دراسات تاريخية (أكثر تخصصاً)، وهناك طالب مصري واحد ليس متخصصاً، فهو حاصل على بكالوريوس طبّ وماجستير تحاليل طبّية. والجدير بالملاحظة أن أغلب الفلسطينيين لم يجيبوا عن السؤال.

مهنة الوالد لما تدلل عليه من مستوى اجتماعي واقتصادي: ذكر ٢ من الطلاب أنّه مهندس، وكتب أحد الطلاب أنّه متوفٍ، وآخر أنّه من دون عمل، وهناك ورقتان لم يجب فيهما الطالب عن هذا السؤال، و٢ من الطلاب ذكروا مهنة عامل، و٢ من الطلاب ذكروا مهنة تاجر (فلسطيني وعراقي)، وفلسطيني ذكر أنّه ممرض، وآخر سوداني ذكر أنّه مزارع وهو الوحيد. أما مهنة موظف، فقد سجلها طالب فلسطيني واثنان مصريان، ولكن أحدهما حرص على ذكر أنّه موظف في رئاسة الجمهورية، والآخر أنه موظف في الخليج. هناك طالب واحد فقط ذكر أن والده رجل أعمال، وطالب آخر (الطبيب) ذكر أن الوالد أستاذ طبّ. وبصفة عامة، يمكن القول إن أغلب الطلاب يراوحون بين الطبقتين الوسطى والأقل من الوسطى من الناحية الاجتماعية والاقتصادية وليس من بينهم أبناء أثرياء.

مهنة الوالدة التي قد تدلل على مدى تفتح الشاب ونظرته إلى المرأة: بلغ عدد الأوراق التي ورد فيها صفة ربة منزل أو ست بيت ١١ ورقة، وهناك ورقتان لم يكتب أمام هذا السؤال أي إجابة، وبذلك يكون الإجمالي ١٣، وهناك ٦ أوراق فقط تضمنت إجابات، منها اثنتان في مجال الإعلام، وواحدة طبيبة، وثلاث في مجال التدريس، وإحداهن مديرة حضانة.

محل الإقامة: بالنظر إلى أن أغلب الطلاب من فلسطين، فقد كان محل الإقامة

الغالب لـ ٦ طلاب غزة، وطالب فلسطيني واحد ذكر أنّه مقيم في خان يونس. أما المصريون، فقد كان ثلاثة منهم من القاهرة، واثنان من فيصل (الجيزة) ومدينة السادس من أكتوبر، وطالب واحد من القليوبية، وآخر من طنطا. والملاحظ أن الطالب العراقي ذكر أنّه أتى فراراً من الحرب هو وأسرته، وأنه مقيم في بغداد أصلاً، أما الطالب الجزائري، فقد حدد محل إقامته في الجزائر، وحددت الطالبة السودانية دارفور، بينما ذكر الطالب السوداني الآخر مصر كمحل للإقامة.

المهنة أو العمل: أتت جميع الإجابات عن هذا السؤال بصفة الطالب كمجال للعمل باعتبار أن أغلب هؤلاء الطلاب حديثو التخرج باستثناء ثلاثة فقط هم الذين حددوا مهنة، وهو أمر منطقي بالنظر إلى أن الطالب العراقي ٤٧ سنة أجاب بأنه معاون مدير الإعلام الخارجي في وزارة الإعلام العراقية سابقاً، والطالب السوداني مهندس زراعي، وهناك طالب مصري واحد البالغ ٥٠ عاماً حدد مهنته بأنه اختصاصي تحاليل طبّية، ولكنه لم يذكر ما إذا كان يعمل في معمل خاص أو في مستشفى أو وحدة حكومية . . . إلخ.

إلى هنا، تنتهي الأسئلة التي تدور حول صفات المبحوث معهم من عينة الطلاب. وننتقل الآن إلى الأسئلة المتعلقة بموضوع البحث ورؤيتهم للمستقبل.

تعريف المستقبل: أجاب خمسة من الطلاب بأنها الخمسون سنة القادمة، وأكد أربعة منهم أنها العشر سنوات القادمة، وأربعة آخرون أنها القرن القادم، ولم يذكر أنها الأيام المقبلة سوى ثلاثة منهم. وهو ما يدلل على أن أغلب الطلاب ينظرون إلى المستقبل بوصفه المستقبل البعيد، أي إلى الأمد الطويل. مع الإشارة إلى أن أحدهم رفض اختيار حقبة زمنية بعينها وأكد أن المسألة نسبية تختلف باختلاف ما ينجزه الفرد والمجتمع في حياته، وما يتبقى من هذا الإنجاز.

وعن أيها الأهم: أجاب أغلب الطلاب (٩) بتحديد المستقبل القريب، بوصفه الأهم، بينما اعتبر خمسة منهم أن الأهم هو المستقبل البعيد، وجمع أحد الطلاب بين المستقبل القريب والبعيد، وأجاب أحدهم أنّه الماضي، بينما أجاب اثنان أنّه الحاضر، وأجاب أحد الطلاب أن هناك علاقة تكامل بين الأزمنة الأربعة الماضي والحاضر والمستقبل القريب والبعيد.

فثمة اهتمام إذاً بالمستقبل يفوق الماضي والحاضر لدى الشباب، ولكنه يظل المستقبل القريب الذي يعنيهم بالدرجة الأولى لأنه هو الذي يخصهم، بينما يتعلق المستقبل البعيد بالأجيال التالية.

وعن التفاؤل أو التشاؤم بالمستقبل: أتت أغلب الإجابات مؤكّدة التفاؤل (١١

طالباً)، بينما أكد خمسة منهم تشاؤمهم، ومنهم الطالب العراقي، والباقون فلسطينيون ومصريون. أما الأربعة الباقون فكانوا لا هذا ولا ذاك. فالتفاؤل، بالرغم من كل الظروف التي قد يبدو أنها غير مهيأة تماماً، ما زال هو الموقف الغالب على نظرة هؤلاء الشباب إلى المستقبل.

ومن واقع تلك الإجابات يمكننا تسجيل الملاحظات الآتية: بالنسبة إلى أهم ركائز التفاؤل أشارت الإجابات إلى: التعليم، والعمل والجهد، وضرورة التعلم من الماضي، والإيمان بالله والاقتداء برسوله والعمل بتعاليم الدين التي تحض على التفاؤل، وتحرم التشاؤم. وأكد أكثر من طالب أنّه لا فائدة أو جدوى من التشاؤم لأنه لن يعالج الأوضاع القائمة، بل ربما يزيدها سوءاً، وأن دروس التاريخ تؤكد أن كُلّ حقبة صعبة يتلوها حقب أفضل. كما أكد البعض تفاؤله بالصحوة الدينيّة، وبرغبة المواطن العربي في حياة أفضل. وقد يبدو مما سبق، أن أغلب الإجابات راهنت على المواطن العربي ذاته، أو على الدين، أو على التاريخ، ولكنها لم تذكر دوراً لحكومات أو النظم القائمة كأحد العناصر الباعثة للأمل، بيد أن إحدى الإجابات أشارت إلى الاستبشار بظهور ملامح الديمقراطية والشفافية في بعض دول الوطن العربي، وصعود وتنامي الحركات الجماهيرية المطالبة بالحقوق، علاوة على دور الإعلام وما أسهم فيه من كشف عن الحقائق، وتوجه المجتمعات العربية التي سادها العنف إلى اكتساب صفة المدنية، كما أكد أحدهم أنّه متفائل ما دام هناك شرفاء حريصون على الوطن العربي ووحدته. كما ذهب أحدهم إلى تأكيد أنْ لا وجود لأي أعداء متربصين، رافضاً نظرية المؤامرة التي نعلق عليها أوجه قصورنا، مؤكداً أن لكُلّ شخص نصيباً شرط الوعي والأخذ بالأسباب. وأكد أحدهم إيمانه وثقته بالعروبة والإسلام كقوة جغرافية وتاريخية واقتصادية، وأن صراع الحضارات سيدفع نحو حوار الحضارات.

أما دواعي التشاؤم لدى الفريق الآخر، فقد تمثلت في: تغير أوضاع الوطن العربي إلى الأسوأ وانتشار خطر الحروب المتتالية وعودة ظاهرة الاحتلال الأجنبي والقضية الفلسطينية المرتبطة بحالة صراع أبدي وبروز صراع الأديان واحتلال العراق وأزمة سوريا ولبنان. وبطبيعة الحال حظيت السياسات الأمريكية بقسط لا بأس به من الإجابات المندرجة تحت فئة التشاؤم. فقد أشار بعضهم إلى الاستراتيجية الأمريكية في عصر القطبية الأحادية المتحالفة مع الصهيونية، والساعية للهيمنة، وأكد بعضهم ضرورة قيام صحوة ووقفة عربية واحدة تتصدى لها، كما لم يغفل الطلاب الحديث عن ضعف الأنظمة العربية الذي وصفه البعض بحالة التردي، وكان من اللافت، الحرص على تعداد أوجه الإخفاق والضعف، وبأنها تشمل ليس فقط المجال السياسي أو الاقتصادي وحده، وإنما مختلف المجالات بما فيها المجال الإعلامي، بما ينم عن

إدراك هؤلاء الشباب حقيقة الاعتماد المتبادل بين وجوه القوة المختلفة والمتعددة. وكذلك لم تغب مشكلة البطالة وقلة فرص العمل عن إجابات المتشائمين. وكان من اللافت أيضاً أن ثمة إشارة إلى صعوبة السفر إلى الخارج بوصفها أحد عوامل التشاؤم، فضلاً عن تفشي ظواهر الواسطة والرشوة في العمل، وحالة اللامبالاة التي تتسم بها الجماهير في الوطن العربي، ناهيك بشيوع أمراض الاستبداد، والفساد، والتخلف، وخضوع الدول العربية للضغوط الخارجية، وربط أغلبهم تلك العناصر جميعاً كنقاط للضعف والقصور بعدم تكاتف الدول العربية، وما أسمته إحدى الطالبات بحالة التفكك العربي الممل (وهو تعبير يدلل على مدى شعور الطالبة باليأس والإحباط من جراء هذه الحالة التي لا يوجد في الواقع ما يسوغها أو يبرر استمرارها).

من الواضح بجلاء من واقع الإجابات السابقة مدى التعادل بين فريقي المتفائلين والمتشائمين في الركائز والحجج التي استند إليها كُلّ منهما في بناء تصوره. كما يتبين إلى حدّ بعيد كيف أن الظاهرة الواحدة تحمل وجهين: أحدهما إيجابي يراه البعض ويتفاءل فيه، والآخر سلبي يركز عليه البعض الآخر، ويتخذه ذريعة للتشاؤم (السياسة الإعلامية مثلاً وصفها البعض كملمح للتحول الديمقراطي، وكشف الفساد بينما وصفها فريق آخر بأنها أحد أوجه القصور ومكامن الضعف التي تعتور الأنظمة العربية القائمة). كذلك، يجدر بنا تسجيل أن ثمة توازناً في الإجابات بين المراهنة على الإرادة الإلهية وإرادة السماء، والمراهنة على الفرد (المواطن) وإرادته، والمراهنة على مجمل المجتمعات العربية، وإن لم يرد ذكر الحكومات أو الأنظمة الحاكمة ضمن القوى الفاعلة التي في مقدورها تغيير الأوضاع القائمة نحو الأفضل، بل ينحو أغلبهم باللائمة عليها بوصفها المسؤولة عن حالة التردي والتفكك والفساد والاستبداد. . . إلخ. ولم يكن من بين الإجابات سوى ورقتين فقط هما اللتان اتسمتا بعدم التحديد أو الوضوح في الرؤية، حيثُ أكد الطالبان فيها أنهما ليستا لا مع التفاؤل ولا مع التشاؤم مؤكدين أن الغيب لا يطلع عليه سوى الله وأنهم لا يعرفون شيئاً عن المستقبل، بما يكشف عن حالة اللايقين والغموض التي تحيط به في نظرهما.

وعن سؤال: ما هو أكثر ما يهمك في مستقبلك الشخصي؟ أتت أغلب الإجابات في خانة مواصلة التعلم، ويليها الحصول على فرصة العمل، ثُمّ النجاح في الدراسة والزواج وتكوين الأسرة (وكانت الفتيات هن الأكثر اختياراً لهذا البند). وأشار البعض إلى ضرورة الجمع بين هدفين معاً في وقت واحد أو حتّى بين مختلف تلك الأهداف، بيد أن تفوق مواصلة التعلم بقدر ما يحمل مؤشراً إيجابياً على وعي هؤلاء الطلاب أهمية العلم كأساس للطموح والترقي الشخصي، إلا أنّه أيضاً لا يخلو

من مدلول سلبي إذا ما كان هو البديل الوحيد المطروح، بالرغم من تخرج هؤلاء، وأنه قد يكون تعويضاً أو شغلاً للوقت في ظلّ حالة البطالة وانعدام أو ندرة فرص العمل، بما يجعل العمل الذي هو أساس الاستقلال المادي لأي شاب في مقتبل العمر وحديث التخرج خارج دائرة الطموح بمثابة المطلب المؤجل للمستقبل البعيد. ولا بأس في ذلك إذا كان التعلم هو أحد المؤهلات الإضافية التي يدرك الخريجون أهمية السعي للحصول عليها بوصفها قد تتيح لهم في المستقبل فرص العمل المأمولة.

وبسؤالهم: **ما هي علاقة مستقبلك الشخصي بمستقبل الوطن العربي: أيهما أهم؟**، أجاب (٧) من الطلاب بأنهما الشيء نفسه، بينما أجاب (٦) بأن مستقبل الوطن القطري أولاً مع ملاحظة أنهم جميعاً كانوا فلسطينيين أو سودانيين، وبلغ عدد من فضلوا مستقبل الوطن العربي أولاً ثلاثة، اثنان من فلسطين، وطالب واحد مصري، مما يشير إلى تراجع نسبي في فكرة القومية العربية. أما المستقبل الشخصي، فقد اختاره الطالب العراقي (وهو أمر مفهوم بالنظر إلى الظروف التي تمرّ فيها بلاده)، وطالبة واحدة مصرية. كذلك، انصرفت إحدى الأوراق إلى تأكيد أن ثمة تكاملاً بين مستقبل كُلّ من هذه الكيانات، وأن أياً منها ستؤدي إلى الأخرى على غرار نظرية الأواني المستطرقة. كُلّ ذلك، يكشف عكس بعض الدراسات السابقة عن قوة الشعور بالانتماء لدى هؤلاء الشباب، وأنه ليس ثمة تناقض أو تعارض في نظرهم بين الهوية الذاتية للشخص، وهويته الوطنية بمعناها الضيق القطري وبمعناها الأوسع القومي العربي، وكأنها دوائر متتالية، وليست متضاربة أو منفصلة. وهي نظرة تنم عن نضج عميق لدى الشباب.

وبسؤالهم عن أهم الفرص المتاحة في المستقبل؟، توزعت الإجابات على فرص فردية تتعلق بالطموح الشخصي، وفرص تتعلق بالوطن العربي بأسره، وفرص أخرى يخلقها الفرد ويساهم فيها من خلال أدائه لدوره في المجتمع وإزاء وطنه، حيثُ ثمة تأكيد مثلاً على أن الحصول على وظيفة هو الوسيلة التي يمكن الفرد من خلالها خدمة وطنه: وفي هذا الصدد، يمكن الإشارة إلى أن التعليم والعمل كفرصتين أساسيتين لم تخلُ منهما أغلب الإجابات، وذهب أحدهم إلى التشديد على أهمية التعليم التقني بصفة خاصة.

بينما راوحت المواقف إزاء مسألة الإصلاح ما بين التأكيد على بداية الإصلاح للنفس أولاً، أو الحاجة إلى إصلاح النظم الحاكمة أولاً، والذي عبرت عنه إحدى الإجابات بالحاجة إلى الثورة التي تؤدي إلى تغيير مختلف النظم القائمة عن بكرة أبيها. وبينما تحدث البعض عن الوحدة العربية كفرصة مستقبلية، ركز البعض الآخر على العمل السياسي والممارسة الديمقراطية، وإن كانت إحدى الإجابات (السودانية) أكدت

أنّه لا يوجد حتّى الآن سوى تعديلات ديمقراطية شكلية فقط، بما يفيد النظر إلى الديمقراطية والحرية كمطلب مستقبلي، وشيوع حالة من عدم الرضا أو عدم الاكتفاء بما جرى من تعديلات جزئية ما زال ينقصها الكثير لكي تكتمل وتصبح حقيقية.

وكما هو معتاد، أتت القضية الفلسطينية في صلب الحديث عن الفرص، وراوحت المواقف إزائها ما بين التأكيد على الحلول السلمية والتفاوض، والتأكيد على خيار المقاومة كبديل وحيد لاسترداد الأرض كاملة أو على كليهما معاً. وعلى أية حال، فثمة توجه واضح إلى النظر إلى القضية الفلسطينية كمسألة محورية في تحديد صورة المستقبل العربي، كما أن ثمة إدراكاً تكشف عنه إجاباتهم لضرورة استمرار جهود الحلّ في مسارين جنباً إلى جنب (التسوية السلمية والمقاومة).

وقد يبدو مما سبق أن السياسي يغلب على الاقتصادي في تصور الطلاب للفرص المستقبلية، بيد أن الحديث لا يخلو أيضاً من إشارة إلى مشاريع تنموية مشتركة للحد من مشكلة البطالة وضرورة تيسير قنوات الربط بين الدول العربية، وفتح الأسواق العربية على العالم الخارجي وتأكيد أن الاقتصاد المفتوح هو القادر على خلق فرص عمل. كما يسهل ملاحظة نبرة التفاؤل والإرادة في أحد الإجابات التي تتحدث عن ضرورة التحسب للمستقبل من خلال حسن توظيف ما تملكه من موارد.

ومما يستوقف المرء، تلك الإجابات التي شددت على محورية دور الدين كفرصة مستقبلية. فثمة حديث عن إحياء الدين، وعن بناء فرد إسلامي، ودولة إسلامية، وهو ما ينم عن نظرة إيجابية إلى هذا المكون الثقافي المهم، بيد أن إحدى الإجابات تضفي عليه معنىً شديد السلبية وتضعه في مقابل السياسة والحكم، فتقول إن من الواجب علينا الاهتمام بالدين، بمعنى التقوقع على الذات والشخصي، وترك أمور الحكم والسياسة لرجالها لأن هذا ما تدعو إليه معظم السياسات والقيادات العربية (مصري). وهي إجابة مثيرة للدهشة والحيرة في آن واحد.

وبسؤالهم حول أخطر التحديات والتهديدات التي تواجه المستقبل؟، فعلى الرغم مما اتسمت به الإجابات من تنوع، فثمة إجماع على النظر إلى التحديات الأخطر بوصفها تلك النابعة من السياق الخارجي، فهناك شعور بقوة التهديدات والمخاطر الأمريكية وعلى رأسها التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية، والذي وصفة البعض بالسافر، ووصفه البعض الآخر بالهجمة أو الهيمنة. غير أن النظرة إلى الدور الأمريكي راوحت ما بين اتجاه يعتبره تدخلاً مفروضاً من الخارج ويشوبه التخبط، وآخر يؤكّد أن للداخل المنقسم على نفسه دوراً مسؤولاً في الاستعانة والاستقواء بالخارج، وهذا هو الأخطر.

وبطبيعة الحال، يأتي التحدي الذي تمثله إسرائيل والخطر الصهيوني أيضاً في أغلب الإجابات، لكن اللافت للنظر أنّه يلي الخطر الأمريكي، كما أنّه يرد في سياق الحديث عن مشروعات التدخل في الشرق الأوسط، والرغبة في إدماج إسرائيل في الكيان العربي، وكون ذلك لا يمثل تهديداً لفلسطين المحتلة فقط، بل لجميع الدول العربية. كما يتم الجمع بين الاحتلال الأمريكي والإسرائيلي كوجهين للعملة ذاتها. وتحت التحدي الخارجي، يندرج أيضاً الحديث عن الملف النووي كذريعة للتدخل، وعن العولمة ببعدها الثقافي، وما تنطوي عليه من تهديد بطمس الهوية العربية، كما يتطرق البعض إلى الإرهاب والحروب بصفة عامة، ويسلط البعض الضوء تحديداً على تفجر ثورة الإثنيات، وما ينجم عنها من التفتت والانقسام العرقي والديني والطائفي المتزايد في السودان والعراق ولبنان.

أما الوعي بتحديات الداخل، فهو ما توضحه بعض الإجابات بتركيزها على مختلف مكامن الضعف والقصور التي تشوب الأنظمة العربية، بدءاً من: خطر التخلف في الفكر السياسي العربي، والإخفاق في بلورة رؤية عربية موحدة حول المستقبل المنشود، والتخلف في التكنولوجيا (ولا سيما بالنسبة إلى الاتصال وصناعة السلاح)، مروراً بالتحدي الإعلامي المعادي، وما نال الجامعة العربية من تجزئة وهزال، وهو ما أرجعه البعض إلى عوامل اقتصادية مثل: محدودية التبادل التجاري بين الدول العربية، والزيادة السكانية الهائلة، وتفاقم مشكلات البطالة والفجوة بين الأسعار والدخول، بينما رده البعض الآخر، وهو الفريق الأكبر، إلى عوامل سياسية. فهناك موارد وإمكانيات متاحة، لكن المشكلة تكمن في عدم استغلالها وتوظيفها على النحو المطلوب، وهو ما يعود بالأساس إلى تكاسل وتباطؤ الدول العربية، وانشغال كُلّ بلد بالسعي وراء مصالحه الخاصة الضيقة بمعناها المحدود، أو نرجسية أصحاب النفوذ في الوطن العربي، وانفصال القيادة عن الجماهير (أزمة شرعية)، وانتشار ممارسات الفساد وسوء الإدارة، حيثُ انعدام الشفافية وعدم إعمال مبدأ الشخص المناسب في المكان المناسب، هذا علاوة على عوامل اجتماعية وثقافية كتفشي الجهل، وعدم الوعي الثقافي والسياسي، وسلبية الشباب وانشغاله عن قضايا وطنه، وتدهور مستوى التعليم، والافتقار إلى خطاب ديني موحّد. كما أشارت بعض الإجابات إلى تحديات عالمية، تعدّ من قبيل الأعراض السلبية للعولمة والتي يعانيها الجنوب بأسره، ولا تقتصر على الوطن العربي فقط مثل: التلوث البيئي، وانتشار الأمراض، وغياب الأيديولوجية.

الرؤى السابقة تدلل بجلاء على مدى ما يتسم به فكر هؤلاء من وعي بتكامل التحديات والأخطار، داخلية كانت أو خارجية، سياسية واقتصادية وثقافية. . .

إلخ. بيد أن ما تجدر ملاحظته أن الشعور بالتحديات الخارجية يفوق العوامل الداخلية، وهو أمر طبيعي في سياق العولمة (عصر الأمركة)، كما أن ثمة إدراكاً متنامياً بالبعد السياسي بوصفه محدداً رئيسياً وحاسماً بمقدوره أن يفسر ما عداه من أوجه القصور والضعف.

وحول معنى الإصلاح، أتت الاستمارات متضمنة أكثر من تعريف، بيد أن التكامل بين مختلف الأوجه والميادين وعلى كُلّ المستويات كان هو السمة الغالبة على جلّ تلك التعريفات. فمن قائل بأن الإصلاح هو التطوير في مختلف مجالات الحياة، إلى من يقدم القدرة على التوافق مع التقدم الحضاري، وتنمية الموارد البشرية عبر آليتي التعليم والبحث العلمي. كما تكرر تعبير الانتقال من الواقع القائم واللحظة الراهنة إلى الوضع الأفضل، كما أن ثمة إدراكاً لأهمية وجود إطار مؤسسي، يتحرك متحرياً الصالح العام، بينما دعت بعض الإجابات إلى مفهوم أكثر راديكالية للإصلاح، بمعنى تغيير الأنظمة الفاسدة، وتنقيتها مما يشوبها من أمراض كالرشوة وتصحيح ما تعانيه من أوجه خلل وأخطاء كتفشي الجهل، ونبه البعض إلى ضرورة تكاتف الدول العربية من أجل الوصول إلى خطة تمكن كُلّ الدول من إصلاح أمورها. وهكذا، أكدت الإجابات الإصلاح بمعناه الشامل، وأنه لكي يتم على مستوى الوطن العربي ككل فإنه يستلزم التعاون بين دوله.

بيد أن بعض الإجابات حملت اتجاهاً آخر يؤكّد أولوية الجانب السياسي للإصلاح معرفاً إياه بالديمقراطية وحقوق الإنسان وتداول السلطة والمشاركة السياسية والشفافية الكاملة، علاوة على الموازنة بين احترام الحريات الخاصة والعامة، وعلى رأسها حرية البحث العلمي.

مثل هذا الإصلاح لا بُدّ من أن يأتي من الداخل ومن القاعدة، أي عن طريق الشعب وليس عن طريق وصاية الحاكم ولا اتباعاً لأوامر الدول الكبرى، مع ضرب المثال تحذيراً من مغبة ذلك، بتلك الديمقراطية المزيفة التي فرضتها الولايات المتحدة على العراق، و«مراعاة الخصوصية» وإن لم ترد لفظاً فقد وردت بمضمونها الذي لا يحتمل اللبس عندما أكدت أكثر من ورقة ضرورة أن يتم هذا الإصلاح بمنهج يناسب القيم والمعايير والدين. وفي السياق نفسه، يرد الحديث عن الإصلاح الديني والاهتمام بالثقافة، ويعبر البعض عن إدراكه هذا البعد الثقافي للإصلاح بحديثه عن وجود أيديولوجية صحيحة واضحة، بما ينم عن شعور الشباب بأن ثمة تخبطاً أو افتقاداً للبوصلة والتوجه، أو غموضاً يكتنف المنطلقات الفكرية والعقائدية.

هذه التعريفات الجامعة المانعة للإصلاح، كما احتوتها إجابات الطلاب موضوع البحث على وجه الإجمال، تأتي تفصيلاً في ترتيبهم لأولويات الإصلاح، والتي اتسمت بتعادل وتوازن واضحين لكُلّ من المجالات الواردة في الاستمارة. فلم يحصل أي منها على المركز الأول دائماً، كما مال أغلب أفراد العينة إلى إضافة كلمة «التكامل والاعتماد المتبادل بينها جميعاً»، وأنه لا غنى لأي من هذه المجالات عن سائر المجالات الأخرى، لأنها مترتبة على بعضها البعض. وهو ما ازداد تأكداً في الإجابة عن السؤال التالي: «هل يمكن للإصلاح أن يتم في إحدى تلك المجالات فقط من دون المجالات الأخرى؟» بالنفي من قبل (١٦) طالباً من إجمالي ١٩، حيثُ اختار (٢) منهم الإجابة «أحياناً»، وواحد فقط هو الذي قال: نعم، محدداً المجال بأنه «الإعلام».

وعن كيفية وضع خطة سليمة للإصلاح؟ وقعت بعض الإجابات في خلط واضح بين المتطلبات والشروط الحاكمة لطريقة وضع الخطة من ناحية، وماهية الملامح والبنود التي يجب أن تنص عليها الخطة نفسها من ناحية أخرى.

فأشار البعض مثلاً إلى ضرورة احتكام النظام السياسي لأسس وضوابط، وامتلاكه الإرادة السياسية، وتوافر الوعي الثقافي واحترام حقوق الإنسان، كما وضع البعض الديمقراطية الحقيقية في مقابل البعض الآخر الذي أكد المساواة الاجتماعية أو التنمية البشرية والاستغلال الأمثل لما هو متاح من موارد. وانصرف البعض الآخر إلى إبراز الإصلاح الديني جنباً إلى جنب مع الإصلاح على الصعد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بما يفيد الشمول كما هو مذكور آنفاً.

أما عن **الطريقة التي يأتي بها الإصلاح**، فثمة تأكيد على ما يلي:

١ ـ الداخل كمصدر وكمحدد يراعي الخصوصية ويأخذ في حسبانه العادات والقيم والدين.

٢ ـ الدراسة المسبقة والتخطيط العلمي الجيد بما يوائم ظروف كُلّ بلد.

٣ ـ الاستفادة من خبرات الدول الأخرى الأكثر تقدماً، فلا مانع من نقل بعض التجارب، ولكن بما يوائم الخصوصية والظروف المناسبة لكُلّ سياق.

٤ ـ هناك حديث أيضاً عن ضرورة التخطيط على مراحل، فتبدأ عملية الإصلاح بخطّة متوسطة المدى يتم استكمالها شيئاً فشيئاً، وذلك في مقابل رأي آخر يؤكّد الإصلاح الجذري الشامل الذي يبدأ بالتغيير المجتمعي في كل مناحي الحياة.

٥ ـ يجب أن تأتي عملية الإصلاح ثمرة للتعاون والمشاركة الواسعة النطاق بين جميع الأطراف والقوى الفاعلة في المجتمع، وهو ما يعيد الديمقراطية كشرط سابق وضروري لتحقيق الإصلاح، فالحكومة التي انتخبها الشعب لا بُدّ من أن تتعاون مع الجماهير وتفتح أمامها قنوات الحوار والنقاش الحرّ بحيث تأتي خطة الإصلاح نتاجاً لهذا الحوار المفتوح (بين النخب والجماهير، ولتشارك معها كُلّ التيارات الفكرية، بكل ألوان الطيف الأيديولوجي والسياسي . . . إلخ)، والنخب الحاكمة القائمة على وضع سياسات الإصلاح وتنفيذها، تستمد شرعيتها وبقاءها في مناصبها مما تحققه من إنجازات، كما أنها لا تقدم على اتخاذ أي خطوة إصلاحية من دون الرجوع أولاً إلى الشعب (استفتائه). وهي أيضاً التي يخضع فيها المسؤول للمحاسبة والرقابة، ويكرس سلطاته في خدمة الناس، وليس للتباهي أو الوجاهة.

وعن معايير الحكم على سياسات الإصلاح بالنجاح؟، فقد اجتمعت الآراء على أن رضا الشعوب هو المحك والمقياس الأكثر مصداقية وحسماً، بينما انصرف البعض إلى التأكيد على مخرجات عملية الإصلاح، مثل الازدهار والرخاء الاقتصادي وتضييق الفوارق الاجتماعية والتكافل. ومن الجدير بالتسجيل، أن الحديث عن نتائج ملموسة يراها الجميع ويشعر في ظلها كُلّ مواطن بتحسن أحواله، هو أيضاً معيار حاسم. ومن الغني عن الذكر، أن البعد السياسي ظلّ يحتل موقعاً محورياً من خلال التأكيد على الديمقراطية الحقيقية والمشاركة والشفافية واحترام الحرية الفردية، وحريات الرأي والتعبير والإعلام والنقد. كما عكست الإجابات درجة عالية من الوعي عندما أشار اثنان من الطلاب إلى أن العبرة في تقييم النجاح أو الفشل بالأرقام والإحصاءات التي تدلل على مؤشرات الإنجاز من عدمه، والأهم إذا كانت تتعلق بالمدى القريب أم البعيد.

وفي المقابل، يأتي الحديث عن العوامل أو المعوقات المسببة لفشل عملية الإصلاح، مبرزاً دور العامل الخارجي الذي تكرر الحديث عنه في أكثر الأوراق تحت مسمى التدخل تارة، والتهديد تارة، بيد أن عزو الإخفاق للمحدد الخارجي، لا ينفي أو ينكر الدور المحوري للمحددات الداخلية والتي يعطي فيها الطلاب وزناً نسبياً أكبر للعامل السياسي.

فمن حديث عن استبداد النظام، واحتكار الأقلية لتمثيل الأغلبية، إلى حديث عن تغليب البعض حساباته الشخصيّة ووجود فئة مستفيدة من الوضع القائم تقاوم الإصلاح، وعدم رغبة من هم في السلطة (غياب الإرادة السياسية كركن ركين للإصلاح)، وعدم قدرة المحكومين على التصدي لهم، بما يحول دون وجود مطالبة شعبية بالإصلاح . . . إلخ، إلى الإشارة إلى مثالب أخرى كامنة وربما هي غير

متعمدة، مثل: اعتيادنا على الاكتفاء بالقول بدلاً من الفعل، وما يشوب عملية الإصلاح ذاتها من سوء التخطيط، والاختلاف وكثرة الانقسام في الرأي وعدم الاتفاق حول الأهداف والإصلاحات المنشودة، وغياب الخبرة اللازمة، وعدم التعاون من قبل الجماهير، والنابع بالأساس من فقدان الثقة، وانعدام ثقافة المشاركة السياسية، ناهيك بظروف عدم الاستقرار السياسي السائدة في بعض الدول العربية بما يحول دون توفير المناخ المناسب للإصلاح.

وبالسؤال عن الدور الذي يمكنك القيام به في عملية الإصلاح؟، فإلى جانب ما تنم عنه من وعي سياسي رفيع، عكست إجابات أفراد العينة درجة عالية من الإيجابية والرغبة الحقيقية في الفعل. فباستثناء اثنين من الطلاب أجابوا بـ «ربما»، أتت الإجابات عن سؤال الدور جميعها بالإيجاب، حتّى الإثنان اللذان اختارا «ربما» ربطا الدور بالفرصة التي يتيحها لهم النظام، وهو ما يفيد بأن الاحتمالية وعدم التأكد هنا نابعة من السياق المحيط وليس من عدم الرغبة أو انتفاء الإرادة لدى هؤلاء.

وعندما طلب منهم تحديد هذا الدور؟ كانت المشاركة هي الكلمة المفتاح التي وردت غير مرة، كما يلاحظ أن كون هؤلاء موضع البحث من الطلاب قد انعكس على طبيعة المشاركة التي يرونها، حيثُ مال أغلبهم إلى اعتبارها تعني المساهمة في الحوار والنقاش، والمساندة الفكرية والتوعية والتنوير. ولا يوجد سوى ثلاث إجابات فقط أولها قال صاحبها: إنّه لا بُدّ من تحقيق الذات والنجاح الشخصي قبل القيام بأي دور تجاه المجتمع، بينما قال الآخر «إصلاح نفسي أولاً ثُمّ من حولي»، أما الثالث فقال: «نفسي أقوم بدور جبار وقلبي بركان هينفجر»، وبالرغم مما تحمله هذه العبارة من شحنة غضب وانفعال قوية، لكنه لم يحدد ماهية هذا الدور. ربما الإجابة الوحيدة التي اتسمت فعلاً بالتحديد تلك التي أشارت إلى المشاركة عبر الأحزاب والمجتمع المدني.

أما سؤال القدرة على القيام بالدور، فقد حظي أيضاً بأعلى نسبة من الإيجاب، ولم يشر أي طالب إلى خانة «لا»، ولكن هناك ورقتين اختار أصحابهما «ربما» وأضافا «إذا ما أتيحت الفرصة».

وبالسؤال عن العوامل التي تشجع على القيام بهذا الدور؟، فقد راوحت الإجابات بين عوامل نفسية معنوية مثل: كضرورة التفاؤل والأمل في التغيير، والإصرار وبذل الجهد، والوازع الديني الذي يحض على الإيجابية وأداء الأمانة، فضلاً عن الاقتناع الشخصي والإحساس بأن هذا هو الواجب الذي تمليه صفة

المواطنة، حتّى لو أخذ منحى التضحية، وضرورة التمسك بالهوية الثقافية الذاتية، ولا سيما أن هناك «قدوة» تتمثل في الأساتذة الذين يتولون التنشئة السياسية لهؤلاء الشباب، وعوامل موضوعية مثل: حضور الندوات، والمساهمة في البحث العلمي كآليات. بيد أن اللافت للنظر أن المساهمة والدور يغلب عليهما في نظر هؤلاء المحتوى الفكري. ويشير بعضهم إلى أن هذا الدور الذي يرى الشاب أن عليه الاضطلاع فيه يهدف في الأساس إلى قطع الطريق على الخارج حتّى لا يفرض التغيير من جانبه.

وعن أشدّ الصعوبات التي قد تعوق هذا الدور؟، فقد غلب على الإجابات تحميل الآخرين (وبخاصة النظام السياسي والمجتمع المحيط) المسؤولية عن عرقلتهم ووضع الصعوبات أمامهم. فأشاروا مثلاً إلى: عدم تعاون، أو عدم اقتناع الآخرين، وأشار أحدهم إلى وجود قلة تؤمن بالثقافة الغربية، أو إلى ضعف النظم الحاكمة، وتفشي الجهل والأمية العلمية والتكنولوجية، وغياب الديمقراطية وشيوع الاستبداد والقهر، وفي ظلّ حالة التقييد المفروض على حريات الرأي، والملاحقة الأمنية وتبادل الاتهامات والتخوين... إلخ.

واعتبر البعض أن المشكلة تكمن في عدم الوعي، بينما ركز البعض الآخر على الخوف. وبطبيعة الحال، أتت الإجابة من الطالب العراقي أكثر تحديداً في ذكرها الاحتلال الأمريكي والميليشيات المتعاونة معه. والإجابات السابقة تدلل على إدراك هؤلاء الشباب وجود صعوبات جمة تعترضهم، وقد تعوق أداءهم والدور المنوط بهم، وإن اتسمت آراؤهم بالتغافل أو تجاهل المعوقات الذاتية التي قد تنبع من داخلهم.

وحول الأهداف المستقبلية التي يجب أن يعطيها الحكام العرب أولوية، فعلى الرغم من إشارة البعض إلى وجوب تحقيق التواكب والتزامن بين مختلف المجالات كأوجه متعددة لعملية الإصلاح الواحدة، فقد أتت خانة التعليم والبحث العلمي غالباً في المقدمة ووضعها الطلاب في صدارة الأولويات، تليها الديمقراطية، ثُمّ التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ثُمّ بناء القوة العسكرية التي أكدت إحدى الأوراق أنها الأهم لمواجهة التهديدات الحالية.

وعن المهارات أو العلوم المرغوب دراستها مستقبلاً؟، فقد لفت نظر الباحثة تركيز أغلب الإجابات على العلوم الإنسانية، ولا سيما علم السياسة، حيثُ أشار البعض إلى رغبته في التوسع أو التعمق فيها، كما أشار البعض الآخر إلى مزيد من التخصص الدقيق في فرع من فروع العلوم السياسية أو ميدان آخر مرتبط بها على نحو

وثيق مثل: العلاقات الدولية، النظرية السياسية، القانون الدولي، الاقتصاد، التاريخ، حقوق الإنسان، والمجتمع المدني. . . إلخ. وفي المرتبة التالية، وردت الإشارة إلى الدراسات الإسلامية كالعلوم الشرعيّة، والسيرة النبوية، وغيرها من علوم الدين، وهو ما يثير في الأذهان قضية «الهوية» وكيف أنها تشغل هؤلاء الشباب، وتثير فضولهم. ومع ذلك، أشارت ورقتان إلى أهمية تعلم اللغات الأجنبية، والالكترونيات والبرمجيات وتكنولوجيا المعلومات، كما كان من اللافت إشارة أحدهم إلى المستقبليات كمجال مرغوب فيه للدراسة.

هذه المجموعة الصغيرة العدد من الشباب إذاً، ظهر في داخلها من يريدون التعرف على مجالات البحث العلمي الحديثة (بما يكشف عن إلمامهم بثورة المعلومات الجارية وأنهم راغبون في تعلم لغة العصر)، ولكن من الواضح أيضاً أن الماضي يشكل ثقلاً لا سبيل إلى التهوين من شأنه بالنسبة إليهم. فهناك شغف في التراث، وتطلع إلى التعرف عليه ودراسته وإعادة قراءته بما يعكس تمسكاً قوياً بفكرة «الإحياء»، وأن النهوض العلمي لا يمكن له أن يتم بمعزل عن التاريخ والأصول الحضارية والثقافية والدينية للمجتمعات.

المثير للقلق فقط أن الأوراق التي أشارت إلى علوم الدين مثلاً لم يرد فيها إشارة إلى اللغة الأجنبية بما يدلل على عدم توصل هؤلاء الشباب إلى المعادلة القادرة على فض الاشتباك المعروف بين الأصالة والمعاصرة، في حين تتوقف نهضة الأمم على مدى النجاح في الموازنة بين هذين الجناحين. بيد أن أغلب الإجابات تنذر بأن هؤلاء الشباب ما زالوا يقفون بعيداً عن نقطة التوازن تلك.

وحول دور الخارج (الدول الكبرى) في الإصلاح داخل بلداننا العربية، فلم ينضم إلى الفريق الرافض للضغوط الخارجية والمتمسك بالنظم العربية القائمة سوى طالب واحد فقط، بينما أتت معظم الإجابات في صف الفريق الرافض التدخل الخارجي والمؤمن بالتغيير من الداخل، وثلاث أوراق فقط مع الفريق الذي يقبل بالدور الخارجي ويطالب بالإصلاح سلماً وفقاً للتطورات الدولية الجارية، حيثُ علقت إحدى الطالبات بأنه لا مانع من استثمار ضغوط الخارج بما يتوافق مع المصلحة الوطنية. ولم ينضم أي من الطلاب في العينة إلى الفريق الذي يقبل الدور الخارجي ولا مانع لديه من التدخل الأجنبي لإسقاط النظم التسلطية.

وحول ما حدث في العراق من تعرض للاحتلال الأجنبي ودخول في دائرة العنف، فقد ذكر طالب واحد فقط أنّه قد يتكرر في جميع الدول العربية بالسيناريو

نفسه، بينما ذكر أربعة طلاب أنّه سيتكرر في بعض الدول العربية الضعيفة. أما كونه قد يتكرر في دول عربية ولكن بسيناريو مختلف، فقد حظي هذا الاحتمال بأكبر عدد من الإجابات. كذلك، فإن طالباً واحداً فقط أيضاً هو الذي اختار أنه لن يتكرر في أية دولة عربية أخرى.

وبالنسبة إلى صفات المستقبل العربي، فقد اتفقت أغلب الآراء على أنه غامض، مخيف، جامد، ومتخلف، وهو أمر قد يثير الدهشة بالنظر إلى أنّه في البداية كان ثمة تعادل بين فريقي المتفائلين والمتشائمين من الطلاب. ولكن الإجابة عن هذا السؤال كشفت عن أن اتجاه التشاؤم هو الأقوى والأكثر غلبة حتّى بين صفوف دعاة التفاؤل، ما يدلل أيضاً على ثقل وطأة الضغوط التي يفرضها الواقع الراهن على تفكير هؤلاء، وتقديرهم لحاضرهم ومستقبلهم.

وفي ما يتصل بمصادر الخطر الأكبر على وحدة الوطن العربي، فقد أتت الدول العربية نفسها في مقدمة مصادر الخطر لما تعانيه من تخلف واختلاف. كما أشارت إحدى الأوراق إلى دور الحكام العرب أنفسهم في تهديد الوطن العربي، وكان من اللافت أن المركز الثاني راوح بين إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية التي وضعها البعض أيضاً في المركز الأول كمصدر للخطر، أي قبل إسرائيل. أما الاتحاد الأوروبي، فلم يرد ذكره إلا نادراً كمصدر للخطر، بل اعتبره البعض عنصر توازن قد يحد من السيطرة الأمريكية لصالحه، كذلك إيران غالباً ما أتت في ذيل القائمة، مع ملاحظة أن إحدى الإجابات سجلت كونها جميعها لا يقل بعضها عن بعض كمصادر للخطر.

وعن مبادرات للإصلاح اتخذها الخارج؟، مثل ماذا كانت المبادرة الأشهر هي المعروفة بالشرق الأوسط الكبير، فقد انصرف بعضهم لتأكيد محتواها السياسي الديمقراطي، ولا سيما بالنسبة إلى حقوق الإنسان، والمعرفة، فضلاً عن تناولها دور المرأة، فقد أشار عدد أقل بكثير من الأوراق إلى المبادرات الأوروبية: الألمانية، والفرنسية، ومبادرة كولن باول.

وهل ثمة إلمام أقل بمبادرات الإصلاح التي وضعها الوطن العربي نفسه؟، فالبعض قال إنّه لم يسمع أصلاً بوجود أي من تلك المبادرات، والبعض تحدث عن إصلاح للجامعة العربية، وللسوق العربية المشتركة، وكان من اللافت أن وثيقة الإسكندرية مثلاً أو إعلان الرباط لم يردا إلا في ورقة واحدة فقط، أشارت إلى كونها مبادرات نابعة من منظمات المجتمع المدني العربي.

وأتت إجابات البعض عاكسة قدراً من الخلط بين تدابير الإصلاح على

الصعيدين الاقتصادي والسياسي ومبادرات الإصلاح. فالبعض ذكر الانتخابات الرئاسية في مصر أو البرلمانية في السعودية واليمن. . . إلخ بوصفها مؤشرات على مبادرات للإصلاح. بيد أن الأهم ومما يسترعي الانتباه أن أكثر من ورقة ذهبت إلى عدم أهمية مثل تلك المبادرات، وذهبت إحداها إلى وصفها بالتخبط، حتّى وإن وجدت بدليل عدم شهرتها من ناحية، وكونها لم تحرز أي نجاح أو تسجل أي إنجاز ملموس على الأرض من ناحية ثانية.

خاتمــة

إن كُلّ مشهد مستقبلي تتحدد صيغته بعنصرين أساسيين: **الأول** هو لحظة البدء التي تعرف بفتح الستار، و**الثاني** هو تتبع ما يترتب على مواصفات تلك اللحظة من مسارات، أي تداعيات المشهد وبذلك، فإن هذا المنهج ليس تقريرياً صرفاً، لكنه يفتح الباب أمام إعمال الفكر والخيال في كُلّ مشهد بدءاً بتصور محدد أو افتراضات حول الواقع ثُمّ محاولة تحليل: ماذا لو؟ وتلك الافتراضات تكون بمثابة شروط متسقة في ما بينها تصنع ما يسمى بالمشاهد المستقبلية البديلة:

البحث في مصداقية أسباب الاستبعاد، ومن ثُمّ الاستسلام، وواقعية أسباب الأمل والطموح(١٣٣)

الاستشراف إذاً، يحمل في طياته مداعبة للأحلام ومحاولة للإفاقة من أضغاث الأحلام. وما يجيب عنه ليس هو: ماذا سوف يحدث؟، ولكن، ماذا سيحدث إذاً؟

في ضوء ما سبق يتجلى مدى التعدد والتنوع والتباين في صور المستقبل، فلا يوجد تخيل واحد لمستقبل واحد، وإنما الغرض من هذه الدراسات بلورة العلاقة بين المقدمات والنتائج وإسقاط ادعاءات الحتمية التاريخية، ودحض فكرة النمط المثالي، مع ترجيح فكرة أن ما سيأتي في المستقبل هو حصاد لما يتم زراعته اليوم. وفي ذلك تأكيد على أمرين: **أولهما**، أهمية الخيال، والإبداع، والابتكار، و**ثانيهما**، قدرة الإنسان على إدارة حياته والتحكم في مستقبله.

وعليه، فإن دراسات الاستشراف لا تسعى لا للتنبؤ بالمستقبل ولا للتخطيط له، بل تقوم بإجراء مجموعة من التنبؤات المشروطة في صورة مشاهد أو سيناريوهات تفترض الواقع تارة، والمأمول تارة، بغية تعريف القوى الفاعلة في

---

(١٣٣) **مستقبل الأمة العربية: التحديات. . . والخيارات: التقرير النهائي لمشروع استشراف مستقبل الوطن العربي**، ص ٣٨ ـ ٣٩، ٨٨ ـ ٨٩ و٩٦.

المجتمع إلى النتائج، وما تطرحه من بدائل متعددة، ومتطلبات تحقيق أحد المشاهد المأمولة، مع التأكيد على العنصر الإرادي، والقدرة على التغيير، ونفي فكرة أن المستقبل قدر محتوم لا فكاك منه، لترجيح فكرة أن صورة المستقبل لها بدائل متعددة، وأن في مقدور المجتمع اختيار البديل الأفضل بينها، ما دام يمتلك القدرة على الفعل[١٣٤].

أما شيوع حالة العزوف السياسي الجماعي في أغلب بلدان الوطن العربي، ولا سيما في قطاع الشباب، فيعود إلى التخويف من جانب، واليأس والإحباط من جانب آخر، ما يزيد من الشعور بالغربة واتساع الفجوة، وتفضيل الهجرة إلى الخارج أو الهروب في الداخل، فيأخذ دوره أشكالاً عدة سواء في اتجاه اللامبالاة والانغلاق على المصالح الفردية، أو من خلال اللجوء إلى الرؤى المثالية أو تبني الاتجاهات الدينيّة المتطرفة، أو الاستغراق في المتع والملذات الترفيهية السطحية (الإدمان وشتى ألوان الانحراف) ما دامت بمنأى عن السياسة ومخاطرها[١٣٥].

وتكمن المعضلة في أن انشغال الشباب بالبحث عن لقمة العيش، وتوفير الحدّ الأدنى من الإشباع لاحتياجات أساسية وأولية وملحة، هو ذريعة وحجة تسوقها أطراف عديدة بما فيهم الشباب أنفسهم لتفسير، أو بالأحرى، لتبرير سلوكهم الانسحابي إزاء مختلف مفردات الحياة السياسية من حرية وديمقراطية ومشاركة (شأنهم شأن الدول النامية التي أخذت بنظرية مقايضة الديمقراطية وحقوق الإنسان بمتطلبات التنمية الاقتصادية). وهو ما يجعل نظرتهم إلى المستقبل قاصرة في تعاطيها مع حقيقة التكامل بين السياسي والاقتصادي، والاعتماد المتبادل بين الديمقراطية والتنمية. وبعبارة أخرى، فإنهم لا يدركون أن ممارسة حقوقهم وأداء أدوارهم على المسرح السياسي في صورة مشاركة فعالة هو شرط سابق وضروري، وقد يكون هو المحدد الحاسم لنيل حقوقهم الأخرى، والتغلب على مشكلاتهم الاقتصادية، وفي مقدمتها البطالة.

إذا كانت بعض الدراسات السابقة لرؤى الشباب العربي للمستقبل التقت حول سمات التشاؤم أو ضعف الأمل بوصفها من الأنماط الأكثر شيوعاً لدى قطاعات الشباب المنتمين إلى جيل العولمة، فإن ذلك يثير مفارقة لافتة إذا ما وضعه المرء في مقارنة مع الجيل السابق الذي عاصر الحصول على الاستقلال في بلداننا

---

(١٣٤) المصدر نفسه، ص ٧٤ ـ ٧٦.

(١٣٥) الحروب، «السياسات العربية والرأي العام العربي: ثقافة الاستهانة وحدود الاستجابة،» ص ٧٢ ـ ٧٤.

العربية، فسادت نظرته إلى المستقبل الأحلام الوردية الكبرى التي أخذت وسائل الإعلام على عاتقها مهمة ترويجها، ورفعتها ثُمّ رددتها في صورة شعارات رنانة، غير أن أياً منها لم يتسن تحقيقه بالفعل على أرض الواقع (الوحدة العربية هي النموذج الفج على التناقض بين المأمول والواقع، والإخفاق والهزيمة في تحويل الحلم إلى حقيقة).

ومما يسترعي النظر أن حالة «الفشل» تلك لم تكن لصيقة بالحكومات الرسمية فقط، وإنما منيت بها أيضاً التنظيمات الحزبية وجماعات المجتمع المدني على مستوى الوطن العربي ككل، فهي بالرغم مما طرحته من رؤى متميزة، لم تستطع أبداً نقل تلك الرؤى إلى حيز التطبيق. ويكفي أن الأحزاب مثلاً اختلفت في ما بينها حول الأهداف المستقبلية، علاوة على البرامج التي وضعتها لشرح كيفية تحقيق تلك الأهداف، بيد أنها بدورها عانت المأساة نفسها، وهي تعثر تلك البرامج، وهو ما تمخض عن عجزها أو تعثرها جميعاً في تحقيق أي من الأهداف المستقبلية التي وضعتها. ولعل هذا التناقض بين القول والعمل هو المتسبب الأول في فقدان الشباب الثقة في الحياة السياسة برمتها.

المستقبل الشخصي بالنسبة إلى الشباب يعني أمرين مترابطين ومتكاملين: الحصول على فرصة العمل، والزواج وتكوين أسرة. والشعور الغالب بخصوص هذين الأمرين لديهم هو القلق، بالنظر إلى ظروف السياق المحيط بهم اقتصادياً، واجتماعياً، وسياسياً. وهنا مكمن الإشكالية، فانهماك الشباب وانشغال أذهانهم بالحاضر أتى على حساب التفكير في المستقبل أو تكوين رؤى محددة تجاهه. فهم على أقصى تقدير لا يهتمون إلا بمستقبلهم المنظور والقريب، بينما يحيط الغموض وعدم الوضوح بالمستقبل البعيد.

وفي ما يتعلق بالمستقبل السياسي العام، فإن لدى الشباب العربي إيماناً بالديمقراطية، ولكنهم يميلون إلى ربطها بمفهوم العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص أكثر من الحرية الفردية[١٣٦]. وليس في هذا التعميم مجافاة لاعتبارات الدقة أو الموضوعية، فقد برهنت نتائج الدراسات السابقة[١٣٧] أن هذه الرؤية لدى الشباب لا

---

(١٣٦) كنعان والمجيدل، «الشباب والمستقبل: صورة المستقبل كما يراها طلبة جامعة دمشق: دراسة ميدانية،» ص ٨٨. يرصد الباحثان دراسات للدكتورة ملكة أبيض عامي ١٩٦٧ و١٩٨٣ حول قيم الشباب في جامعة دمشق وتوصلت إلى النتائج نفسها، ودراسات للدكتور علي وطفة عامي ١٩٩٢ و١٩٩٦.

(١٣٧) انظر: حسن، «قلق المستقبل لدى الشباب المتخرجين من الجامعات،» ص ٨٥.

تختلف باختلاف الجنس (شاباً أو فتاة)، ولا باختلاف المستوى الاقتصادي والاجتماعي (فقيراً أو غنياً)، وهو ما يصدق أيضاً على تداعياتها وما ترتبه من سلوك كرد فعل لدى الشباب. فالصعوبات الناجمة عن فقدان الشعور بالأمان، والتطلع إلى الهجرة إلى الخارج، بوصفها المخرج الوحيد تقريباً للتخلص من المنغصات، والإحباطات، وتحقيق الأهداف الشخصيّة وفي رأسها الاستقرار، كان أيضاً كمسلك جماعي، قاسماً مشتركاً بين قطاعات الشباب، بغض النظر عما بينها من تباينات أو اختلافات، فهي لم تتأثر لا بعامل النوع، ولا بعامل المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي للأسر التي ينتمي إليها هؤلاء.

ومع ذلك، فإنه عند الحديث عن الشباب العربي يتعين على الباحث تحري المزيد من الدقة وتجنب الوقوع في خطأ التعميم، فالمؤكد أن المؤثرات الاجتماعية والثقافية على شباب البلد الواحد لا تسري بالمثل على سائر بلدان الوطن العربي ككل. فوضع بلدان الخليج النفطية مثلاً يختلف عن وضع البلدان غير النفطية، وحالة الدول التي كانت تحت الاستعمار الفرنسي تختلف بلا ريب عن تلك التي خضعت للاستعمار البريطاني. . . إلخ.

إن الإجابات عن آخر الأسئلة الواردة في استمارة الاستبيان تحمل مدلولات غاية في الأهمية لا تحتمل اللبس: فقد كان السؤال حول مدى إيمان الشاب بدوره في بناء مستقبل الوطن العربي، وأتت الأغلبية الغالبة من الإجابات بالإيجاب، وأضاف الكثيرون التأكيد على أهمية هذا الدور وإدراكهم حجم المسؤولية الملقاة على عاتق الشباب لأنهم أكثر فئة معنية ومنوطة به.

بيد أن هذه التأكيدات لم ترد على إطلاقها، فثمة حرص على ربطها بشروط يرتهن بعضها بالشباب أنفسهم، بينما يتوقف أكثرها على الظروف المحيطة بهم. فالشباب لهم دور محوري في بناء المستقبل ولكن بشروط: الوعي، الثقافة، التعليم، الإمكانيات، القدرة على ترتيب الأولويات والإبداع، والعمل. وكُلّ ذلك لن يتسنى لهم من دون أن تضطلع النخب أيضاً بدورها تجاههم، وأن تحسن توظيف قدراتهم من خلال التنشئة والتوعية والتوجيه، والتشجيع، وإتاحة الفرص.

وخلاصة القول: الحديث عن رؤى الشباب لا ينفصل عن فهم علاقتهم بالنخب المسيطرة على مقاليد الأمور: فهذه العلاقة لكي تفتح طريقاً أفضل نحو آفاق المستقبل يجب أن يصبح جوهرها «التمكين».

استمارة استبيان
لقياس رؤى الشباب العربي إلى المستقبل

هذه الاستمارة الهدف منها توضيح وجهة نظرك إزاء المستقبل بعامة، وإزاء موضوع الإصلاح الذي يتردد مؤخراً في كُلّ بلد عربي سواء على المستوى الرسمي أو غير الرسمي بخاصةً، وما تقدمه من إجابات لن تستخدم في غير أغراض البحث العلمي.

الجنسية:

السن:

النوع:

التعليم والشهادات أو الدرجات العلمية الحاصل عليها:

مهنة الوالد:

مهنة الوالدة:

محل الإقامة في الوطن الأصلي:

المهنة أو العمل:

ما هو تعريفك للمستقبل؟

١ ـ العشر سنوات القادمة

٢ ـ القرن القادم

٣ ـ الخمسون سنة القادمة

٤ ـ الأيام القادمة

أيها في نظرك أهم:

الماضي

الحاضر

المستقبل القريب

المستقبل البعيد

ما هي نظرتك إلى المستقبل:

متفائل

متشائم

لا هذا ولا ذاك

لماذا كونت هذه النظرة؟ (نرجو ذكر أكثر من سبب)

١ ـ

٢ ـ

٣ ـ

٤ ـ

ما هو أكثر ما يهمك في مستقبلك الشخصي؟

١ ـ النجاح في الدراسة

٢ ـ الحصول على فرصة عمل

٣ ـ الزواج وتكوين أسرة

٤ ـ مواصلة التعلم

ما هي علاقة مستقبلك الشخصي بمستقبل الوطن العربي وأيهما أهم؟

١ ـ هما الشيء نفسه

٢ ـ مستقبلي الشخصي أولاً.

٣ ـ مستقبل وطني (بلدي) أولاً

٤ ـ مستقبل وطني العربي أولاً.

ما هي في نظرك أهم الفرص المتاحة في المستقبل؟

١ ـ

٢ ـ

٣ ـ

٤ ـ

ما هي في رأيك أخطر التحديات والتهديدات التي تواجه المستقبل؟

١ ـ

٢ ـ

٣ ـ

٤ ـ

أصبح الحديث عن الإصلاح هو حديث الساعة، فما هو معنى الإصلاح كما تراه؟

-

-

ما هي المجالات التي يجب أن تبدأ بها بلادنا العربية عملية الإصلاح (رتبها بحسب أهميتها)؟ :

الإصلاح الاقتصادي

الإصلاح السياسي

الإصلاح الاجتماعي

الإصلاح الثقافي

إصلاح الخطاب الديني

إصلاح أجهزة الإعلام

هل يمكن للإصلاح أن يتم في أحد تلك المجالات فقط من دون المجالات الأخرى؟

نعم

لا

أحياناً

كيف يمكن وضع خطة سليمة للإصلاح؟

-

-

متى يمكن الحكم على سياسات الإصلاح بأنها نجحت؟

-

-

ما هي العوامل المسببة لفشل عملية الإصلاح؟

-

-

هل ترى أن عليك دوراً يمكنك القيام فيه في عملية الإصلاح؟

نعم

لا

ربما

إذا كانت الإجابة نعم، فما هو هذا الدور؟

-

-

وهل ترى أنك قادر على القيام بهذا الدور فعلا بنجاح؟

نعم

لا

ربما

ما هي أهم العوامل التي تشجعك على القيام بهذا الدور؟

-

-

ما هي أشدّ الصعوبات التي قد تواجهها وأنت تقوم بهذا الدور؟

-

-

ما هي الأهداف المستقبلية التي يجب أن يعطيها الحكام العرب أولوية؟

١ ـ الديمقراطية

٢ ـ التنمية الاقتصادية والاجتماعية

٣ ـ بناء القوة العسكرية

٤ ـ تكوين سوق عربية مشتركة

٥ ـ التعليم والبحث العلمي

ما هي المهارات أو العلوم التي قد ترغب شخصياً في دراستها مستقبلاً؟

-

-

هناك خلاف حول دور الخارج (الدول الكبرى) في الإصلاح داخل بلداننا العربية فمع من تقف؟ :

١ ـ فريق يرفض الضغوط التي يمارسها الخارج ويتمسك بالنظم العربية القائمة.

٢ ـ فريق يرفض تدخل الخارج ويؤمن بالتغيير من الداخل.

٣ ـ فريق يقبل الدور الخارجي ويطالب بالإصلاح سلماً وفقا للتطورات الدولية الجارية.

٤ ـ فريق يقبل الدور الخارجي ولا مانع لديه من التدخل الأجنبي في مواجهة النظم التسلطية وإسقاط الحكام المستبدين.

ما حدث في العراق من تعرض للاحتلال الأجنبي ودخول في دائرة العنف:

١ ـ سيتكرر في جميع الدول العربية بالسيناريو نفسه.

٢ ـ سيتكرر في بعض الدول العربية الضعيفة.

٣ ـ سيتكرر في دول عربية ولكن بسيناريو مختلف.

٤ ـ لن يتكرر في أية دولة عربية أخرى.

صف المستقبل العربي بالصفات التالية بحسب ترتيبها في نظرك:

غامض

واضح

مخيف

مطمئن

نهضة وتقدم

جمود وتخلف

أيها يمثل مصدر خطر أكبر على وحدة الوطن العربي؟:

إسرائيل

أمريكا

إيران

الاتحاد الأوروبي

الدول العربية نفسها

هل سمعت بمبادرات للإصلاح اتخذها الخارج؟ مثل ماذا؟

-

-

هل عرفت أن هناك مبادرات إصلاح وضعها الوطن العربي؟ كيف؟

-

-

باعتبارك شاباً، هل تؤمن بأن للشباب دوراً في بناء مستقبل الوطن العربي؟

الفصل الثالث

الشبـاب العربـي بيـن الواقـع والتحديـات المصيريـة

يوسف أحمد(*)

«الشباب العربي بين الواقع والتحديات»، موضوع شائك يعج بإشكاليات متنوعة وتتفرع منها أسئلة مصيرية تتعلق بـ «الهوية» حيناً، والتنوع الحضاري حيناً آخر، وبالخلل الداخلي تارةً والمخاطر الخارجية طوراً، بالتبعية مرة وبالمقاومة مراراً، بالنهوض والتحدي حيناً، وبالاستسلام واليأس والخنوع أحياناً. . .

قائمة كبيرة من التناقضات، تخلق في عقلية الشاب ما يمكن اعتباره «ازدواجية سيكولوجية». . . أو صراعاً داخلياً في غمرة عالم تسكنه التناقضات.

تلك التناقضات التي تمكننا من توجيه قائمة أسئلة مفتوحة: ترى أين موقعنا الآن في الخريطة الدولية؟ وهل صحيح ما يشاع بأن اليأس تغلغل إلى واقعنا؟ أم أن هناك نقاطاً مضيئةً يمكن الاستناد إليها؟ وأين الشباب العربي من القضايا المصيرية؟

أولاً: هجمة شرسة

يعيش الشباب العربي منذُ سنوات طويلة، مشكلات وأزمات مصيرية ومتعددة في ظلّ سياسة أمريكية واضحة ومدروسة تجاه المنطقة، وبخاصة بعد التحول الكبير الذي طرأ غداة انهيار الاتحاد السوفياتي. فكان الحصار الأمريكي للعراق وما سببَّه من مآس تعرض لها الشعب العراقي على مدى أكثر من عشر سنوات، وتلا ذلك دخول القوات الأمريكية وتمركز قواعدها العسكرية في العديد من العواصم العربية، وبخاصة

(*) رئيس اتحاد الشباب الديمقراطي الفلسطيني (أشد) ـ لبنان.

الخليجية لتكون منصة دائمة وحاضرة للتهديد السريع والمباشر لأي بلد عربي يحاول مواجهة المخططات الأمريكية العدوانية في المنطقة. وعلى الرغم من هذه الأحداث، لم تغفل الولايات المتحدة ما كان يجري في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فحاولت انقاذ حليفتها الاستراتيجية «إسرائيل» وسعت إلى توقيع اتفاق أوسلو سعياً إلى إخماد الانتفاضة الشعبية، إلا أن كُلّ أساليب القمع والعدوان الإسرائيلي لم تستطع أن تهزم روح المقاومة لدى الشعب الفلسطيني الذي اكتشف المخططات التوسعية الأمريكية التي تدعي تحقيق السلام في الوقت الذي استفحل فيه العدوان على شعبنا واستمرّ بناءً ومصادرة أراضي المواطنين في الضفة وغزة على مدار أكثر من ٧ سنوات أثناء المفاوضات، وصولاً إلى عام ٢٠٠٠ الذي حدثت فيه الانتكاسة للمشروع الصهيوني، فكان تاريخ ٢٥ أيار/ مايو نهاية الفكرة التوسعية الصهيونية، وكان الاندحار الإسرائيلي من جنوب لبنان تحت ضربات المقاومة وتضحياتها على مدار أكثر من ٢٠ عاماً، الأمر الذي عزز من فكرة المقاومة وهزم المشاريع الاستسلامية. وكان لهذا الانتصار تداعياته الكبيرة على المستوى العالمي والعربي والفلسطيني، حتّى جاءت زيارة المجرم شارون للحرم القدسي الشريف بتاريخ ٢٨ أيلول/ سبتمبر والتي مثلث الشرارة لإعادة تجدد الانتفاضة الفلسطينية نتيجة الخيبة الواسعة التي تولدت لدى الشعب الفلسطيني من نتائج الاتفاقات الموقعة مع «إسرائيل»، وبخاصة اتفاق اوسلو وملحقاته حيثُ جاءت التطبيقات الميدانية على الأرض لتؤكد عجزها عن توفير الأمن والاستقرار للفلسطينيين وعدم قدرتها على تحقيق السلام الشامل والمتوازن الذي يطمح إليه الفلسطينيون.

وفي ظلّ زخم الانتفاضة وعنفوانها وامتدادها إلى جميع الأراضي الفلسطينية، حدث الزلزال الكبير المتمثل بأحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ وما أحدثه من متغيرات كبيرة لم تقتصر تداعياتها على الولايات المتحدة، بل تعدت حدودها لتترك تأثيرها في العالم بأسره. ومن هنا بدأت إسرائيل تحاول استغلال هذا الحدث لتزيد من وحشيتها وغطرستها وعدوانها على الشعب الفلسطيني، مستغلة الوضع العالمي بحجة مكافحة الإرهاب، في محاولة لضرب قوى المقاومة الفلسطينية وكبح جماح الانتفاضة وكسر إرادة الشعب الفلسطيني ودفعه للاستسلام والرضوخ. ولم يقتصر الأمر على هذا الحدّ، بل حاولت الولايات المتحدة وإسرائيل محاصرة المقاومة الفلسطينية عالمياً، وضغطت باتجاه وضعها على لائحة الإرهاب عالمياً، وواصلت ضغطها على الدول العربية، وبخاصة سوريا ولبنان لمحاصرة المقاومة وضرب كُلّ قوى الممانعة، وامتد عدوانها إلى العراق من خلال الغزو الأمريكي البريطاني على الأراضي العراقية بحجة تدمير أسلحة الدمار الشامل، وتوفير الديمقراطية للشعب العراقي، ثُمّ راحت ترفع من وتيرة التهديدات على لبنان وسوريا في ظلّ أزمتها التي لا تزال تعيشها

في العراق بسبب الخسائر التي تتكبدها، وفقدانها السيطرة على الأمور، مستغلة في هذا الوقت الأحداث الأخيرة التي وقعت في لبنان لتعزز ضغوطها في محاولة للهروب من مأزقها، وحرصاً على حليفتها «إسرائيل» التي أجبرت على الانسحاب من قطاع غزة بفعل مقاومة الشعب الفلسطيني والتي ترى في صمود وممانعة قوى الصمود والمقاومة في سوريا ولبنان وفلسطين والعراق خطورة على مشروعها العدواني التوسعي في المنطقة.

ثانياً: الواقع الشبابي

إن هذه الظروف التي عاشتها منطقتنا العربية على مدى أكثر من خمسة عشر عاماً، تستدعي التوقف عند تفاعل الشباب العربي مع كُلّ هذه الأحداث والمتغيرات، وإذا كان الشباب هو القلب النابض لأي مجتمع، والعنصر المحرك والمحور الذي تتحرك في إطاره أية ظواهر تغييريه، ثورية أكانت أم تحررية، فما هو واقعه اليوم؟ وبأية ظروف يعيش؟ وكيف تعاطى الشباب العربي مع كُلّ هذه الأحداث والمتغيرات التي طرأت على المنطقة؟

قبل أن ندخل في عملية تقييم دور وأداء الشباب العربي، لا بُدَّ من الإشارة إلى الظروف والواقع الصعب الذي تعيشه هذه الفئة في المجتمعات العربية. ومما لا شكّ فيه أن حالة الانقسام والتفكك السياسي لم تشكل عاملاً مساعداً لدور فاعل ولعمل شبابي عربي مشترك، إضافة إلى التبعية الاقتصادية للسوق العربية وبقائها تحت رحمة الدول الكبرى التي تريد الإمساك بزمام الأمور لتكون المجتمعات العربية تحت رحمتها بشكل دائم، ما يقيد التطور العربي ويمنع تنامي قدراته الصناعية والعلمية والثقافية. وما يزيد الطين بلة أيضاً، غياب الديمقراطية في غالبية المجتمعات العربية، وتسلط الأنظمة على شعوبها، وتقييد الحريات العامة سواء الإعلامية أو حرية الرأي والتعبير والفكر، وتفشي الفساد داخل المؤسسات، وفقدان الثقة ما بين الشعوب وأنظمتها التي «تغرد خارج سرب الشعوب» وبعيداً عن طموحات شعوبها وأملها في تطوير ذاتها وبناء مجتمعاتها والحفاظ على مصالحها.

هذا الواقع العربي المتشرذم، فضلاً عما تعانيه أحزابنا العربية على مختلف اتجاهاتها من غياب الديمقراطية داخلها وعدم منح الشباب الدور وإعطائهم الفرصة للعب دور متقدم في رسم سياساتها والتفاعل مع برامجها، وتبعية بعض الأحزاب للأنظمة والحكام، كُلّ ذلك يؤدي إلى شلل الحركة الشبابية، أو تناغمها مع إيقاع الأنظمة.

وهنا لا بُدَّ من القول إنّه حتّى يتسنى للشباب أن يعبر عن آرائه وقناعاته بوضوح

وجرأة من موقع الاختلاف مع مواقف الأنظمة الرسمية، يفترض وجود الديمقراطية التي من خلالها يمكن الحديث عن مشاركة جادة لكُلّ قوى المجتمع بمن فيهم الشباب، تحقيقاً لرغباتهم وقناعاتهم.

ثالثاً: الشباب والصراع العربي ـ الإسرائيلي

فلا بُدَّ من التطرق أولاً إلى دور الشباب الفلسطيني وتفاعله مع قضيته الوطنية وصراعه الطويل مع الاحتلال. وهنا لا نستطيع إغفال المسيرة النضالية الطويلة للشباب الفلسطيني في إطار مواجهة المشروع الصهيوني. وتكاد تكون التجربة الفلسطينية أغنى تجربة نضالية ثورية/ تحررية في رفض الأمر الواقع والإصرار على تغييره، وتؤشر هذه التجربة على أن قطاع الشباب كان متقدماً على بقية التجارب، لجهة طول فترتها الزمنية. فمن خلال قطاع الشباب والطلبة انطلقت شرارة النضال الأولى عبر مجموعات منظمة من الطلبة الفلسطينيين الذين بادروا إلى تأسيس الخلايا الثورية للمنظمات الفدائية الفلسطينية بدءاً من عام ١٩٦٥. وكان لاتحاد الطلبة الفلسطينيين دور مهم في رفد مئات الطلبة إلى ساحات المواجهة ضدّ الاحتلال الإسرائيلي، وكذلك نجد أن العديد من قادة الحركة الوطنية الفلسطينية أو منْ هم اليوم في مواقع القيادة الفلسطينية في الأحزاب وغيرها، كانوا أعضاء قياديين في اتحاد الطلبة والحركة الطلابية الفلسطينية.

ولنا في تجربة الانتفاضة الفلسطينية الكبرى دليل ساطع على الدور الريادي للشباب الفلسطيني، حيثُ استطاعت الحركة الشبابية والطلابية أن تفرض نفسها في المواجهات مع قوات الاحتلال، كما لعبت الجامعات الفلسطينية والمدارس دوراً بارزاً في تشكيل صيغ وأدوات النضال الجماهيري الأكثر تنظيماً ٠ وتحولت الجامعات ودور العلم إلى حاضنات للمقاومة ومدارس وطنية أشبه ما تكون بمراكز تخطيط وتنفيذ المهمات باتجاه الاحتلال.

أما على مستوى الانتفاضة الحالية، انتفاضة الحرية والاستقلال، فإن دور القطاع الشبابي والطلابي الفلسطيني يبدو ملموساً لناحية المشاركة الفاعلة في فعاليات الانتفاضة بوتيرة متصاعدة عن الانتفاضة السابقة، ويلاحظ من خلال التدقيق في حجم الإصابات، سواء الشهداء أو الجرحى أن الحجم الأكبر منهم هو من فئات عمرية شابة، بل إن غالبية الشهداء والجرحى هم من فئات عمريه تقل عن ٣٠ عاماً. وبحسب إحصاءات المركز الوطني للمعلومات في نيسان/ أبريل ٢٠٠٤، هناك ٦٧٩ شهيداً من طلبة الجامعات والمدارس الفلسطينية و٢٢٠ شهيداً من الحركة الرياضية، وبلغ عدد المعتقلين من طلبة المدارس والجامعات حتّى نهاية تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٥ (١٣٨٩) طالباً وطالبة. وارتفاع عدد الشهداء والمعتقلين من الشباب والطلبة

ناتج من التركيز المتعمد من قبل قوات الاحتلال على هذه الفئة خصوصاً القيادات الشابة. فخلال الانتفاضة الأولى كانت الاستراتيجية العسكرية المتبعة من قبل الإسرائيليين تعتمد بشكل رئيسي على النظرية الشهيرة لرئيس الوزراء الإسرائيلي السابق «رابين» المعروفة بنظرية تكسير عظام الانتفاضة، فيما الاستراتيجية الحالية تعتمد على إطلاق الرصاص الحيّ بقصد إيقاع أكبر عدد ممكن من الإصابات في صفوف الشباب الذين يشكلون أعمدة المجتمع الفلسطيني وخميرته المستقبلية.

وليس بعيداً عن فلسطين، فإن للشباب اللبناني أيضاً دوراً رائداً في عملية الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي الذي هزم بفعل المقاومة وصمود الشعب اللبناني أمام الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على الأراضي اللبنانية. وعلى مدى أكثر من ٢٠ عاماً من الاحتلال قاوم الشباب اللبناني الاحتلال بمختلف الأشكال النضالية وسبل المقاومة، وقد انخرط المئات من الشباب والطلبة الجامعيين في صفوف المقاومة، وتصدروا المواجهات وسقط منهم المئات من الشهداء والجرحى والمعتقلين.

كما تفاعل الشباب في لبنان بطرق وأساليب مختلفة في دعم الانتفاضة الفلسطينية والمقاومة ومواجهة الاحتلال من خلال الفعاليات التضامنية الطلابية في الجامعات والمدارس، والقيام بحملات التبرع لدعم صمود المقاومة والأهالي. ولا ننسى دور الشباب اللبناني وكيفية تحديه الإجراءات الإسرائيلية في بلدة «أرنون» في جنوب لبنان التي بقيت محاصرة فترةً طويلة ولم يفكّ الحصار عنها إلا بعد أن قام الشباب اللبناني باقتلاع الأسلاك الشائكة في محيط البلدة تحت الرصاص الإسرائيلي، حيثُ شكل هذا التحدي بداية الاندحار للقوات الإسرائيلية عن الجنوب اللبناني.

كما برزت أهمية وحيوية دور الشباب اللبناني، وبخاصة في ظلّ التطورات والظروف المستجدة التي يعيشها لبنان، وعبر عن رفضه التدخلات الأمريكية والأجنبية التي تحاول التدخل في شؤونه الداخلية بهدف فرض الوصاية عليه خدمةً لمصالحها وسياساتها الاستعمارية.

رابعاً: ردود فعل وتعاطف

أما على المستوى العربي وكيفية تعاطي الشباب في الدول العربية مع تطورات وأحداث الصراع العربي ـ الإسرائيلي سواءٌ في فلسطين أو لبنان، فإنه بالرغم من الضغط الأمريكي على الأنظمة العربية ودفعها إلى قمع شعوبها، إلا أن إرادة التحدي والعنفوان كانت متغلغلة في صفوف الشباب والطلبة العرب الذين رفضوا كُلّ الاعتداءات وأشكال العدوان الذي يمارسه العدو الإسرائيلي والغطرسة الأمريكية على

دول المنطقة، فانتفض الشباب والطلبة العرب في مختلف الدول للتعبير عن وقوفهم إلى جانب المقاومة ودعمهم لها، وعبروا عن ذلك سواءٌ من خلال التظاهرات التي انطلقت في معظم شوارع العواصم العربية وفي الجامعات والمدارس لتؤكد عزم الشباب على تحدي القهر الصهيوني الأمريكي أو عبر تطويق معظم السفارات الأمريكية في الوطن العربي بالحشود والجماهير الشبابية والهتافات المؤيدة للمقاومة التي تندد بالغطرسة الأمريكية، وقد سقط شهداء وجرحى من الطلبة العرب برصاص الأنظمة العربية التي لا تريد إغضاب أمريكا، ولا تكترث بشعوبها ومصالح مجتمعاتها وبالبعد القومي الذي يتحركون من خلاله. ونذكر هنا على سبيل المثال لا الحصر سقوط الشهيد الشاب البحريني محمّد جمعة الشاخوري الذي استشهد خلال مسيرة تضامنية مع الشعب الفلسطيني في البحرين أمام السفارة الأمريكية في عام ٢٠٠٢.

خامساً: ما هو المطلوب؟

وبالرغم من كُلّ ذلك وكُلّ تلك الظروف، فإن ذلك لا يعفي الشباب العربي من مسؤولياته والمهمات الملقاة على عاتقه، فإذا ما نظرنا إلى تحرك الشباب العربي وتفاعله مع كُلّ الأحداث، فإننا نرى أن التحرك غالباً ما كان يحدث كردة فعل عاطفية حيثُ يتنامى ويعلو الصوت الشبابي عند حدوث مجزرة أو عند مشهد عدواني بشع. وعلى الرغم من إقامة العديد من الفعاليات والمخيمات الشبابية التي جمعت الشباب والطلبة العرب من مختلف الدول، إلا أن هذه الفعاليات التضامنية المشتركة لم يستفد منها بالشكل الصحيح لأنها كانت تفتقد الرؤية وآليات التنفيذ والمتابعة، والبرنامج الذي يجب أن يحمله الشباب كُلّ من موقعه، ولذلك نجد أن كُلّ النقاشات والاقتراحات والتوصيات الناتجة منها لم تأخذ طريقها إلى التنفيذ والاستمرارية.

وبناء عليه، فإن الطريقة السابقة في أداء الشباب العربي على مستوى التحديات التي واجهتها المنطقة وما زالت، باتت تستدعي وقفة جادة ومسؤولة، وبخاصة مع استفحال الهجمة الأمريكية على منطقتنا واستمرار احتلالها العراق والتهديد المستمر لسوريا لدفعها إلى التخلي عن دورها العربي والقومي، إضافة إلى استمرار احتلال الأراضي الفلسطينية وبناء جدار الفصل العنصري.

كُلّ ذلك يدعونا إلى البحث والتفكير في أسباب الخلل وسبل المعالجة وأدوات تطوير أداء ودور الشباب العربي على مختلف الصُعد، وفي مختلف القضايا سواءٌ الداخلية أو الخارجية.

والنقطة الأولى التي يجب أن ننطلق منها، هي أهمية العمل على توعية الشباب العربي لأهمية دوره الحيوي في مختلف القضايا والمجالات السياسية والاقتصادية

والاجتماعية والتنموية التي تقع على عاتقه في عملية البناء والتطوير، حيثُ من البديهي الافتراض أن التقدم الاقتصادي والتنموي مستحيل من دون تقدم علمي، وعقول الشباب النيرة وطاقتهم الاقتصادية هي التي توفر القاعدة العلمية للتقدم الاقتصادي والتنموي وتشكل سنداً مهماً في تعزيز الأداء التنموي، ذلك أنّها قوة دافعة نحو التطور والولوج إلى طموحات الشعب العربي. ولذا ينبغي الاهتمام بهذه الناحية وأثرها في إرساء دعائم علمية وتنموية شاملة من خلال محاربة الجهل والأمية في صفوف الشباب وتعميق الوعي ونشر الثقافة والمعرفة لديه. وحين يعي الشباب أهمية دوره ويفسح المجال أمامه، فمن المؤكد أنّه سوف يقدم ويدفع بكل إمكانياته وطاقاته الكبيرة والغنية ويكون عنصراً فاعلاً في مختلف المجالات.

ولكن هذا الدور الذي نطمح إليه لا يمكن الشباب أن يحصل عليه في ظلّ واقع أنظمتنا وحكوماتنا التي تفتقر إلى الديمقراطية والرؤية المستقبلية وتخشى من إدخال عنصر الشباب إلى المؤسسات الرسمية خوفاً من اندفاعه وحيويته.

ومن هنا لا بُدَّ للشباب العربي من أن يناضل بنفسه للوصول إلى هذا الدور والمكانة واحتلال المكان المتقدم، وأن يسعى بكل الوسائل الديمقراطية ليفرض على الأنظمة والحكومات حقه في الحصول على الحقوق المشروعة التي تخوله أن يكون عنصراً فاعلاً ومؤثراً في رسم سياسات الدول والمشاركة في مختلف القرارات.

وإذا ما نظرنا اليوم إلى واقع الشباب في الوطن العربي ودوره في المؤسسات الرسمية، نراه يكاد يكون غائباً، ومثال ذلك نسبة الشباب في البرلمانات العربية التي لا تتعدى ٥ في المئة في أحسن أحوالها.

وهذا يؤكّد ضرورة النضال المستمر من أجل الديمقراطية في وطننا العربي وإسقاط كل القوانين المقيدة للحريات، وإطلاق الحريات العامة، وبخاصة حرية الرأي والتعبير والحق في التنظيم السياسي والنقابي، والتربية على القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، وتأكيد حقّ الفئات المهمشة في المشاركة وفي مقدمتها «الشباب». وهنا لا بُدَّ من الإشارة إلى أن مسؤولية إعاقة الديمقراطية في الوطن العربي لا تقع على عاتق الأنظمة فحسب، بل تتحمل الأحزاب والقوى السياسية أيضاً جانباً من المسؤولية بعدم إشاعتها الديمقراطية داخل تنظيماتها وهيئاتها السياسية والاجتماعية.

ولكن يجب علينا أن نكون حذرين من الانزلاق والوقوع في فخّ «الديمقراطية» الأمريكية المزيفة التي تحاول الولايات المتحدة فرضها على منطقتنا من أجل أن يكون وطننا العربي سوقاً استهلاكياً لثقافتها ومفاهيمها وسياستها وللتطبيع من أجل حماية مصالحها وأطماعها. وبالتالي علينا أن نمارس نضالنا من أجل الديمقراطية وفقاً

لمصالحنا وبإرادتنا الذاتية التي يجب أن تقترن بالوعي والثقافة بين فئة الشباب، وبخاصة في ظلّ نظام العولمة الجديد والمتوحش، وفي ظلّ التطورات التكنولوجية والعلمية وعالم الانترنت والفضائيات والبرامج الموجهة إلى شبابنا في الدول العربية، والتي تهدف بمعظمها إلى تغيير مفاهيم الشباب ونظرتهم إلى عملية الصراع مع العدو الإسرائيلي، وإلى الأفكار والمفاهيم الأمريكية والغربية التي تتناقض كلياً مع المفاهيم العربية والقومية، ما يهدد الشباب العربي بأزمات جديدة من جراء هذا المدّ العولمي.

وهذا ما يجب أن ندركه من خلال العمل على تحصين أنفسنا وتعزيز الثقافة الوطنية والديمقراطية والقومية العربية لدى الشباب ودعم ثقافة الممانعة والمقاومة. وهذه مهمة تقع على عاتق القوى والمنظمات الشبابية والطلابية ومختلف الهيئات ومؤسسات المجتمع المدني التي يجب أن تتوجه إلى الشباب والطلبة في المدارس والجامعات ومختلف أماكن العمل من خلال اللقاءات والحوارات والندوات والمؤتمرات والوسائل الإعلامية المتنوعة بهدف نشر الوعي والمفاهيم السليمة لحماية الشباب من الوقوع في فخّ المفاهيم والأفكار الخاطئة، وتعزيز ثقافة المقاومة عندهم ودفعهم إلى أخذ دورهم الريادي والمتقدم في مختلف المجالات.

سادساً: لوبي شبابي وقوى ضغط

وهنا ينبغي أن يكون للشباب الدور الفاعل والمؤثر في عملية الضغط على الأنظمة العربية لتفك أسرها وتكسر قيدها الذي كبلت نفسها فيه وباتت مرهونة اقتصادياً وسياسياً وتتأثر بالضغوط الخارجية التي جعلتها أسيرة مصالحها وأطماعها في مواجهة شعوبها.

وهذا الواقع السيئ الذي وضعت الأنظمة نفسها فيه لا يمكن الشباب العربي القبول به أو التعايش معه والرضوخ لنتائجه وتداعياته التي لم تقتصر على الحكام الذين يخافون على مناصبهم، لكن تداعيات هذه السياسات الخاطئة وصلت إلى كُلّ بيت وفرد في وطننا العربي.

وأساليب المواجهة لكُلّ هذه الضغوط متنوعة ومتعددة، وهي تبدأ أولاً بالنضال لتعزيز الديمقراطية داخل مجتمعاتنا ومؤسساتنا الرسمية والحزبية والأهلية حتّى نكون قادرين على صياغة برامج تحمي مصالحنا وتضع الخطط الكفيلة لمواجهة كُلّ الأخطار المحدقة بالمنطقة. ولا يتأتى ذلك إلا عبر تعزيز روح التضامن والتعاون العربي على مختلف المستويات السياسية والاقتصادية وغيرها من أجل صياغة البرامج الشبابية التي تتلاءم والظروف التي تعيشها المنطقة وتحدياتها، وأن تكون هناك رؤية شبابية واضحة

لدور الشباب واستمرارية عطائه بعيداً عن ردة الفعل العاطفية أو الاستخدامية سواء عبر الحكومات أو الأحزاب.

ولا ننسى في هذا الميدان، الإشارة إلى الدور الاجتماعي الذي يحتم على الشباب العربي الانخراط اليومي في النضال من أجل قضاياه الحياتية، وفي رأسها مكافحة الفساد وآفتا البطالة والهجرة. وكُلّ ذلك لا يتأتى إلا من خلال تكثيف الجهود في القطر الواحد ومنه إلى نطاق أرحب في الوطن العربي ككل.

وهنا يؤدي الإعلام ووسائله الجماهيرية المتعددة دوراً استراتيجياً في توعية شريان الأمة الحيوي (أعني الشباب) على الأخطار المحدقة خصوصاً في ظلّ انتشار العولمة وما تفرضه علينا من مفاهيم وأطر (عمادها الانترنت والتكنولوجيا الحديثة التي تحتكرها دول الشمال (أمريكا خصوصاً). وهذا يتطلب أيضاً خلق (لوبي شبابي عربي) تتكاتف عناصره في رفد الثقافة العربية بما تحمله من تراث وحضارة وقيم، بمعطيات العلم الحديث، ومواجهة في الآن نفسه القذف الإعلامي الأمريكي المتحيز لصالح تفتيت المجزأ في المنطقة، وقيام نظام شرق أوسطي جديد تهيمن عليه الصهيونية والإمبريالية الأمريكية.

وفي هذا المجال، فإن القوى الشبابية والطلابية العربية مطالبة بالتحرك تجاه وزراء التربية والتعليم العرب من أجل الاهتمام بمسألة الوعي القومي الوحدوي في البرامج التعليمية بما يوجه التنشئة العلمية والوطنية لخدمة هذا الهدف ولصيانة الثقافة من مخاطر التغريب والاستلاب، والتصدي لمحاولات تغيير مناهج التعليم وحرفها لصالح التطبيع مع العدو الإسرائيلي، وتغذية الذاكرة لدى الشباب والطلبة، ومعرفة وتأكيد حقائق التاريخ والجغرافيا وكُلّ ما يتعلق بالقضايا الوطنية والقومية.

سابعاً: الاستنهاض وسبل المواجهة ودور الاتحادات الشبابية

ولا بُدَّ من إعادة الاعتبار لحركة الشارع العربي، وهنا تقع على عاتق الشباب مسؤولية كبيرة في استنهاضه وإعادة النبض والروح إليه، ليكون داعماً ومسانداً للنضال الفلسطيني ورافعاً الصوت في وجه الإجرام الصهيوني والعدوان الأمريكي على العراق والتهديد المتواصل لدول المنطقة، وكذلك الوقوف إلى جانب الشباب والطلبة الفلسطينيين في صراعهم مع الاحتلال من خلال دعم مسيرتهم النضالية، ولا سيما عبر مساعدتهم على تحصيل العلم من خلال توفير المنح الجامعية في الجامعات العربية، ودعم مؤسساتهم التربوية في فلسطين التي تتعرض للعدوان المستمر من قبل الاحتلال الإسرائيلي، حيثُ أورد التقرير الصادر عن مركز

المعلومات الوطني الفلسطيني أن عدد المدارس والجامعات التي أغلقت من قبل الاحتلال الإسرائيلي كان ١٢ مدرسة وجامعة حتّى ١٥/ ١٠/ ٢٠٠٥، وتم قصف ٣١٦ مدرسة ومكاتب تربية وتعليم وجامعة. هذا الواقع يستدعي توفير كُلّ مقومات الدعم والصمود ليتمكن الشعب الفلسطيني والطلبة الفلسطينيون من الصمود ومواجهة المخططات الإسرائيلية العدوانية، وأن نضغط على الحكومات العربية التي ابتعدت كثيراً عن القضية الفلسطينية وغرقت في بحر الضغوط الأمريكية، وأن ندفع حكوماتنا إلى رفض الإملاءات الأمريكية التي تريد عزل العرب عن قضيتهم المركزية، وتتحرك تجاه المجتمع الدولي لوقف سياسة الكيل بمكيالين في تعاطيه مع القرارات الدولية، وبخاصة المتعلقة بالقضية الفلسطينية وبالحقوق العربية المغتصبة.

عليه، يجب التشديد على أن مواجهة المشاريع والمخططات التي تستهدفنا باتت تتطلب تضافر كُلّ جهود قوى وفئات شعوبنا، ولا سيما الشباب، وهنا لا بُدَّ من الحديث عن دور الأطر والاتحادات الشبابية والطلابية العربية، ولا سيما اتحاد الشباب العربي الذي يضم في صفوفه المنظمات الشبابية العربية من مختلف أرجاء الوطن العربي، ويمتلك تجربة شبابية غنية وواسعة منذ تأسيسه في عام ١٩٧٤، وقد أدّى دوراً بارزاً على مدار السنوات الماضية وتفاعل مع مختلف الأحداث والتطورات والتحديات التي واجهتها المنطقة، سواءٌ على مستوى القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الإسرائيلي، وفي العديد من المحطات المفصلية التي عاشتها المنطقة. وقد سعى الاتحاد من خلال نشاطاته المتنوعة إلى إبراز دور الشباب العربي وارتباطه بحقوقه وبقضاياه القومية، كما سعى إلى التواصل والحوار مع الشباب العالمي ونجح بتعزيز العلاقات الشبابية العربية ـ الأوروبية التي رسخها من خلال العديد من المؤتمرات والفعاليات الشبابية المشتركة التي تمّ تنظيمها في الوطن العربي، وفي العديد من العواصم الأوروبية من أجل إبراز قضاياه وهمومه وحقه في استرجاع حقوقه العربية وأراضيه المحتلة.

وهنا أيضاً لا نستطيع إغفال المسيرة النضالية الطويلة للاتحاد العام للطلبة العرب الذي له أهمية كبيرة ودور رائد وحيوي من خلال تفاعله مع مختلف الاتحادات والمنظمات الطلابية العربية، والذي عبر عن عمق ارتباطه بالقضايا العربية والقومية، وسعى بجهوده لتفعيل دور الطلبة العرب وتفاعلهم مع مختلف التحديات والمؤامرات التي تستهدف أمتنا العربية.

إضافةً إلى ذلك، نشأت أطر وهيئات شبابية عربية أخرى مع نهاية الثمانينيات، وبمبادرة من المؤتمر القومي العربي الأول، انعقد مخيم الشباب القومي العربي الأول

في لبنان عام ١٩٩٠، وهدفت فكرة إقامته إلى تحقيق التعاون والتفاعل بين الشباب العربي، وتعزيز الصلات الثقافية والفكرية، وتنمية الوعي العربي على قاعدة الانتماء القومي. وقد نجح المؤتمر بإبقاء رعاية هذه التجربة الشبابية القومية، وتحويل المخيم إلى صيغة مؤسسة لها هيئاتها ونظامها، وحافظ المخيم على دورية انعقاده في العديد من الدول العربية، ووصل عدد دورات انعقاده إلى خمس عشرة دورة حتّى عام ٢٠٠٥.

وهناك تجربة شبيهة بادر إليها مؤتمر الأحزاب العربية الذي سعى إلى توحيد الشباب العربي من مختلف الأحزاب القومية واليسارية والإسلامية في مخيم شبابي أطلقت عليه تسمية «مخيم شباب الأحزاب العربية» وهدف إلى توحيد جهود الشباب العربي، وتفعيل دوره، بما يخدم المصالح الوطنية والقومية. وقد انعقد المخيم على مدى دورتين، آخرهما في سوريا عام ٢٠٠٢.

وتأتي أهمية هذه المبادرة... كونها شكّلت عاملاً مشجّعاً للشباب العربي على الانخراط في الأحزاب العربية، بعدما سيطر عليه شعور الاحباط، وحادَ عن النشاط السياسي...، ويعود سبب ذلك إلى طبيعة الأحزاب وبرامجها الموجهة إلى الشباب، تلك البرامج التي لا تعطي الاهتمام المطلوب بالشباب أو أن خطابها السياسي لا يشكل عامل جذب له... ما يستدعي إعادة النظر في البرامج لجهة دراسة كيفية تفعيل الطاقات الشبابية وجذبها للعمل داخل الأحزاب وفتح الآفاق للإبداع وإطلاقً الطاقات والتقدم في الحياة الحزبية من دون عقبات، وإعطاء الحقّ الكامل في المناقشة وإبداء الرأي والمشاركة في صناعة القرار والتفاعل والتقرير في قضايا المجتمع.

ولهذا ينبغي على الأحزاب السياسية أن تدرك أهمية عنصر الشباب في الحياة السياسية لأن الشباب هو طاقة بشرية تختزن الكثير من عناصر القوة والتغيير، والحزب الذي لا يضم في صفوفه الشباب ولا يحوز على ثقتهم سيتحول إلى حزب ضعيف ومترهل، والحزب الذي ينجح بإشراك العناصر الشابة في هيئاته يستطيع أن يتقدم بقوة وثبات لتحقيق أهدافه سواءٌ الوطنية التحررية أو الاجتماعية.

وبكل تأكيد، فإن هذه الفعاليات الشبابية التي استطاعت أن تجمع الشباب العربي من مختلف الاتجاهات السياسية والفكرية لهي نتيجة تجارب مهمة وضرورية ينبغي الحفاظ عليها وعلى استمراريتها لأهميتها في تعزيز التواصل وخلق مساحات للحوار وتبادل الآراء والأفكار والتفاعل بين الشباب في مختلف همومهم وقضاياهم الوطنية والقومية، وتعزيز روح التضامن والعمل المشترك، وغرس القيم

الديمقراطية لدى الشباب من خلال تكريس تقاليد النقاش والحوار الحرّ والديمقراطي الذي من شأنه أنْ يعزز الديمقراطية داخل الأطر والمنظمات الشبابية وفي بنية المجتمع ككل.

واليوم وفي ظلّ التطورات الخطيرة التي تمرّ فيها منطقتنا، فإن ذلك يستدعي استنهاض وتفعيل مختف الاتحادات والأطر الشبابية والطلابية العربية لتكون على قدر من المسؤولية والوعي بالمهمات الملقاة على عاتقها والدور المحوري الذي يجب أن تؤديه في عملية التأطير والتوجيه للشباب العربي، وإكساب الشباب الوعي السياسي من خلال التربية السياسية الوطنية والقومية التي تحصنه وتعزز روح الانتماء إلى قضاياه على الصعيدين القومي والوطني وتمكنه من مواجهة مختلف الأخطار والتحديات الداخلية والمؤامرات الخارجية التي تستهدف سيادة واستقرار دول المنطقة، وذلك من خلال وضع الخطط والبرامج وصياغة المهمات ومتابعة تنفيذها ميدانياً على مختلف الصُعد الثقافية والإعلامية والجماهيرية وغيرها.

هذا إضافةً إلى عملية التواصل مع العالم والمؤسسات والمنظمات الشبابية والطلابية ومختلف هيئات ومؤسسات المجتمع الدولي، والعمل على فضح السياسات الأمريكية العدوانية والاستعمارية ومحاولات تشويه الحقائق، وتعاطيها مع الوطن العربي والادعاء بأنها تسعى إلى تعميم الديمقراطية وحقوق الإنسان، في وقت تعدّ هي نفسها أكبر منتهك للقرارات الدولية وشرعة حقوق الإنسان، وتستخدم كُلّ الأسلحة المحرمة دولياً في عدوانها على الشعب العراقي ودعمها اللامحدود للإرهاب الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني.

ثامناً: مقاومة التطبيع وتفعيل المقاطعة

وكذلك لا بُدَّ من الضغط على الأنظمة التي لها علاقات مع العدو الإسرائيلي لقطعها وعدم السماح لأي نظام عربي بالتقدم بأي خطوة تطبيعية مع العدو الإسرائيلي الذي أعلن أكثر من مسؤول إسرائيلي فيه أن هناك أكثر من عشر دول عربية وإسلامية مستعدة لفتح علاقات دبلوماسية واقتصادية معه، والهاجس الإسرائيلي اليوم لم يعد مجرد انتزاع الاعتراف السياسي فحسب، بل تعدى ذلك إلى هدف الوصول إلى قبوله كجزء أساسي في المنطقة، وفتح الحدود العربية المغلقة بوجهه، وإلغاء كُلّ أشكال المقاطعة وإحداث التحول في الفكر العربي لتغيير نظرته السياسية والفكرية إلى الكيان الصهيوني.

وهنا تؤدي الولايات المتحدة الأمريكية دوراً كبيراً في الضغط على الأنظمة

العربية لفك العزلة عن العدو الإسرائيلي من أجل إحكام هيمنتها وسيطرتها على دول المنطقة ومحو الفكر الثوري والقومي، وصولاً إلى تطويع العقول العربية وإضعاف الشخصيّة العربية نفسياً ليتسنى السيطرة عليها وتطبيعها على نمط ثقافي تربوي يخدم تطلعات الولايات المتحدة وأطماعها ومصالحها في المنطقة. وهنا يتحمل الشباب العربي مسؤولية كبيرة في مواجهة هذه المخططات الاستعمارية ومحاولات الغزو الاقتصادي والثقافي.

لذلك يجب العمل على مواجهة هذه التحديات من خلال توعية الشباب العربي المستهدف من الإعلام الغربي الذي يهدف إلى تهشيم كل الحدود والقيم الأخلاقية والثقافية الوطنية والقومية وتوعية شعوبنا بخطورة المخطط الأمريكي الصهيوني على مستقبل المنطقة والتداعيات الخطيرة التي يفرضها هذا الغزو الاستعماري، والعمل على وقف أية خطوة تطبيعية، وأن نعطي الاهتمام للمقاطعة الاقتصادية للبضائع والمنتوجات الإسرائيلية والشركات المشتركة في رؤوس أموال معها.

وكذلك يجب مقاطعة الشركات الأمريكية لتكون أداة ضغط على الولايات المتحدة لوقف دعمها للإرهاب الإسرائيلي، وهنا لا بُدَّ من التنويه بمدى فعالية المقاطعة الاقتصادية التي أثبتت جدواها، خاصة مع بدايات الانتفاضة الفلسطينية في عام ٢٠٠٠ حيثُ شملت جميع المأكولات والصناعات الأمريكية، وتأثرت من الحملة كبرى الشركات الأمريكية التي لها وزنها وثقلها في السياسة الخارجية الأمريكية. وقد كشف حجم تأثير المقاطعة الاقتصادية التقرير الذي أصدره المجلس القومي الأمريكي حول العلاقات الأمريكية ـ العربية الذي اعترف بفشل الجهود الأمريكية لوقف المقاطعة الاقتصادية الرسمية والشعبية التي إذا ما استمرّت فإنها تشكل تهديداً للمصالح الأمريكية في المنطقة وبخاصة على المدى البعيد. وقد أظهر التقرير أن مقاطعة المواطنين العرب للمطاعم والوجبات الأمريكية قد خفضتْ نسبة المبيعات إلى ٤٠ في المئة خلال العام الأول من الانتفاضة الفلسطينية.

وهذا ما يعزز أهمية استعمال هذا السلاح الذي يمتلكه كُلّ مواطن عربي سواءٌ كان شاباً أو طالباً، وذلك بعيداً عن الأصوات التي تحاول أن توهمنا بعدم جدواه، وأن نسعى لتعميم فكرة المقاطعة وثقافتها في المدارس والجامعات والمدن العربية، وأن نعمل ونضغط لتفعيل مكتب المقاطعة في الجامعة العربية واستخدام جميع الأسلحة المتوافرة لدينا من سلاح النفط إلى المقاطعة الدبلوماسية، حتّى تكون أداة ضغط على الولايات المتحدة لردعها عن دعم الاحتلال الإسرائيلي وتغيير سياستها العدوانية تجاه دول المنطقة وشعوبها.

مجمل القول إن المهمات الملقاة على عاتق الشباب كبيرة جداً لأن التحديات والمخاطر كبيرة أيضاً، وهي قد تنتهي في هذا القطر أو ذاك (العراق أو فلسطين أو غيرهما) إلا أن شرارتها قد تلهب أقطاراً وعواصم أخرى، وربما المنطقة برمتها. من هنا تأتي أهمية وقفة عربية جادة، تنطلق من عنصر الشباب، حامل لواء التغيير، ومفجر ينبوع المعرفة، أجل، معرفة جادة نيرة، تأخذ في الحسبان، متطلبات العصر والتكنولوجيا والتقدم، من دون إهمال الأصالة والتراث والجذور.

ولذا نقول في الختام إذا لم ينهض الشباب من سباته، فإن هناك مستقبلاً مظلماً ينتظر مستقبلنا وأجيالنا.

فلننهض من بين الركام ونكون على قدر من المسؤولية والوعي من أجل الحفاظ على مصالحنا وعدم التفريط بحقوقنا وحضارتنا وثقافتنا، على أمل تحقيق الحلم العربي الحقْ.

القسم الثاني

دراســات ميدانيــة في واقــع الشبــاب العــربي

الفصل الرابع

قلق المستقبل لدى الشباب المتخرجين في الجامعات(*)

محمود شمال حسن(**)

إن ظروف التغير الاجتماعي التي تمر بها المجتمعات البشرية، قد تستثير قلق المستقبل لدى أفرادها المتمثل بالتوجس والخوف والتوتر مما تخفيه الأيام المقبلة، الأمر الذي يدعو الأفراد إلى إعادة النظر بخططهم وأهدافهم الحياتية بما ينسجم وظروف التغير من جانب والتكاليف المترتبة على هذا التغير من جانب آخر. وآية ذلك، يبقى التغير الاجتماعي الذي يحدث في ظروف تتسم بعدم الاستقرار والاضطراب باعثاً على زيادة القلق من المستقبل. والدراسة الحالية هي محاولة للكشف عن مستوى قلق المستقبل والمتغيرات المساهمة فيه.

أولاً: الخلفية النظرية لقلق المستقبل

لا بد من التسليم ابتداءً بأن قلق المستقبل يستثار بفعل عوامل اجتماعية ـ ثقافية، وهذا معناه أن تدهور الأوضاع داخل المجتمع، قد تستثير التوجس والخوف من الأيام المقبلة التي ستعمد إلى تغيير أهداف الفرد الحياتية، فضلاً عن أن استمرار حالة الاضطراب وعدم الاستقرار داخل المجتمع يقلّل من فرص الحراك الاجتماعي (Social Mobility) ولا سيما الحراك الاجتماعي الصاعد، بل إن الأمر سيزيد من فرص الحراك الاجتماعي النازل؛ أي انتقال الفرد من مهنة ذات مكانة عالية إلى مهنة ذات مكانة واطئة، فيترتب على ذلك تدهور دخله الاقتصادي وفقدان بعض

(*) نشرت هذه الدراسة في: **المستقبل العربي**، السنة ٢٢، العدد ١٤٩ (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٩)، ص ٧٠ ـ ٨٥.

(**) كلية الآداب، الجامعة المستنصرية ـ بغداد.

الممتلكات الشخصية. وعلى ذلك، فإن استمرار حالة الاضطراب وعدم الاستقرار داخل المجتمع، ستستثير الخوف والتوجس من الغد الآتي الذي قد يحمل المزيد من التدهور.

وللتعرف على طبيعة المناخ الاجتماعي المهيأ لحالة القلق من المستقبل، فإننا نكتفي هنا، بتسليط الأضواء على أشكاله السائدة في المجتمع العربي.

١ ـ ضغوط الحياة

إن زيادة الأعباء أو الصعوبات التي يواجهها الفرد في الحياة ستجعله أكثر تشاؤماً، أو قل إن زيادة أعباء الفرد في الحياة ستجعله يغير نظرته إلى الحياة. وبالتأكيد إن هذه النظرة ستتسم بطابع سوداوي أو تشاؤمي، والنظرة التشاؤمية إلى الحياة ستزيد من خوفه وتوجسه من المستقبل الذي قد يحمل الكثير من الآلام استناداً إلى خبرة الحاضر المؤلمة. وعلى ذلك فإن زيادة الضغوط التي يتعرض لها الفرد يومياً، ستزيد من قلقه من المستقبل، على أساس أن أحوال المجتمع آخذة بالتدهور، وليس هناك ما يبشر بإصلاح الحال. ويكفينا هنا، أن نعرض بعض المؤشرات الدالة على ضغوط الحياة، لعل من أبرزها:

أ ـ أزمة السكن

أصبح واضحاً أن الفرد أخذ يشعر بندرة الإسكان بعد التغيرات الاجتماعية ـ الاقتصادية التي شهدها المجتمع العربي في الآونة الأخيرة، وذلك يرجع أساساً إلى ارتفاع أسعار الأراضي مع زيادة تكاليف البناء، وقد انعكس ذلك على ارتفاع أسعار الإيجار للمساكن أو الوحدات السكنية. ومما زاد من حدة المشكلة، أن ثمة طلباً متزايداً على الوحدات السكنية أو الأراضي من المهاجرين من الأرياف إلى المدينة. ورافق ذلك، زيادة توجه الأفراد من الشباب إلى الاستقلال بوحدات سكنية عن الأسرة الممتدة، وهو أحد العوامل التي ساهمت في خلق الأزمة، كما إن تحسن الأحوال الاقتصادية لبعض الأفراد قد جعلهم يطلبون المزيد من الوحدات السكنية ادخاراً للمستقبل. كل ذلك ساهم بطريقة أو بأخرى في خلق أزمة على مستوى الإسكان.

وبطبيعة الحال فإن استمرار هذه الأزمة وغياب الحلول من جانب المؤسسات المعنية أو عدم اكتراثها بالأمر سيجعل القسم الكبير من الشباب في حالة عزوف عن الزواج وعدم الارتباط مع الآخر لتكوين الأسرة. وعند استمرار حالة العزوف عن الزواج، ولا سيما من جانب الذكور، ستزداد نسبة غير المتزوجين، وسيترتب على

ذلك بروز بعض الأنماط السلوكية غير المقبولة اجتماعياً، من بينها: شيوع الانحراف من كلا الجنسين، وقد يفضي ذلك إلى حالة من حالات البغاء على مستوى الإناث بقصد إشباع الحاجة إلى الجنس. وستزداد جراء ذلك حالات القتل من كلا الجنسين، بسبب الأعراف العشائرية التي تحاول أن تقتص من الطرفين. لا ندعي أن الإسكان يوفر الحماية اللازمة لهذه الفئة من المجتمع من أن تنحرف، ولكننا نقول إن الإسكان أو توفير الوحدات السكنية لهذه الفئة قد يساهم بدرجة معينة في حمايتها من الانحراف.

ب ـ ارتفاع الأسعار مع ثبات الدخول

من اللافت للانتباه أن الدخول في المجتمعات المأزومة تحافظ على ثباتها رغم تصاعد الأسعار، وهذا يؤدي بطبيعة الحال إلى زيادة نسبة الفقراء نتيجة تصاعد نسبة التضخم وتخلي الحكومات عن دعم بعض المواد الأساسية، وقد أثر ذلك في بعض الفئات الاجتماعية، ولا سيما فئات الدخل المحدود، نتيجة عدم مواكبة دخولهم للزيادات الحاصلة في الأسعار. ومما زاد من سوء حال هؤلاء أنهم يعيشون في أسر كبيرة الحجم. والواقع أن حجم الأسرة الكبير سيترتب عليه زيادة معدل الإعالة، فالفرد الواحد القادر على العمل سيعيل بدوره عدداً من الأفراد. ولو أجرينا مسحاً لمعدل الإعالة السائد في عدد من البلدان العربية التي تعاني الأزمات في الوقت الحاضر نجد أن معدل الإعالة في العراق مثلاً، قد بلغ ٣,٥ أشخاص[١]، وهذا يعني أن على الفرد القادر على العمل أن يعيل ٢,٥ من الأشخاص، فضلاً عن إعالة نفسه[٢] في ظروف تشهد ارتفاعاً مستمراً في الأسعار.

ولمواجهة حالة الارتفاع الحاد في الأسعار، فإن الأفراد يلجأون في العادة إلى بيع بعض ممتلكاتهم الشخصية، أو البحث عن عمل إضافي بعد أوقات الدوام الرسمي أو الاضطرار بزج بعض الصغار[٣] من الأطفال والأحداث في سوق العمل لسد النقص الحاصل في الدخول. وإزاء ما يحدث من اضطراب الأحوال الاقتصادية داخل التنظيم الاجتماعي وغياب المعايير في تنظيمها نتوقع أن تشيع اتجاهات سلبية لدى الأفراد. وقد يفضي ذلك إلى إطلاق الصور النمطية على القيادات والنظام الاجتماعي والأفراد والمؤسسات الاجتماعية عموماً، والأخطر من ذلك، ان استمرار

---

(١) محمد كاظم المهاجر، **الفقر في العراق قبل وبعد حرب الخليج**، سلسلة دراسات مكافحة الفقر؛ ٤ (نيويورك: الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ١٩٩٧)، ص ٢١.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢١.

(٣) المصدر نفسه، ص ٢١.

الأفراد بإطلاق الصور النمطية، سيؤدي بطبيعة الحال، إلى غياب الجدية في العمل، وسيقلل بالتالي من فرص الإبداع. وبالمحصلة النهائية، إن استمرار إطلاق الصور النمطية سيؤدي إلى التباطؤ في تنمية المجتمع.

ج ـ غياب العدالة التوزيعية

من المسلم به في أدبيات علم النفس الاجتماعي أن العدالة التوزيعية (Distributive Justice) تتأثر بنوع التغير الاجتماعي الذي يمر به المجتمع، وفي العادة فإن المجتمعات البشرية تمر بنوعين من التغيرات الاجتماعية، أحدهما يسمى بالتغير الاجتماعي المنتظم، والآخر يسمى بالتغير المنفلت[٤]. فالتغير المنتظم نعني به هنا التغير الذي يكون محكوماً بضوابط أو بمعايير محددة تؤهل الفرد للانتقال من مكانة اجتماعية أدنى إلى مكانة اجتماعية أرفع. وعلى ذلك، فإن الفرد الذي يحصل على ترقية وظيفية، إنما يحصل عليها بعد انطباق معايير الترقية الجديدة عليه، وهي على سبيل المثال: شهادته العلمية وخبرته الوظيفية وأداؤه الوظيفي، إذ إن هذه المعايير هي التي ساهمت في ترقيته، وبالتالي انتقاله إلى مكانة اجتماعية أرفع. وعلى العكس من هذا ما يحدث في التغير المنفلت، إذ إن هذا التغير لا تحكمه الضوابط أو المعايير عند الانتقال من مكانة اجتماعية إلى أخرى، بل انه يتأثر إذا جاز لنا القول بالمحسوبية والمنسوبية. وعلى ذلك فإن الفرد الذي يحصل على ترقية وظيفية، إنما يحصل عليها استناداً إلى علاقته بمتخذ القرار وكونه موالياً له ومحسوباً عليه. أما مسألة الكفاءة والخبرة الوظيفية، فلا يؤخذ بها في المجتمع الذي يمر بمثل هذا النوع من التغير.

وتأسيساً على ما سبق قوله نجد أن العدالة التوزيعية تعد إحدى خصائص المجتمع الذي يحدث فيه على الدوام تغير منتظم. والحقيقة أن هذا النوع من التغير يتيح للأفراد عموماً فرصة التباري من أجل بلوغ الامتياز. ومما له دلالة في هذا الصدد أن المجتمع الذي يتميز أفراده بالتباري من أجل بلوغ الامتياز، هو مؤشر له دلالة واضحة بكونه مجتمعاً منجزاً أو من المجتمعات المتوجهة نحو الإنجاز[٥]، في حين أن غياب العدالة التوزيعية عن المجتمع الذي يحدث فيه على الدوام التغير المنفلت يغدو أمراً متوقعاً، وتعد واحدة من الخصائص الدالة عليه. وما يهمنا هنا أن غياب

---

(٤) قاسم حسين صالح، «نحو نظرية في الإبداع،» **مجلة العلوم النفسية** (بغداد)، العدد ٢ (١٩٩٤)، ص ٩٥.

(٥) محمود شمال حسن، «المجتمع المنجز: رؤية تصورية لتهيئة المجتمع العربي للإنجاز،» **شؤون عربية**، العدد ٩١ (أيلول/ سبتمبر ١٩٩٧)، ص ١٠٢.

العدالة التوزيعية على نطاق واسع في المجتمع سيترتب عليه آثار نفسية واجتماعية، لعل من أبرزها:

١ ـ ضعف الاندماج الاجتماعي بين الفئات الاجتماعية التي يضمها المجتمع، وذلك من خلال هيمنة بعض الفئات الاجتماعية التي تتمتع بالجاه والنفوذ على فئات أخرى، وبذلك تنشأ حالة من العداء بين تلك الفئات. وخطورة ذلك، ان المجتمع عندما يمر بأزمة، ستكون الأجواء مهيأة للهياج الجمعي وبالتالي التمرد على النظام الاجتماعي وإشاعة حالة من الفوضى والتخريب.

ومجتمعنا العربي يحفل بالكثير من هذه الأنماط السلوكية، غير أن غياب الظروف المهيأة لها هي التي تجعلها مستترة أو كامنة.

ففي المجتمع اللبناني، وقبيل الحرب الأهلية التي شهدها في السبعينيات، كان المناخ الاجتماعي مهيأ لحالة الاقتتال والتمرد على النظام الاجتماعي، إذ إن زيادة معدلات البطالة وارتفاع الأسعار وغياب العدالة التوزيعية على مستوى الأفراد ومناطق المجتمع عموماً، مع إحساس الأفراد بالظلم والغبن والحرمان[٦] قد أدت كلها إلى تراكم الإحباط، غير أن إشهار السلاح من القلة القليلة في المجتمع، كان بمثابة الإشارة (Cue) للتحريض على الاقتتال، إذ وجد الشباب ولا سيما المحبطين منهم إشهار السلاح تنفيساً عن حالة القهر والحرمان، كما وجدوا في الخروج على النظام الاجتماعي تعويضاً من حالة التسلط والقهر التي عانوها في الأسرة والمجتمع.

٢ ـ إن غياب العدالة التوزيعية سيضعف من عملية الإبداع في المجتمع على أساس الانطباع الذي سيكونه الفرد لاحقاً بمساواة الإنسان المبدع بنظيره العادي، سواء في المكانة الاجتماعية أو في الأجور التي يتقاضاها كل منهما، ما يؤدي بمرور الوقت إلى عزوف الصغار عن مواصلة الدراسة. وسيفضي ذلك إلى إشاعة الأمية. والأخطر من ذلك أن عزوف الصغار عن مواصلة التعليم، سيحرم المجتمع من تهيئة الكوادر اللازمة في قطاعاته المختلفة، بعد أن تهرم الكوادر الحالية وتشيخ، الأمر الذي سيضع المجتمع على شفا كارثة، ألا وهي: إفراغ المجتمع من ذوي المهارات العلمية.

٣ ـ من النتائج المترتبة على غياب العدالة التوزيعية، اضطراب التراتب الاجتماعي (Social Stratification). ونقصد بالتراتب الاجتماعي هنا، المكانة الاجتماعية التي يحتلها الفرد داخل التنظيم الاجتماعي وفقاً لمعايير الكفاءة والجهد

---

(٦) الياس سابا، «مستقبل الأوضاع الاقتصادية في لبنان،» **المستقبل العربي**، السنة ١٣، العدد ١٤٣ (كانون الثاني/ يناير ١٩٩١)، ص ١٠٤ ـ ١٠٥.

المبذول والشهادة، إلى غير ذلك. وعند غياب العدالة التوزيعية التي يتقرر بموجبها احتلال الفرد مكانةً اجتماعية معينة، تنهار بذلك النظم والقوانين ويتهدد التماسك الاجتماعي. وتأسيساً على ذلك فإن التغير المنفلت يقرر المكانة الاجتماعية التي يحتلها الفرد بموجب مؤشرات أخرى لا علاقة لها بشرط الكفاءة أو الجهد المبذول أو الشهادة، بل ان المكانة الاجتماعية تتقرر استناداً إلى عائدها الاقتصادي. وعلى سبيل المثال لا الحصر، يحتل الأستاذ الجامعي الترتيب (٤) في قائمة المهن من حيث المكانة الاجتماعية بينما يحتل الترتيب (٢٥) في القائمة ذاتها من حيث المكانة الاقتصادية[٧]. ولو عقدنا مقارنة بينه وبين مهنة أخرى أقل مكانة، لوجدنا شيوع حالة من الاضطراب والفوضى في التراتب الاجتماعي، بدليل أن المطرب وهو أقل مكانة في قائمة المهن، احتل الترتيب (٧) في المكانة الاقتصادية، بينما يحتل الترتيب (٧٤) في المكانة الاجتماعية[٨] ويغدو لامنطقياً أن يتغلب الثاني على الأول بمكانته الاقتصادية، بعد أن تراجعت مكانة الأول الاجتماعية التي أصبحت بدورها لا تؤهله لأن يكون من أهل الجاه والحظوة.

من ذلك، نخلص إلى القول إن غياب العدالة التوزيعية على نطاق واسع داخل التنظيم الاجتماعي، ستترتب عليه آثار نفسية واجتماعية، لعل في مقدمتها: ضعف الاندماج الاجتماعي وتثبيط حالات الإبداع، فضلاً عن اضطراب التراتب الاجتماعي.

د ـ قلة فرص العمل لخريجي الجامعات والمعاهد

إن الحديث عن قلة فرص العمل التي أخذ يعاني منها المتخرجون في التعليم العالي[٩] هو في الواقع حديث عن قبول كم هائل من الطلبة وباختصاصات مختلفة دون مراعاة الحاجة الفعلية لسوق العمل، ولا سيما أن سوق العمل في المجتمع العربي عموماً يعاني في الوقت الحاضر ضآلة إمكانياته في استيعاب هذه الأعداد الكبيرة التي بدأت بالتخرج في الجامعات، ما يؤدي بمرور الوقت إلى تشغيل القليل منهم في الوظائف، ولا سيما أولئك المتخرجون من الاختصاصات المهنية. ولعل الأسباب التي أدت إلى أن تكون هناك شحة في سوق العمل: وجود قيادات غير متحضرة في إدارة المؤسسات المسؤولة عن الخدمات والإنتاج، وغياب الخطط والبرامج اللازمة لاستحداث وظائف جديدة، وهذا يعني أن هذه القيادات لا تدرك

(٧) قاسم حسين صالح، «المكانتان الاجتماعية والاقتصادية للمهن في المجتمع العراقي من وجهة نظر طلبة الجامعة،» **الآداب** (بغداد)، العدد ٤٢ (١٩٩٧)، ص ١٨٧ ـ ١٩١.

(٨) المصدر نفسه، ص ١٨٧ ـ ١٩١.

(٩) حسن، «المجتمع المنجز: رؤية تصورية لتهيئة المجتمع العربي للإنجاز،» ص ١٠٥.

أن تقادم الزمن يعني استحداث وظائف جديدة لم تكن موجودة سابقاً. وعلى ذلك، فإن التغيرات التي تحدث في المجتمع هي التي تظهر مثل هذه الوظائف، فتصبح الحاجة قائمة إليها. على سبيل المثال لا الحصر، لم تكن الحاجة إلى الكومبيوتر قائمة في فترة الستينيات وحتى السبعينيات، غير أن شيوع استخدام هذه الآلة في أعمال المؤسسات كافة في فترة الثمانينيات والتسعينيات على وجه الخصوص، أوجد الحاجة إليها، فأدخلت إلى المؤسسات، مما أوجد وظائف جديدة لهذه الآلة، وليست وظيفة واحدة نذكر منها: مشغل الآلة ومبرمجها والقائم على تصليحها عند تعطلها، وآخر تقتصر مهمته على إدخال البيانات فيها ومعالجتها. وبذلك فإن جهود الأفراد هي التي أوجدت مثل هذه الوظائف، وليست القيادات الإدارية.

ومن العوامل الأخرى التي أدت إلى صعوبة استيعاب الباحثين الجدد عن الوظائف ان مؤسسات العمل ما زالت تعمل بطريقة نمطية رتيبة، بحيث أصبحت طاردة لهؤلاء الباحثين أكثر من كونها جاذبة، فضلاً عن سيادة المحسوبية والمنسوبية في إدارتها مما جعلها مؤسسات تكاد تخلو من الجدوى الاقتصادية والاجتماعية لعموم المجتمع. وثمة عوامل أخرى تتعلق بالمؤسسات التربوية ذاتها، فهذه المؤسسات نتيجة عدم أخذها بنظر الاعتبار الحاجة الفعلية لسوق العمل على مستوى الاختصاص الواحد، صار لديها فائض في أعداد المتخرجين في الاختصاص الواحد. وبطبيعة الحال، قد ترتب على ذلك زيادة عدد هؤلاء الذين لا يجدون فرصة عمل، ومع استمرار هذه المؤسسات بتخريج أعداد كبيرة منهم، بدأنا نشهد البطالة بصورة لافتة للنظر، إذ لم تكن هناك اختصاصات يستوعبها سوق العمل، وأخرى لا يستوعبها، بل ان الاختصاصات جميعها باستثناء الطب، تكاد تشهد حالة بطالة لأصحابها.

وعلى ذلك، فإن قلة فرص العمل تكاد تكون حالة مميزة لهذه الفئة الاجتماعية، والدليل على ذلك، ان البيانات الرسمية أوردت إحصاءات عن نسبة البطالة في بعض أجزاء المجتمع العربي، فلقد أشارت هذه الإحصاءات إلى أن نسبة البطالة في كل من الجزائر وتونس وفلسطين واليمن اقتربت من ٢٠ في المئة[١٠]، بينما زادت نسبتها إلى ١٥ في المئة في كل من مصر والمغرب[١١]. وبقية البلدان العربية الأخرى لا تقل البطالة فيها بين صفوف شبابها عن هذه النسبة. وعند مقارنة نسبة البطالة في المجتمع العربي مع نسبتها في البلدان الأخرى، ومنها البلدان الصناعية، يتبين أن هذه النسبة قد

(١٠) حسن الشريف، «تدريس العلوم التطبيقية في ضوء متغيرات سوق العمل،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٠، العدد ٢٢٤ (تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٧)، ص ٧٠.

(١١) المصدر نفسه، ص ٧١.

بلغت ٥,٦ في المئة بين صفوف الشباب[١٢] . ويدل هذا بما لا يدع مجالاً للشك على أن ثمة خللاً واضحاً في النظام التربوي، إذ لولا وجود هذا الخلل لأصبحت نسبة البطالة بمستوى المعدلات العالمية أو تزيد قليلاً، وآية ذلك، أن ارتفاع هذه النسبة مؤشر ينبئ بالخطر على الصعيد الاجتماعي، مما يجعلنا نخشى عواقبه مستقبلاً، ويكفينا في هذا السياق أن نستعرض بعض العواقب المترتبة على زيادة البطالة بين صفوف الشباب :

١ ـ إن زيادة البطالة في صفوف الشباب من حملة الشهادات قد يستثير لديهم إحساساً بالظلم والغبن، وقد يفضي ذلك إلى الإحباط عندما تطول فترة البطالة، الأمر الذي يعني أن إلحاق الأذى أو الضرر بالآخرين، يغدو من الأمور المتوقعة عندما تسنح الفرصة لهذه الفئة أن تظهر العدوان.

٢ ـ ومما يخشى منه، أن طول فترة البطالة قد تشعر هؤلاء بالهامشية، وأن الشهادات التي حصلوا عليها قد ذهبت أدراج الرياح، الأمر الذي يهيئ هؤلاء للاعتقاد بأفكار متطرفة عن مختلف شؤون الحياة، وربما تجد بعض الحركات السياسية ما يحقق لها أهدافها لدى هذه الفئة المقهورة، إذ تبدأ بإيصال رسائل إقناعية تنطوي على أخطاء النظام الاجتماعي والظلم الذي يرتكبه بحق الأفراد بقصد تنمية التطرف في استجابات هؤلاء، لكي تحولهم في نهاية المطاف إلى أفراد قادرين على ارتكاب العنف ساعة تشاء هذه الحركة أو تلك. وثمة أدلة وشواهد تشير إلى أن كثيرين من الذين انخرطوا في صفوف الحركات السياسية لم ينخرطوا فيها اعتقاداً أو إيماناً بتوجهاتها الايديولوجية، بل بقصد إلحاق الأذى بأولئك الذين كانوا سبباً في بؤسهم ومعاناتهم.

٣ ـ وبسبب الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي يعيشها هؤلاء الشباب، يصبح من السهل عليهم الاشتراك في الهياج الجمعي عندما يمر المجتمع بأزمات اقتصادية أو عسكرية. وبطبيعة الحال، فإن الاشتراك في الهياج الجمعي يتيح لكل الساخطين على النظام الاجتماعي فرصة إلحاق الأذى أو الضرر بالمؤسسات أو بالأفراد، وعند ذاك سيدخل المجتمع في دوامة الصراع الدامي.

وتأسيساً على ما سبق، فإن زيادة الضغوط، ستشيع بين الأفراد حالة قلق من المستقبل، مما سيؤدي بالأفراد إلى البحث عن بدائل لتخفيف هذا القلق، وستكون هذه البدائل متعددة استناداً إلى عوامل كثيرة لعل من أبرزها: المستوى الاجتماعي والاقتصادي للفرد، والجنس، والمهنة التي يزاولها، والثروة الشخصية التي يمتلكها

---

(١٢) عبد الجبار عبود الحلفي، «البطالة في الوطن العربي: إشارة خاصة إلى بطالة الشباب (دراسة في الاقتصاد السياسي)،» **المستقبل العربي**، السنة ١٩، العدد ٢٠٩ (تموز/يوليو ١٩٩٦)، ص ١١٨.

والإسناد الاجتماعي الذي يقدم إليه، إذ ان مثل هذه العوامل ستحدد نوع البديل الذي سيتخذه لتخفيف قلقه من المستقبل. وفي العادة ان الأفراد من ذوي المستوى الاجتماعي والاقتصادي العالي سيتخذون من الهجرة وتصفية بعض الممتلكات الشخصية أسلوباً للتخفيف من قلق المستقبل، بينما سيتخذ الأفراد من ذوي المستوى الاجتماعي والاقتصادي المتدني من زيادة الكدح اليومي فرصة لتحسين الحال، وهو بطبيعة الحال يعد أسلوباً من أساليب التخفيف من قلق المستقبل. وجنس الفرد يعتمد هو الآخر على المستوى الاجتماعي والاقتصادي، فالمرأة من المستوى الاجتماعي ـ الاقتصادي المتدني يكاد ينخفض لديها الإحساس بالقلق من المستقبل، بسبب قلة خبراتها الثقافية، ولأن همها الأول والأخير يقتصر على تحصيل الرزق وتدبير المعيشة والمحافظة على أفراد أسرتها.

أما الرجل من المستوى ذاته فيكاد يشارك المرأة في تطلعاتها وطموحاتها، وبالتالي فإن القلق من المستقبل يكاد ينخفض لديه. والأفراد من المستوى الاجتماعي والاقتصادي المتوسط والعالي ومن كلا الجنسين، يكاد يرتفع لديهم الإحساس بالقلق من المستقبل، وذلك يعود أساساً إلى أنهم يتمتعون بخبرات ثقافية فنية عن أحوال وشؤون المجتمع، مضافاً إليها المكانة الاجتماعية التي يتمتعون بها. وعندما نتحدث عن الإسناد الاجتماعي، سنجد أن الشخص الذي يتلقى المزيد منه، ستقلّ الضغوط التي يعانيها[١٣]، وبالتالي ينخفض لديه قلق المستقبل، وذلك بسبب أن زيادة مصادر الإسناد الاجتماعي ستجعله يشعر بالأمن والطمأنينة، فضلاً عن أن كثرة مصادر الإسناد ستجعله يندمج مع الجماعة، الأمر الذي يخفف من وطأة إحساسه بالقلق من الأيام المقبلة.

كذلك فإن مهنة الفرد وثروته الشخصية، ستكون من العوامل المساهمة في زيادة حدة القلق من المستقبل، فالفرد الذي يتمتع بمهنة راقية المستوى وثروة شخصية يكاد يحسد عليها، سيكون أكثر قلقاً من المستقبل من أولئك الذين يتمتعون بمهنة ذات مكانة متدنية أو تكاد تكون عادية، وهذا يعود بطبيعة الحال إلى أن الفرد يحاول أن يحافظ على المنجزات الشخصية التي حققها في فترة ما، والتي أضحى من خلالها يعيش في بحبوحة من العيش، غير آبه بعسر الحياة. لذا فإن بقاء حالة الاضطراب في المجتمع ستجعله أكثر توقعاً لتدهور الأحوال مستقبلاً، ويترتب على ذلك أن يكون أكثر توجساً وخوفاً، وسيفضي به الأمر إلى أن يتخذ لنفسه بديلاً مناسباً يضمن له السلامة.

---

(١٣) محمود شمال حسن، **دراسة العلاقة بين ضغوط الحياة والإسناد الاجتماعي** (بغداد: جامعة بغداد، مركز البحوث التربوية والنفسية، ١٩٩٥)، ص ٥.

٢ ـ وسائل الاتصال الجمعية

تعرض قنوات الاتصال الجمعية، ومنها على وجه الخصوص التلفزيون، أن الشباب المتخرجين في الجامعات والمعاهد في الثقافات الأخرى يعيشون في بحبوحة من العيش دون أن يواجهوا أية أزمة حياتية. إن ذلك بطبيعة الحال سيهيئ هؤلاء للإعجاب والانبهار بمنجزات الغير(١٤)، وفي الوقت ذاته سيزيد من حسرتهم عند مقارنة حال أولئك بحالهم. هذا يعني أن قنوات الاتصال الجمعية ستستثير القلق لدى هؤلاء الشباب، عندما يعرض أقرانهم في الثقافات الأخرى وهم ينعمون بفرص عمل أو يتمتعون بمباهج الحياة، فيترتب على ذلك الإحساس بعدم الأهمية والضآلة، وإبداء المزيد من الندم والحسرة على مواصلة التعليم. والأخطر من ذلك أن التلفزيون في بعض برامجه يعرض بعض الفئات الاجتماعية التي كانت تعيش على هامش الحياة الاجتماعية، وقد أصبحت في عداد الأثرياء عندما استخدمت أساليب الحيلة والخديعة مع الآخرين، وكأنه يوحي بنقل رسالة اتصالية فحواها أن النجاح في الحياة يمر عبر استخدام مثل هذه الأساليب، الأمر الذي يوحي للكثيرين من الشباب الذين يواصلون الدراسة بهجرها لعدم جدواها.

نقول إن رسائل الاتصال الجمعية بحكم رسائلها الاتصالية، قد تستثير لدى الأفراد حالة قلق من المستقبل، ولا سيما لدى أولئك الذين هم على أبواب التخرج بشكل خاص، والمتخرجين في الجامعات بشكل عام.

وصفوة القول، لقد أظهر لنا المناخ الاجتماعي السائد ثمة منبهات تستثير القلق حول المستقبل لدى هذه الفئة، وهذا يعني أن هذه المنبهات قد تهيئ الشباب لاستثارة هذا النوع من القلق. ولكن تبقى ثمة أسئلة لا تزال تنتظر الإجابة، وهي:

ما هو التفسير النفسي لهذه الظاهرة؟وهل بإمكاننا التخفيف من حدتها؟ ومتى؟

هذه الأسئلة ستجيب عنها نظرية التناشز المعرفي التي نعتقد أنها مناسبة لتفسير الظاهرة قيد الدراسة.

نظرية التناشز المعرفي في تفسير قلق المستقبل

إن الفكرة التي تنطلق منها نظرية التناشز المعرفي (Cognitive Dissonance) هي ان هناك تعارضاً أو تناقضاً بين المعتقدات التي يحملها الفرد وبين السلوك الذي يصدر

---

(١٤) محمود شمال حسن، «بث براجمي أم تشكيل نسق قيمي: دراسة الأنساق القيمية المترتبة على البث الفضائي في المجتمع العربي،» **شؤون عربية**، العدد ٩٧ (آذار/ مارس ١٩٩٩)، ص ٥١ ـ ٥٢.

عنه. وعادة ما يؤدي التعارض أو التناقض إلى إحداث حالة من التوتر وعدم الارتياح(١٥). ونستطيع القول استناداً إلى فكرة النظرية ان قلق المستقبل يستثار بفعل التناقض الحاصل في مدركات الفرد أو في الجوانب المعرفية لديه، وبذلك فإن الفرد الذي يتمتع بمؤهلات معينة، سيضع لنفسه مكانة تنسجم وطبيعة مؤهلاته هذه. وبمقتضى ذلك يتوقع الفرد الحاصل على شهادة البكالوريوس أن ينال من المجتمع الاحترام والتقدير والجاه والمكانة اللائقة والأجر المناسب وفقاً للاعتبارات التي تؤهله لها شهادته، غير أن الواقع الاجتماعي قد يكون مخالفاً لتوقعاته، إذ إن هناك الكثير من العاطلين عن العمل يحملون مؤهلاته نفسها، وينالون عدم الاحترام والتقدير من المجتمع ويعانون الكثير من المنغصات، الأمر الذي يعني أن معتقداته التي يحملها عن الواقع ستكون متناقضة، مما يقوده إلى الإحساس بالإحباط، وبالتالي إلى زيادة توتره.

وإذن فإن قلق المستقبل استناداً إلى هذه النظرية هو حالة عدم اتساق في مدركات الفرد. ولما كان كذلك، فإن حالة التوتر وعدم الارتياح تظل ملازمة للفرد حتى يصبح ثمة اتساق في مدركاته(١٦)، وعند ذاك، يخف التوتر ثم يستعيد الفرد حالة التوازن.

ثانياً: دراسة ميدانية حول الشباب وقلق المستقبل: الجامعات العراقية نموذجاً

١ ـ فرضيات البحث

أ ـ يشيع قلق المستقبل بين الشباب المتخرجين في الجامعات بدرجة عالية.

ب ـ يشيع قلق المستقبل بين الذكور المتخرجين في الجامعات أكثر من الإناث.

ج ـ يشيع قلق المستقبل بين الشباب المتخرجين في الجامعات من ذوي المستوى الاجتماعي والاقتصادي العالي أكثر من أقرانهم في المستويات الاجتماعية والاقتصادية الأخرى.

مجتمع الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة الحالي من جميع الشباب المتخرجين في الجامعات العراقية.

---

(١٥) L. Festinger, «An Introduction to the Theory of Dissonance,» in: Edwin P. Hollander and Raymond G. Hunt, eds., *Current Perspectives in Social Psychology: Readings with Commentary,* 2nd ed. (New York: Oxford University Press, 1967), pp. 347-348.

(١٦) Andrew Baum, D. Fisher and Jerome E. Singer, *Social Psychology* (New York: Random House, 1985), p. 64.

عينة الدراسة: لقد اختير أفراد العينة بأسلوب العينة العشوائية البسيطة من الشباب المتخرجين في الجامعات العراقية. وبما أن عينة الدراسة الحالية من الصعوبة بمكان الحصول عليها، نظراً لصعوبة حصرها والوصول إليها، لذا فإن العينة في هذه الدراسة ستقتصر على الطلبة في المراحل المنتهية. وبالفعل فقد جرى التطبيق في أواخر الفصل الدراسي الثاني وعلى وجه التحديد في الشهر الرابع منه. وسبب اختيار هذه الفترة بالذات يعود أساساً إلى أنها فترة تستثير هذا النوع من القلق، فضلاً عن التعرض يومياً للمنبهات الدالة على قلق المستقبل.

لقد اعتمد أسلوب كوهن ١٩٧٧ في تحديد حجم العينة. ولغرض استخراج حجم العينة وفقاً لهذا الأسلوب، فإنه يقتضي اعتماد المؤشرات التالية:

أ ـ حجم التأثير.

ب ـ مستوى الدلالة الإحصائية.

ج ـ قوة الاختبار.

وبمقتضى هذه المؤشرات فإن حجم التأثير سيكون ٠,٢٠، ومستوى الدلالة الإحصائية ٠,٠٥، وقوة الاختبار سيكون مقدارها ٠,٨٠. وعند الرجوع إلى جداول كوهن ١٩٧٧، فإن حجم العينة المقرر هو ٢٤١ فرداً[١٧]. وللتغلب على حالات عدم إكمال الإجابة، فإن الباحث وزّع استمارات تجاوزت العدد المقرر، فأصبح مجموع الاستمارات الصالحة للتحليل ٢٥٠ استمارة، وبذلك فقد تمت المحافظة على حجم العينة المقرر.

إن أفراد العينة الحالية يتوزعون على جامعات بغداد والمستنصرية والتكنولوجية وباختصاصات علمية مختلفة. والجدير بالذكر أن عينة الدراسة الحالية تتصف بالخصائص التالية:

ـ بلغت نسبة الذكور من إجمالي العينة ٥٦,٨ في المئة، بينما بلغت نسبة الإناث ٤٣,٢ في المئة.

ـ بلغت نسبة الأفراد من ذوي المستوى الاجتماعي ـ الاقتصادي المتدني ٤٢ في المئة، وأولئك من المستوى الاجتماعي والاقتصادي المتوسط ٥٠ في المئة، ومن المستوى الاجتماعي والاقتصادي العالي ٨ في المئة.

ـ تراوحت أعمار أفراد العينة بين ٢١ و٣٢ وبمتوسط بلغ ٢٣,٥٧ سنة.

---

(١٧) Jacob Cohen, *Statistical Power Analysis for the Behavioral Sciences,* rev. ed. (New York: Academic Press, 1977), p. 258.

٢ ـ الأداة

أ ـ مقياس قلق المستقبل

لقد تبين من الدراسات السابقة أن أغلب المقاييس التي حاولت قياس قلق المستقبل لفئة الشباب كانت تركز على فرص العمل، ومحاولة تحسين الحال، والتفكير بتكوين أسرة جديدة مع الإشارة إلى بعض الظروف التي يمر بها المجتمع، وهي بكل تأكيد قد تستثير القلق من المستقبل لهذه الفئة. ولأجل التعرف على منبهات قلق المستقبل لهذه الفئة من الأفراد كان على الباحث أن يتفحص الميدان للكشف عن المنبهات الدالة على الظاهرة قيد الدراسة. وبالفعل، فقد أجرى الباحث استطلاعاً أولياً كان الغرض منه التعرف على طبيعة المنبهات السائدة في الميدان. وقد وجد ثمة قضايا قليلة تشغل الشباب المتخرجين في الجامعات، ولكن الانشغال بها يكاد يستحوذ على اهتماماتهم، بل كانت هي الشغل الشاغل كما تبين من الاستطلاع الأولي والمقابلة التي أجريت مع عدد قليل منهم داخل قاعة الدرس. وتأسيساً على ذلك، فقد شرع الباحث ببناء مقياس ينطوي على نظرة الشباب إلى المستقبل وكيف يرونه. وقد حصّل الباحث من الاستطلاع الأولي والمقابلة عدداً من الفقرات، ثم أجرى لها صياغة لغوية. ونتيجة لهذا الإجراء استُبعدت الفقرات المكررة في المعنى، كما دمجت بعض الفقرات مع فقرات أخرى، وبذلك أصبح عدد الفقرات ١١ فقرة. وبعد الصياغة النهائية للفقرات، أعدت تعليمات المقياس وروعي فيها أن تكون واضحة وغير مملة. كما تضمنت التعليمات أيضاً الغرض من البحث وأن يجيب عنها المستجيب بصراحة وأمانة، وأن لا يترك أية فقرة من دون إجابة.

حسبت الدرجة الكلية للفرد على مقياس قلق المستقبل على أساس مجموع الدرجات التي يحصل عليها من إجابته عن فقرات المقياس البالغة ١١ فقرة. وقد حددت الأوزان من (١ ـ ٥) لكل بديل من بدائل الاستجابة، وهي على النحو التالي:

تنطبق عليّ بدرجة كبيرة جداً ويعطى الدرجة (٥)

تنطبق عليّ بدرجة كبيرة ويعطى الدرجة (٤)

تنطيق عليّ بدرجة معتدلة ويعطى الدرجة (٣)

تنطبق عليّ بدرجة قليلة ويعطى الدرجة (٢)

لا تنطبق عليّ إطلاقاً ويعطى الدرجة (١).

وبهذه الطريقة تم تصحيح الاستمارات البالغة عددها ٢٥٠ استمارة، فمن

الناحية النظرية يمكن للمستجيب أن يحصل على أعلى درجة في المقياس هي ٥٥، وأوطأ درجة هي ١١.

إن المقياس الحالي لقلق المستقبل يتمتع بخصائص سايكومترية، ونقصد بذلك الصدق والثبات.

(١) الصدق

وجد الصدق التلازمي للمقياس الحالي بطريقة المجموعات المتضادة وذلك عن طريق سحب ١٠٠ استمارة من استمارات البحث الحالي بصورة عشوائية، ثم رتبت الدرجات التي حصل عليها الأفراد ترتيباً تنازلياً من أعلى درجة إلى أدنى درجة. وتم اختيار نسبة ٢٧ في المئة من الاستمارات الحاصلة على أعلى الدرجات، ونسبة ٢٧ في المئة من الاستمارات الحاصلة على أدنى الدرجات. واشتملت كل مجموعة من المجموعتين العليا والدنيا على ٢٧ استمارة، وبذلك يصبح عدد الاستمارات التي أخضعت للتحليل ٥٤ استمارة.

وبلغت حدود الدرجة للمجموعة العليا (٤٣ ـ ٥٥) وحدود الدرجة للمجموعة الدنيا بين (١١ ـ ٢٨).

ولاختبار دلالة الفروق بين المجموعتين العليا والدنيا، فقد طبق الاختبار التائي لعينتين مستقلتين لاختبار الفروق بين متوسطات الأفراد في المجموعتين العليا والدنيا، والجدول رقم (٤ ـ ١) يوضح ذلك.

الجدول رقم (٤ ـ ١)
الاختبار التائي لاختبار دلالة الفروق بين متوسطات الأفراد في المجموعتين العليا والدنيا

المجموعات	المتوسط	الانحراف المعياري	القيمة التائية المحسوبة	القيمة التائية الجدولية	الدلالة عند مستوى ٠,٠٥
المجموعة العليا	٤٧,٧٨	٣,٨٠٦	٤٤,٤٠	١,٩٦٠	دال
المجموعة الدنيا	٢٢,٣٠	٤,٧٥٤			

يتبين من الجدول رقم (٤ ـ ١) أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٥ بين متوسطات المجموعتين العليا والدنيا. وهذه النتيجة تدعم الفرضية القائلة بوجود فروق بين المجموعة التي تسجل درجة عالية على مقياس قلق المستقبل والمجموعة الدنيا التي تسجل درجة واطئة على المقياس نفسه، وهو مؤشر على الصدق التلازمي.

(٢) الثبات

استخرج الثبات للمقياس الحالي بطريقة الاتساق الداخلي، وذلك عن طريق تطبيق معادلة الفا للثبات على عينة عشوائية، بلغت ٥٠ استمارة، سحبت من استمارات العينة الأساسية، إذ بلغ معامل الثبات ٠,٥٩ وهو ثبات معتدل.

ب ـ المستوى الاجتماعي والاقتصادي

لغرض التوصل إلى قياس المستوى الاجتماعي والاقتصادي لأفراد العينة تم اعتماد عدد من المؤشرات الدالة عليه، لعل من أبرزها:

١ ـ **عائدية السكن**، إن كان ملكاً أو إيجاراً، إذ تعطى الدرجة (١) في حالة كون الدار ملكاً، وتعطى الدرجة (صفر) في حالة كون الدار إيجاراً.

٢ ـ **عدد الغرف**: لقد قسم هذا المؤشر إلى خمس فئات، طول الفئة الواحدة غرفتان، وأعطيت الدرجات التالية:

١ ـ ٢ وتعطى هذه الفئة الدرجة (١).

٣ ـ ٤ وتعطى هذه الفئة الدرجة (٢).

٥ ـ ٦ وتعطى هذه الفئة الدرجة (٣).

٧ ـ ٨ وتعطى هذه الفئة الدرجة (٤).

٩ فأكثر وتعطى هذه الفئة الدرجة (٥).

٣ ـ **عدد أفراد الأسرة**: قسم هذا المؤشر إلى سبع فئات، طول الفئة الواحدة ثلاثة أفراد وأعطيت الدرجات التالية:

٢ ـ ٤ وتعطى هذه الفئة الدرجة (٧).

٥ ـ ٧ وتعطى هذه الفئة الدرجة (٦).

٨ ـ ١٠ وتعطى هذه الفئة الدرجة (٥).

١١ ـ ١٣ وتعطى هذه الفئة الدرجة (٤).

١٤ ـ ١٦ وتعطى هذه الفئة الدرجة (٣).

١٧ ـ ١٩ وتعطى هذه الفئة الدرجة (٢).

٢٠ فأكثر وتعطى هذه الفئة الدرجة (١).

٤ ـ **الدخل الشهري**: قسم هذا المؤشر إلى ثماني فئات، طول كل منها ٥٠ ألف دينار استناداً إلى كفاية الدخل للأسرة الواحدة وأعطيت الدرجات التالية:

أقل من ٢٠ ألف دينار، وتعطى هذه الفئة الدرجة (١).

(٢٠) ألف ـ (٦٩) ألف دينار، وتعطى هذه الفئة الدرجة (٢).

(٧٠) ألف ـ (١١٩) ألف دينار، وتعطى هذه الفئة الدرجة (٣).

(١٢٠) ألف ـ (١٦٩) ألف دينار، وتعطى هذه الفئة الدرجة (٤).

(١٧٠) ألف ـ (٢١٩) ألف دينار، وتعطى هذه الفئة الدرجة (٥).

(٢٢٠) ألف ـ (٢٦٩) ألف دينار، وتعطى هذه الفئة الدرجة (٦).

(٢٧٠) ألف ـ (٣١٩) ألف دينار، وتعطى هذه الفئة الدرجة (٧).

(٣٢٠) ألف دينار فأكثر، وتعطى هذه الفئة الدرجة (٨).

٥ ـ **المهنة**: لقد طلب من المستجيب ذكر مهنة كل من الأب والأم، ولتحديد المنزلة الاجتماعية لكل منهما، فقد تم الرجوع إلى قائمة المهن التي وضعها خضير عام ١٩٨٨، وبموجب هذه القائمة، فقد قسمت المهن إلى ست مجموعات استناداً إلى المنزلة الاجتماعية التي تحتلها كل مجموعة من هذه المجموعات داخل المجتمع، إذ بدأت القائمة بالمجموعة التي تحتل منزلة واطئة وانتهت بالمجموعة التي تحتل منزلة عالية. ووزعت الدرجات على المجموعات وفقاً لمنزلتها الاجتماعية، فقد أعطيت الدرجات (١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦) للمجموعات الأولى والثانية والثالثة والرابعة والخامسة والسادسة على التوالي[١٨]. وعلى ذلك، فإن المجموعة الأولى أعطيت الدرجة (١) لكونها تحتل منزلة واطئة، فيما أعطيت الدرجة (٦) للمجموعة السادسة لكونها تحتل منزلة عالية.

٦ ـ **التحصيل الدراسي**: طلب من المستجيب ذكر التحصيل الدراسي لكل من الأب والأم، ولقد قسم هذا المؤشر إلى ثماني مراحل دراسية وأعطيت كل منها، الدرجات التالية:

أمي، ويعطى الدرجة (١).

يقرأ ويكتب، ويعطى الدرجة (٢).

---

(١٨) بهاء الدين عبد الله خضير، **المنزلة الاجتماعية للمهن من وجهة نظر طلبة جامعة بغداد** (بغداد: جامعة بغداد، مركز البحوث التربوية والنفسية، ١٩٨٨)، ص ٨ ـ ١٠.

حاصل على شهادة الدراسة الابتدائية، ويعطى الدرجة (٣).

حاصل على شهادة الدراسة المتوسطة، ويعطى الدرجة (٤).

حاصل على شهادة الدراسة الإعدادية أو الثانوية، ويعطى الدرجة (٥).

حاصل على شهادة الدبلوم (معهد)، ويعطى الدرجة (٦).

حاصل على شهادة البكالوريوس، ويعطى الدرجة (٧).

حاصل على شهادة جامعية عليا (ماجستير، دكتوراه)، ويعطى الدرجة (٨).

وبذلك فإن الأب يحصل على درجة واحدة استناداً إلى تحصيله الدراسي، وكذلك الأم هي الأخرى تحصل على درجة واحدة أيضاً.

٧ ـ **مصادر أخرى للدخل**: ويطلب فيه من المستجيب ذكر المصادر الأخرى لدخل أسرته، عدا الراتب الشهري إن كان الأب والأم من الموظفين، مثلاً تملك أسرة المستجيب سيارة أجرة، أو محلاً تجارياً، أو عقاراً يدر على الأسرة ربحاً شهرياً، أو قطعة أرض زراعية تستثمر لأغراض تجارية، أو أسهماً في شركات أو معامل إنتاجية أو أي مشروع آخر يدر على الأسرة ربحاً ويساهم في تحسين الدخل الشهري، إذ ان ذكر كل مصدر من هذه المصادر، ينال عليه المستجيب درجة واحدة.

تجمع درجات المستجيب على كل مؤشر من المؤشرات السبعة، وحاصل الجمع يمثل المستوى الاجتماعي والاقتصادي له. أما كيف يحدد المستوى الاجتماعي والاقتصادي للفرد، فيمكن تحديده بناءً على التقسيم الطبقي الذي يصنف الأفراد إلى ثلاثة مستويات عليا ومتوسطة ودنيا. ولغرض ترجمة ذلك إحصائياً، فقد اتبع الإجراء التالي:

طرح الدرجة الدنيا من الدرجة العليا ثم قسمة الناتج على المستويات الثلاثة، أي ان:

٤٦ ـ ١٥ = ٣١ يمثّل الفرق بين الدرجة العليا والدرجة الدنيا.

٣١ ÷ ٣ = ١٠,٣ يمثل درجة الفرق بين كل مستوى من المستويات الثلاثة واستناداً إلى ذلك، فإن:

المستوى المنخفض تتراوح درجته بين ١٥ و٢٤.

المستوى المتوسط تتراوح درجته بين ٢٥ و٣٤.

المستوى العالي تتراوح درجته بين ٣٥ و٤٤.

ج ـ الوسائل الإحصائية

١ ـ معامل ألفا لإيجاد الثبات لمقياس قلق المستقبل[١٩].

٢ ـ الوسيط لمعرفة مستوى قلق المستقبل[٢٠].

٣ ـ تحليل التباين للتصنيف الثنائي لمعرفة دلالة الفروق بين متغيري الجنس والمستوى الاجتماعي والاقتصادي لقلق المستقبل[٢١].

٤ ـ الاختبار التائي لعينتين مستقلتين، وذلك لإيجاد الصدق التلازمي بطريقة المجموعات المتضادة[٢٢].

د ـ النتائج

لغرض معرفة مستوى قلق المستقبل لدى المتخرجين في الجامعات، فقد استخرج وسيط الدرجات لأفراد العينة على مقياس قلق المستقبل، إذ بلغ (٣٥)، واستناداً إلى قيمة الوسيط، فقد قسمت الدرجات التي حصل عليها أفراد العينة إلى مجموعتين:

ـ مجموعة من الأفراد سجلت درجة عالية على مقياس قلق المستقبل، وذلك بحصولها على درجة أكثر من الوسيط (٣٥).

ـ مجموعة من الأفراد سجلت درجة واطئة على مقياس قلق المستقبل، وذلك بحصولها على درجة أقل من الوسيط (٣٥). والجدول رقم (٤ ـ ٢) يوضح ذلك.

الجدول رقم (٤ ـ ٢)

النسبة المئوية التي حصلت عليها المجموعتان العليا والدنيا على مقياس قلق المستقبل

مستوى قلق المستقبل	النسبة المئوية
الأفراد الذين سجلوا درجة عالية على مقياس قلق المستقبل	٤٨,٨
الأفراد الذين سجلوا درجة واطئة على مقياس قلق المستقبل	٤٢,٨

(١٩) William A. Mehrens and Irvin J. Lehman, *Measurement and Evaluation in Education and Psychology* (New York: Holt, Rinehart and Winston, [1973]), p. 113.

(٢٠) George A. Ferguson, *Statistical Analysis in Psychology and Education,* McGraw-Hill Series in Psychology, 5th ed. (New York: McGraw-Hill, 1981), pp. 53-54.

(٢١) المصدر نفسه، ص ٢٦٤ ـ ٢٦٦.

(٢٢) المصدر نفسه، ص ١٧٧ ـ ١٧٨.

يتضح من الجدول أن مجموعة الأفراد الذين سجلوا درجة عالية على مقياس قلق المستقبل كانت أكثر عدداً من المجموعة الأخرى التي سجلت درجة واطئة على المقياس نفسه. وبذلك نستطيع القول إن الشباب المتخرجين في الجامعات لديهم مشاعر تتسم بالقلق من المستقبل. وبناءً على هذه النتيجة، تكون الفرضية الأولى قد تحققت.

ولمعرفة دلالة الفروق بين متغيري الجنس والمستوى الاجتماعي والاقتصادي لقلق المستقبل، فقد استخدم تحليل التباين للتصنيف الثنائي (٢ × ٣) Two - Way ANOVA، والجدول رقم (٤ ـ ٣) يوضح ذلك.

الجدول رقم (٤ ـ ٣)
نتائج تحليل التباين للتصنيف الثنائي لمعرفة دلالة الفروق
بين متغيري الجنس والمستوى الاجتماعي ـ الاقتصادي لقلق المستقبل

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	التباين	القيمة التائية المحسوبة	القيمة التائية الجدولية	الدلالة عند مستوى ٠,٠٥
الجنس	٣١,٩٧٧	١	٣١,٩٧٧	٠,٢٦٧	٣,٨٩	غير دال
المستوى الاجتماعي ـ الاقتصادي	١٧٤,٣١٢	٢	٨٧,١٥٦	٠,٧٢٨	٣,٠٤	غير دال
الجنس × المستوى الاجتماعي ـ الاقتصادي	٤٦٧,٨١٨	٢	٢٣٣,٩٠٩	١,٩٥٦	٢,٢٦	غير دال
داخل الخلايا	٢٩,١٧٣,١٨٣	٢٤٤	١١٩,٥٦			

أشارت نتائج تحليل التباين المستخلصة من الجدول رقم (٤ ـ ٣) إلى أنه ليست هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠٥) بالنسبة لمتغيري الجنس والمستوى الاجتماعي والاقتصادي، كما إن التفاعل بينهما لم يكن دالاً هو الآخر، وهذا يعني:

أن الإحساس بالقلق من المستقبل حالة نفسية تنتاب الأفراد جميعاً بغض النظر عن جنسهم والمستوى الاجتماعي والاقتصادي الذي ينتمون إليه. وبهذه النتيجة لم تتحقق كل من الفرضيتين الثانية والثالثة.

هـ ـ مناقشة النتائج

في هذه الدراسة أثرنا موضوعاً في غاية الأهمية، ألا وهو قلق المستقبل لدى الشباب المتخرجين في الجامعات، وقد تبين لنا، استناداً إلى النتائج، أن هذا النوع من القلق قد أصبح شائعاً بين هؤلاء الشباب. وقد يترتب على ذلك بعض الآثار النفسية والاجتماعية، أبرزها ضعف اندماج الفرد في مجتمعه وعدم اكتراثه بما يجري فيه، الأمر الذي يجد معه في الاغتراب والعيش في بلاد الهجرة ما يخفف هذا النوع من القلق. وتأكيداً لقولنا هذا، أشارت إحدى الدراسات التي أجريت على طلبة الدراسات الأولية والدراسات العليا، إلى وجود رغبة حقيقية لدى هؤلاء الطلبة في الهجرة إلى الخارج[٢٣] بقصد الاستقرار، وذلك لتحقيق بعض أهدافهم الشخصية، ومن ثم التخلص من المنغصات والإحباطات التي تعرضوا لها. لذا أصبحت بلاد الهجرة شغلهم الشاغل، مما يشير إلى أن القلق من المستقبل أخذ يستثير إحساساً بعدم الأمان. ويمكن تفسير ذلك وفقاً لنظرية التناشز المعرفي بأن التناقض الذي حصل بين معتقدات هؤلاء الشباب والسلوك الصادر عنهم، قد أدى إلى استثارة التناشز وهو بالطبع حالة غير مريحة، ما ولد لديهم إحساساً بالتوتر والاضطراب. ولأن الواقع كان مليئاً بالمنغصات، فمن الطبيعي والحال هذه، أن يكون الإحساس بالتناشز عالياً.

وعلى ذلك، فإن خفض التناشز يقتضي تغييراً في المدركات أو في الجوانب المعرفية وجعلها في حالة اتساق. ويبدو أن ظروف الواقع اليومي ومعطياته قد لا تخفض من التناشز على الأقل في الوقت الحاضر، ما يعني أن القلق من المستقبل لدى هذه الفئة سيظل على درجة كبيرة من الاستثارة عند المستويات الاجتماعية والاقتصادية كافة، وعلى مستوى الجنسين. وهذا معناه أن الظاهرة قيد الدراسة لم تتأثر بعاملي الجنس والمستوى الاجتماعي ـ الاقتصادي كما كان متوقعاً.

---

(٢٣) خالد حنتوش ساجت المحمداوي، «الاتجاهات المستقبلية للطلاب نحو الهجرة خارج العراق: دراسة ميدانية في جامعة بغداد،» (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، ١٩٩٦)، ص ٩٠.

الفصل الخامس

الشبــاب الجامعــي فــي لبنـــان: الهويات والاتجاهات الجندرية (الثوابت والمتحوّلات)[*]

عزة شرارة بيضون[**]

الهوية الجندرية (Gender Identity) للشباب اللبناني، وملامح الصورة التي يحملها عن ذاته. . . هل تبدّلت خريطتها العامّة في السنوات الأخيرة؟

ما هي طبيعة العلاقة القائمة بين هوية الشاب والشابة، وبين الاتجاه الذي يتبناه أيٌ منهما حيال المرأة وقضاياها؟

أولاً: ما خلف التساؤل

ما أطلق تساؤلاتي أمران:

أولهما، ظاهرة التذبذب[1] التي يشهدها مجتمعنا اللبناني تجاه المرأة وقضاياها، وحيث تتجاور، بسلام تقريباً، كل ألوان الطيف في الاتجاهات الجندرية: ففي طرف أقصى نجد ليبرالية منفتحة متناسبة مع التبدّلات الواقعية في الترتيبات الجندرية، يقابلها اتجاهات معاكسة على قدر غير قليل من العمى الإدراكي لتلك التبدّلات. ويسع الملاحظ رصد سياسات وتدابير وسلوكات ينتهجها مجتمعنا ومؤسساته تُفضي

(*) نشرت هذه الدراسة في: **المستقبل العربي**، السنة ٢٦، العدد ٣٠١ (آذار/مارس ٢٠٠٤)، ص ٣٠ـ ٤١.

(**) أستاذة جامعية ـ لبنان.

(١) A. Ch. Baydoun, «Femme du Liban: Le Fosse entre la réalité et ses expressions,» *Les Cahiers de L'orient*, 4ème trimestre, no. 64 (2001), pp.129-136.

إلى تعزيز شأن المرأة والإعلاء من قدْرها متجاورة مع قوانين وضعية ودينية، مثلاً، يعجب الناظر إليها عن أية امرأة، ومن أيّ زمن، تتكلّم. ومن تجليّات ذلك أنه، وفي العقد الماضي، شهدت ساحتنا اللبنانية طرحاً لقضية المرأة متناغماً مع التحوّلات المتعددة الجوانب في أوضاعها. ولكن ذلك الطرح ما لبث أن اصطدم بالبنى التقليدية، الدينية أساساً والتي راحت تجهض، مرّة تلو الأخرى، محاولات القوى التغييرية لإرساء التعبيرات القانونية والمؤسسية لتلك التحولات.

أما الأمر **الثاني** (الكامن خلف تساؤلاتي) فهو ذو طبيعة استدلالية. ويرتكز، في شق منه، على التعبيرات الرد ـ فعلية التي بدأ الباحثون الغربيون بتوثيق أشكال حدوثها منذ انطلاق الموجة الثانية لحركة تحرر المرأة. وتشير هذه إلى نمطين من ردود الفعل:

تمثل **النمط الأوّل** بـ «أزمة في الذكورة»[٢] أحدثها التبدّل النوعي في الهوية النسائية؛ وكتب عنها باحثون معنيّون مشيرين إلى أن ولوج النساء إلى المجال العام، و«استملاكهن» بعض سمات ومواقع وسلوكات كانت تنسب للرجال حصراً قد أحدث خللاً في الاقتصاد النفسي للذكر- في هويّته الجندرية، وأن بعض ذلك ناجم عن خفوت حدّة الاختلافات بين الجنسين، وما يبدو انتقاصاً من رِفعة مقامه الناجمة عن تلك الاختلافات. وما العنف ضد النساء السائد في المجتمعات المعاصرة إلاّ بعض من تجلّيات ردود الفعل البائسة واليائسة للعمل على درء ذلك الخلل.

وتمثّل **النمط الثاني** باستجابة منفتحة[٣] تمثّلت بالعمل على ملاءمة التبدّلات الواقعية في البنيان المعرفي الفردي والجماعي واستيعابها، والشروع في إعادة صياغة التعبيرات الثقافية للجندر لتصبح متناسبة مع هذه التبدّلات؛ وتمثّلت، أيضاً، بدعوة الرجال إلى التصالح مع أنوثتهم والتخلّي عن الاتجاهات النفس ـ دفاعية التي حدت بهم سابقاً إلى كبت الأنوثة في دواخلهم وتبخيس قدْر النساء.

هذا، وعلى صعيد آخر، كنت قد رصدت في دراسة ميدانية[٤] أجريتها منذ أكثر من ست عشرة سنة على عينة من طلاب وطالبات من الجامعتين اللبنانية والأميركية في ما دعي يومها بـ «بيروت الغربية»... رصدت بروز هوية نسائية جديدة تتجاوز في

---

(٢) Roger Horrocks, *Masculinity in Crisis: Myths, Fantasies, and Realities*, consultant editor Jo Campling (New York: St. Martin's Press, 1994), and Andrew Tolson, *The Limits of Masculinity: Male Identity and the Liberated Woman* (New York; London: Harper and Row, 1977).

(٣) Kenneth Clatterbaugh, *Contemporary Perspectives on Masculinity: Men, Women, and Politics in Modern Society* (Boulder, CO; Oxford: Westview Press, 1990).

(٤) عزّة شرارة بيضون، «الهوية النسائية الجديدة: دراسة ميدانية في التنميط الجنسي الرباعي عند الشابات اللبنانيات،» (رسالة غير منشورة أعدت لنيل شهادة الماجيستير في علم النفس، الجامعة اللبنانية).

تصوّرها لذاتها المنمّط الأنثوي المرغوب اجتماعياً (Socially Desirable Feminine Stereotype)؛ وبدا أن الطالبة الجامعية تتجه لأن تعزْوَ إلى شخصها سمات تدرك أنها سمات ذكرية ومرغوبة للرجال عندنا. ووجدت أيضاً، أن الطلاب، وبعكس الطالبات يميلون لأن يكونوا أكثر تنميطاً؛ فهم يتماهون، بدرجة أكبر، مع المنمّط الذكري المرغوب اجتماعياً ويستبعدون، لدى وصفهم لذواتهم، سمات الأنوثة.

وقد بيّنت نتائج الدراسة هذه أن الطلاب الجامعيين أكثر تقليدية، وأقلّ مساواتية، وأقلّ دعماً لقضايا المرأة من زميلاتهم الطالبات. هذه النتيجة بدت ثابتة في كلٍّ من الجامعتين، في كل الطوائف المذهبية، وفي كل الفئات السوسيو ـ ثقافية، وفي كل الأنماط الجندرية التي صنَّفتها المعالجة الإحصائية للمعطيات الناجمة عن قياس الذكورة والأنوثة الذي استخدمناه في بحثنا، والذي سنعود إليه لاحقاً.

وأشارت المعطيات المتجمّعة في الدراسة المذكورة إلى أن الهوية النسائية الجديدة كانت أكثر شيوعاً في الفئة السوسيو ـ ثقافية الوسطى والعليا (أكثر منها في الفئة الدنيا)، وفي الطوائف المذهبية الصاعدة (الشيعية والدرزية بالمقارنة مع المسيحية والسنية)، لذا بدت لي مستقبلية الوجهة؛ أي أنني استشرفت أنها ستنحو لأن تتوسّع على حساب الشخصية الأنثوية المنمَّطة، وبأنها سوف تحدث تبدّلاً في الاتجاهات نحو المرأة متناغمة مع تحوّلاتها[٥].

التفاوت والمراوحة في الاتجاهات حيال المرأة وقضاياها التي ذكرت، تبدو غير متساوقة مع الظاهرة التي رصدت في الثمانينيات من القرن الماضي، والتي كنت قد استشرفت شيوعها ووجهة أثرها. وهو ما غذّى تساؤلاتي من جديد، ودفعني، مرّة ثانية، إلى البحث عن مستجدات في الهويات والاتجاهات الجندرية لدى شبابنا الجامعي ـ الفئة الأكثر استجابة، من حيث المبدأ، للتغييرات التي تعصف بعالمنا المادي والإنساني لمحاولة الإجابة عن السؤال: كيف تعيد هذه التغييرات ترتيب ذلك العالم، الجندرية منها ضمناً؟

ثانياً: محاولة للإجابة عن التساؤل

هذا البحث، (عن مستجدات في الهويات والاتجاهات الجندرية)، هو موضوع دراسة ميدانية أنا بصدد الشروع لتنفيذها. وهي في شق منها بمثابة تقويم للدراسة

---

(٥) عزة شرارة بيضون، «الهوية النسائية الجديدة: دراسة ميدانية في تجاوز التنميط الجنسي لدى فئة من الشابّات اللبنانيّات (دراسة ميدانية)،» **العلوم الاجتماعية** (الجامعة اللبنانيّة)، العدد ١ (١٩٩١)، ص ١٥٣ ـ ١٨٦.

التي نفّذتها في عام ١٩٨٧. لذا، فهي تسمح بإجراء مقارنة بين القطعة العمرية (Age Cohort ١٨-٢١ في زمنينْ تفصلهما سبع عشرة سنة. وما سأستعرضه في هذه الورقة، هو نتائج استطلاع أوّلي أجريته الربيع الماضي على عيّنة مناسبة من ستة وسبعين طالباً وطالبة من كليتيْ الآداب والعلوم الإنسانية، ومن كليّة العلوم في الجامعة اللبنانية (الفرع الأوّل) تمهيداً للدراسة الجديدة. وقد قام كل واحد من أفراد العيّنة بملء استبْيانين (Inventories)؛ يسمح **أحدهما** بقياس هويتهم الجندرية، فيما يقيس **الثاني** اتجاهاتهم الجندرية. وباستثناء تعديلات طفيفة، فإن هذين الاستبيانيْن متماثلان مع الاستبيانيْن اللذين استخدما في دراستنا السابقة.

ولا يختلف قياس الاتجاه الجندري (أو التعصّب الجندري) عن أشباهه من قياسات الاتجاهات؛ وفيه نعتمد سلّماً من درجات خمس من أجل تعيين مدى الموافقة على بنود، هي بمثابة تصريحات عن أقوال شائعة تطول إلى مكانة وأدوار وسمات النساء والرجال، والعلاقة بينهم والقيم الملحقة بها جميعاً[٦]. ولكن قياس الهوية الجندرية (استبيان الهوية الجندرية)، لا يشبه الاستبيانات التقليدية، فهو يتألّف من سلّمين، واحد للذكورة وآخر للأنوثة، بالإضافة إلى ثالث حيادي. هذان السلّمان، وبعكس القياسات التقليدية المعروفة في علم النفس، متعامدان (Perpendicular) فلا تقع مكوّناتهما على قطبين متضّادين من متصّل واحد (Continum). فلا الأنوثة عكس الذكورة ولا الذكورة هي مضادة للأنوثة. وينطوي ذلك على فرضية وُصفت في أدبيات علم النفس بأنها نسوية، ومفادها أن الذكورة والأنوثة مفهومان مستقلان بعضهما عن بعض، فيسع المرء، رجلاً أكان أم امرأة، أن يكون متحلّياً بسمات الذكورة والأنوثة معاً. فلا تستبعد الحَضْنية (Nurturance) من هوية الشخص إذا كان عدوانياً وبالدرجة ذاتها، ويسعه أن يكون ناشطاً ومتلقياً سواء بسواء. ولقد تضاعفت، استناداً إلى ذلك، الهويات الجندرية وتعقَّدت ترابطاتها: فحيث كانت الاستبيانات السابقة تفرز هويّة منمّطة واحدة (أنثوية للنساء وذكرية للرجال)، وغير منمّطة واحدة (أنثوية للرجال وذكرية للنساء)، باتت الهويات، وفق التصنيفات الجيدة، غير منمّطة بطريقتين إضافيتين هما الأندروجينية (Androgeny)

(٦) من بنود هذا الاستبيان، مثلاً، نكتب الستة الأولى:

١. طبيعة المرأة غير متناسبة مع العمل السياسي.

٢. لا يشعر الرجل بالنقص إذا شاركته المرأة بإعالة أسرتهما.

٣. العلاقة التي تنظمها القوانين الدينية بين المرأة والرجل صالحة في كل الأحوال ولكل الأزمان.

٤. لا يبدو الرجل ناقص الرجولة لدى قيامه بالأعمال المنزلية.

٥. طبيعة المرأة مناسبة لمهن معينة وغير مناسبة لمهن أخرى.

٦. على البنت أن تبقى عذراء حتى الزواج.

(ذكورة وأنوثة مرتفعتان)، ولا متمايزة (Undifferentiated) (ذكورة وأنوثة منخفضتان).

لا بدّ من الإشارة عند هذا المفصل من الكلام إلى أن الأنوثة والذكورة هما، وفق هذا القياس، مركّبان إمبيريقيان (Empirical) وإجرائيان. فنحن لم نشارك فرويد «جهله» المعلن في تعيين ماهية الأنوثة(٧)، مثلاً. بل سرنا، دون ما تردد كبير، في خطى باحثين وباحثات في علم نفس الجندر النسوي ومن رواده ساندرا بِمْ (Sandra Bem) وجانيت سبنس (Janet Spence) وروبرت هلمريتش (Robert Helmreich)(٨). فالأنوثة تتمثّل إمبيريقياً بمجموعة السمات المرغوبة اجتماعياً للمرأة، وذلك بالاستناد إلى حكم عيّنة من المجتمع أو «الجمهور» (Population) المدروس(٩).

وأنا ارتأيت أن أشير سريعاً إلى الطريقة الإمبيريقية التي تمّ تعريف الأنوثة والذكورة بموجبها كي يستوي الكلام اللاحق عنهما واضحاً، ولتوفّر لكم امتحان صدق و«موضوعية» الاستنتاجات المعروضة عليكم وحدودها.

ثالثاً: الثوابت والمتحوّلات

نستعرض معاً النتائج التالية:

أوّلاً: ننظر إلى الجدول رقم (٥ ـ ١) والذي يبينّ توزّع نسب الطلاب والطالبات على الأنماط الجندرية الأربعة في عيّنتي ١٩٨٧، (وعدد أفرادها ١٦٠ طالباً وطالبة)، و٢٠٠٣(وعدد أفرادها ٧٦) من الجامعة اللبنانية:

---

(٧) «Femininity,» in: Sigmund Freud, *New Introductory Lectures on Psycho-analysis*, translated by W.J. H. Sprott (New York: W. W. Norton, 1933).

(٨) S. L. Bem, «The Measurement of Psychological Androgyny,» *Journal of Consulting and Clinical Psychology*, vol. 42, no. 2 (1974), pp. 155-162, and J. T. Spence and R. L. Helmreich, *Masculinity and Femininity* (Austin, TX: University of Texas Press, 1997).

(٩) بكلام أكثر تحديداً، تمّ إطلاق «الأنوثة» على مجموعة من السمات اختارتها مجموعتان مستقلّتان من الطلاب والطالبات الجامعيين، وتوافقت إحصائياً على تعيينها. أي أن مجموعة من المجتمع قيد الدرس من الطلاب والطالبات الجامعيين قد اختارت السمات المرغوبة في مجتمعنا للنساء أكثر مما هي مرغوبة للرجال استناداً إلى محكات (Criteria) إحصائية مناسبة؛ وذلك من بين سبعين سمة اختيرت، هي الأخرى، لتغطي أبعاداً مختلفة من الشخصية بسلسلة من التحكيمات (Judgements). هذه السمات شكّلت، مجتمعة، سلّماً للأنوثة. واختير سلّم الذكورة على نحو مماثل تماماً. الجدير ذكره أن المجموعتين المستقلّتين اللتين اختارتا سماته هما أيضاً مستقلّتان عن المجموعتين اللتين اختارتا سمات الأنوثة على الشكل التالي:

استمارة الجنس	سمات الذكورة المرغوبة اجتماعياً	سمات الأنوثة المرغوبة اجتماعياً
طلاب	٤٧	٤٤
طالبات	٤٠	٤٧

الجدول رقم (٥ ـ ١)

توزع نسب الطلاب والطالبات على الأنماط الجندرية الأربعة لعاميْ ١٩٨٧ و٢٠٠٣

	أندروجينية (ذكورة مرتفعة + أنوثة مرتفعة)	أنثوية (أنوثة مرتفعة+ ذكورة منخفضة)	ذكرية (ذكورة مرتفعة+ أنوثة منخفضة)	لا متمايزة (أنوثة منخفضة + ذكورة منخفضة)	المجموع
الرجال					
عيّنة ١٩٨٧	٣٠	١٣	١٨	٣٩	١٠٠
عيّنة ٢٠٠٣	٢٣	١٢	٢١	٤٤	١٠٠
النساء					
عيّنة ١٩٨٧	٤٦	٢٥	١٣	١٦	١٠٠
عيّنة ٢٠٠٣	٥٠	١٧	١٠	٢٣	١٠٠

إن النظر في الجدول رقم (٥ ـ ١) يبيّن الثوابت والمتحوّلات التالية في الخريطة الجندرية لهذه الفئة من الشباب اللبناني:

ـ لا تزال الخريطة العامة للأنماط الجندرية المصنّفة بحسب استبيان الأدوار الجندرية شبه ثابتة، لأن تَوزُّع النساء والرجال على هذه الأنماط هو، إلى حد كبير، نفسه، إذ لا تزال نسبة الفئة الأندروجينية هي المهيمنة بين النساء. ولا تزال نسبة الفئة اللامتمايزة هي الأكبر بين الرجال.

وهذا يعني أن النسبة الأعلى من النساء ما زلن ينسبن لذواتهن سمات الذكورة والأنوثة، في الوقت نفسه، وبدرجة عالية.

وبأن النسبة الأكبر من الرجال ما زالوا، ولدى وصفهم لذواتهم، يستبعدون عنها سمات الذكورة والأنوثة في الوقت نفسه.

ـ الرجال ما زالوا أكثر تنميطاً من النساء، بل إن نسبة الرجال الذكريين (الذين يتمتّعون بذكورة عالية وبأنوثة منخفضة) ازدادت قليلاً.

بالمقابل، لا تزال النساء أقل تنميطاً من الرجال بل إن نسبة النساء الأنثويات (اللواتي ينسبن لذواتهن سمات أنثوية بدرجة عالية، وسمات ذكرية بدرجة منخفضة) انخفضت حوالى ٨ بالمئة!

ولا تزال الظاهرة العبر ـ جنسية، أي: النساء الذكريات والرجال الأنثويين (Cross Sexed) هامشية.

ثانياً: وإذا ما تفحّصنا الجدول رقم (٥ ـ ٢) والذي يبيّن نسبة توزّع الطالبات والطلاب في عيّنتي الدراستين بحسب درجتي الذكورة والأنوثة، نجد التالي:

الجدول رقم (٥ ـ ٢)

توزع نسبة الطلاب والطالبات في عينتيْ الدراستين

	ذكورة عالية	أنوثة عالية
الرجال		
ـ عيّنة ١٩٨٧	٤٨	٤٣
ـ عيّنة ٢٠٠٣	٤٤	٣٥
النساء		
ـ عيّنة ١٩٨٧	٥٩	٧١
ـ عيّنة ٢٠٠٣	٦٠	٦٧

فإن النتيجة البارزة **الأولى** تتمثّل باستقرار في نسبة الذكورة العالية لدى النساء، وبانخفاضها قليلاً لدى الرجال.

والنتيجة البارزة **الأخرى** تتمثّل في انخفاض في نسبة الأنوثة العالية لدى الإثنين معاً، وإن كانت درجة تراجعها لدى الرجال هي ضعف تراجعها لدى النساء. أي، إننا نشهد هجراناً عاماً للأنوثة وسماتها.

ثالثاً: نالت النساء على سلّمي الذكورة والحيادي، (جملة وتفصيلاً)، علامات تساوي (إحصائياً) العلامات التي نالها الرجال، وعلامات فاقت (إحصائياً) تلك التي نالها الرجال على سلّم الأنوثة، (جملة وتفصيلاً). هذا الميل مسؤول عن ارتفاع نسبة النساء الأندروجينيات وعن ارتفاع نسبة الرجال اللامتمايزين في العيّنات المدروسة.

رابعاً: لا يزال الطلاب الجامعيون يبدون تعصّباً جندرياً أكثر بكثير من النساء.

رابعاً: محاولة للتأويل

كيف نفسّر هذه النتائج؟ لماذا تبقى الذكورة وسماتها موضوعاً للتماهي لدى الفئتين، فيما تتراجع الأنوثة عن ذلك؟

لماذا نجد بين النساء نسبة أكبر تعزو لنفسها الذكورة أكثر مما نجد بين الرجال؟

ولماذا يستبعد الرجال الأنوثة عن ذواتهم بهذه الحدّة؟

تحتمل هذه النتائج التأويل المركّب التالي:

أولاً: يعيش الشباب في مجتمعنا، ومنذ أكثر من ثلاثة عقود انكفاءً عن السَّاحة العامّة وتقلّصاً في قدرته على التأثير في مجرياتها. وإذا كانت الحروب التي سادت بين ظهرانينا ذريعة مقبولة لذلك الانكفاء في العقود ما قبل الأخيرة، فهي لم تعد قائمة بعدها. لكن الغليان الذي نشهده في منطقتنا ـ ولبنان نقطة تقاطع لتأثيراتها ـ من انتصارات نادرة وانكسارات متعاقبة، لم يشكّل عامل شحذٍ للتأطير والفعل بين فئة الشباب الجامعي، تحديداً، على منوال ما شهدنا في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي.

وما نقول ينطبق، بدرجة أكبر، على أجواء الجامعة اللبنانية وعلى الحياة السياسية للطلاب فيها؛ إذ تهيمن الأحزاب السياسية الطائفية على تلك الأجواء مختزلة إياها إلى فسحة ضيّقة من الزمن تمتد بضعة أيام تسبق انتخابات المكاتب الطلابية، وحيث يهتاج المسؤولون الحزبيون خلالها، وتنتهي بتكريس هيمنتهم والإعلان عن الاستيلاء على المواقع القيادية، فتكون هذه الانتخابات وما يحيط بها قمة للنشاط وإعلاناً بانتهائه، في آن معاً. ولما كانت الجامعات، بعامة، مساحة وسيطة عامة رئيسية للشباب، والأكثر تأهيلاً لتوفير المجال الحيوي للتجريب النفس ـ اجتماعي(١٠)، يختبر فيها هؤلاء حركة داخلية حرّة، نسبياً، عن التقييدات والمعايير الجاهزة، فإن اختزال حركتها، على ما ذكرنا، إنما يسلبهم شرطاً ضرورياً لإرساء هويتهم النفس الاجتماعية. وما العزوف عن العمل السياسي والرغبة العارمة بالهجرة لدى شبابنا سوى تعبير عن هذا الانكفاء، وعن الشعور بالعجز عن إحداث التأثير في المجال العام. ما نقوله ينطبق، بالتأكيد، على الرجال أكثر من النساء. ولا ننسَ ما وثّقه الأنثروبولوجيون من أن التأثير في المجال العام هو ركن أساسي من أركان الذكورة في المجتمعات العربية المتوسطية (وربما في كل المجتمعات الأبوية)(١١)؛ فهل يكون تراجع الذكورة لدى الطلاب الذكور، ووفق القياسات المعتمدة، واحداً من التعبيرات عن الانكفاء المذكور لديهم؟

نذكّر بأن السمات تحظى، كلّها، بمرغوبية اجتماعية. لذا فإن إسناد علامات عالية للذات على أيّ منها إنما يشير إلى تقدير ذات مرتفع. بل إن الدراسات الكثيرة

(١٠) E. Erikson, «The Problem of Ego Identity,» in: Erik H. Erikson, *Childhood and Society* (New York: Norton, 1950).

(١١) David D. Gilmore, *Manhood in the Making: Cultural Concepts of Masculinity* (New Haven; London: Yale University Press, 1990).

التي أجريت في إطار علم نفس الجندر أكّدت الارتباط الإيجابي بين الأندروجينية، (علامات عالية على سلّمي الذكورة والأنوثة معاً)، وبينت مؤشّرات الصحة النفسية[١٢]: التوافق النفس ـ اجتماعي والرفاه النفسي (Psychological well being) من بينها.

وإذا ما قبلنا بصحة ارتباط الأندروجينية بمؤشرات نفسانية إيجابية، هل يسعنا القول بإن غالبية الذكور تعيش حالة من تراجع التوافق مع واقعهم ـ المؤشّر الأكثر رواجاً للصحة النفسية عندنا ـ بالمقارنة مع غالبية النساء؟

لعلّ رفض الأنوثة الغامر في صورة الذات الرجالية، بالرغم من أن القياس المعتمد لا يجعلها عكس الذكورة. . . لعلّه يدعم ما نقول؛ فالأنوثة في القياس الذي اعتمدنا ليس متعارضاً مع الذكورة؛ ومع ذلك، فإن الرجال استبعدوا، بحدّة، سماتها عن هوياتهم. هذا الاستبعاد قد يكون ذا طبيعة دفاعية. ولعله يشير إلى بقايا هوية طفولية تجد في الأنوثة تخريباً على ذكورتها، فالطفل واستناداً إلى أكثر من مدرسة في علم النفس، يحدد هويته الجندرية بالتعارض مع الجندر الآخر المختلف. والذكر، تحديداً، يلجأ بدافع التفرّد عن أمه، وفي أوالية دفاعية مألوفة في الاقتصاد النفسي، إلى تبخيس الأم وقدرها، وإلى تبخيس أنوثته تالياً، في سبيل الإعلاء من ذاته[١٣]؛ ثم لا يلبث أن يعمم هذا التبخيس على جنس الإناث بأكمله. هذا التبخيس وذلك التعميم الطفوليان مرشحان للتراجع مع تقدّم النضج وتزايد القدرة على التجريب الواقعي (Reality Testing). وعلى العكس من ذلك، فإن ثبات التبخيس والتعميم مؤشر على شخصية متصلّبة[١٤] دفاعية، قليلة النضج.

وما يدعم هذا الاستنتاج كون الفئة ذات الأنوثة والذكورة المنخفضة في آن معاً ـ اللامتمايزة هي الأكثر تعصباً تجاه النساء وقضاياها من الفئات الجندرية الأخرى. واستناداً إلى بعض نتائج الباحثين في علم نفس الجندر نسوق التأويل التالي:

تشير الذكورة المنخفضة إلى إخفاق في التماهي مع النموذج الرجالي المرغوب

---

(١٢) B. E. Whitely, «Sex Role Orientation and Self Esteem: A Critical Meta - Analytic Review,» *Journal of Personality and Social Psychology*, vol. 144, no. 4 (1983), pp. 765-778.

(١٣) Nancy Chodorow, *The Reproduction of Mothering: Psychoanalysis and the Sociology of Gender* (Berkeley, CA: University of California Press, 1978), and Gerald I. Fogel, Frederick M. Lane and Robert S. Liebert, eds., *The Psychology of Men: Psychoanalytic Perspectives* (New Haven; London: Yale University Press,1978).

(١٤) يرتكز تأويلنا على نتائج جماعة بيركلي في كتابهم الكلاسيكي **الشخصية التسلّطية** انظر: T. W. Adorno [et al.], *The Authoritarian Personality* (New York: Norton, 1950).

اجتماعياً، وإلى تراجع في التوافق النفس ـ اجتماعي، تالياً. أي، إلى ما من شأنه أن يفعّل البنى الطفولية المعرفية ـ رفض الأنوثة في صورة الذات من بينها. وتفضي، تبعاً لما قلنا أعلاه، إلى ما يغذّي التعصب ضد المرأة، التجسيد الخارجي للأنوثة؛ أي، لما يمقته الرجل/الطفل في نفسه.

ثانياً: نعلم بأن تأويلنا ينقصه نظرة نقدية تجاه الوسائل البحثية المعتمدة. فهذه لم تخضع لتقنين (Standardization) صارم. إذ ينبغي النظر إلى أسلوب الاستجابة لاستبيان الأدوار الجندرية أولاً، وإلى الخط القاعدي للقياس والمقارنة الذي تعتمده كل واحدة من المجموعتين لدى تقديرها للدرجة التي تعيّنها لذاتها على سمة معيّنة، ثانياً.

لنضرب مثلاً من أجل توضيح ما نقول في ثانياً؛ حين تعطي المرأة ـ الطالبة الجامعية في هذه الحالة ـ العلامة ٤ (على سلّم من٥) على السمة الذكرية «تحدّي المشقات»، فإن ذلك تعبير عن تقديرها الخاص بأنها تتحدّى المشقات في أكثر الأحوال؛ ولعلّ الوضعية التي تجد نفسها فيها ـ أي وضعية الطالبة الجامعية في مجتمعنا ـ تتطلّب تحدّياً للمشقات يفوق ما تحضّرت له في تنشئتها، ويترك لديها شعوراً بأنها تتحدّى المشقات أكثر مما هو متوقّع منها، أو أكثر مما تفعله النساء الأخريات من محيطها.

بالمقارنة، حين يعطي الرجل ـ الطالب الجامعي في هذه الحالة ـ لذاته العلامة ٤ ذاتها على «تحدّي المشقات»، فإن مرجعه إلى ذلك توقّع أكبر. والخط القاعدي المعتمد للمقارنة ينطوي على درجة مرتفعة من الفعالية في ذلك التحدّي.

خامساً: الذكورة الصامدة والأنوثة المهجورة

اللافت في نتائجنا، وكما ذكرنا أعلاه، مبالغة لدى نساء العيّنة من الطالبات في عزْو علامات للذات على السلالم كلّها جملة وتفصيلاً. وهو ما لم يحدث، مثلاً، في عيّنات أمريكية شبيهة. هل هو مبالغة في تقدير الذات، بالمقارنة مع ما أبداه الرجال، لا يتعدّى كونه ميلاً لدى هذه الفئة من النساء للاستجابة على نحو مرغوب اجتماعياً على بنود الاستبيان المعتمد. إلى أي حدّ يكون الاستبيان مسؤولاً عن ذلك الميل؟ لماذا تختص النساء من دون الرجال به؟

إن تفحّص السمات الأنثوية ومقارنتها بالسمات الذكرية ـ والمجموعتان اختارتهما عينتا الذكور والإناث بتوافق تام ـ يلقي بعض الضوء على ذلك الميل:

يتألّف سلّم الأنوثة من سمات تتمحور حول الحضن (الحنان، محبّة الأطفال، التضحية، التفهّم، العاطفية)، والعلائقية (التسامح، سعة الصدر، اللطف،

الإخلاص)، وبعضها يضع الشخص في موقع متلق (هدوء، قناعة، محافظة على التقاليد، تواضع). . . وغيرها من سمات تحمل وشياً أخلاقياً. هذه السمات اختيرت بوصفها مرغوبة للرجل وللمرأة معاً، لكنها مرغوبة للمرأة بدرجة أكبر (إحصائياً) مما هي مرغوبة للرجل. لكن، وبالرغم من ذلك، فقد تم استبعادها (نسبياً) من صورة الذات.

ويتألّف سلّم الذكورة من سمات ذهنية (قدرة على تحليل الأمور، تنظيم في التفكير، ذكاء، إبداع، فصاحة)، وأخرى ناشطة (شجاعة، طموح، قوّة، قدرة على المواجهة، استعداد للنجدة، تحدّي المشقات)، وثالثة تنمّ عن موقع الشخص المسؤول (إنتاجية، تحمّل المسؤولية). هنا، أيضاً، اختيرت السمات لأنها مرغوبة للاثنين معاً، لكنها مرغوبة للرجل أكثر مما هي مرغوبة للمرأة.

تبدو السمات الأنثوية راهنة في المجال الخاص والحميمي، فيما تكتسب السمات الذكرية أهميتها في وضعيات تفترض وسيلية وفعالية في «العام». من جهة ثانية، تحمل السمات الأنثوية وشياً أخلاقياً أكثر من سمات الذكورة، فيما تنطوي هذه الأخيرة، وبدرجة أكبر، على دلالات سلوكية إجرائية، وتحيل المتأمّل فيها على وضعيات ملموسة. . . هذا الاستبعاد أو الهجران لسمات الأنوثة من قبل الشباب، نساء ورجالاً. . . هل يشير إلى أن الأنوثة، المتمثّلة بالسمات المختارة (والتي تحمل وشياً أخلاقياً وتحيل على وضعية حميمية)، لم تعد صالحة لوصف صورة الذات لشبابنا؟ هل نشهد قطيعة متزايدة بين صورة الذات وبين النموذج الأنثوي المرغوب اجتماعياً، والذي رسمت ملامحه في أواسط الثمانينيات، والذي قامت برسمه هذه الفئة من الشباب، تحديداً؟

هنا أيضاً يفيد النظر في تمايز الفئات النسائية الجندرية بإزاء اتجاهاتهن الجندرية لإلقاء مزيد من الضوء على نتائجنا: من بين النساء، فإن ذوات الأنوثة المنخفضة ـ أي اللواتي ينسبن لذواتهن درجات منخفضة من السمات المرغوبة للمرأة ـ هن أكثر رفضاً للمنمّطات الجندرية، وأكثر حماساً لتعديل العلاقات الجندرية القائمة. وهذه، أيضاً، لا تشبه نتائج الدراسات الأمريكية التي وجدت ترابطاً بين الأنوثة العالية لدى الجنسين وبين الاتجاهات الليبرالية حيال المرأة، بما يتناسب مع أحوالها المعاصرة.

استنتاجات

الشابات الجامعيات ما زلن يتغيّرن؛ وإذ تتراجع الأنوثة التقليدية عن كونها نموذجاً جذاباً للتماهي لكلا الفئتين، فإن الذكورة لا تزال تحتفظ ببعض ألقها للشابات من الطلاب الجامعيين، بشكل خاص. لكن نتائجنا تشير إلى أننا لا نشهد

تجاوزاً للمنمّطات الجندرية فحسب، بل ربّما تعديلاً جذرياً للمنمّطات الجندرية برمّتها؛ فيتعينّ علينا، ربما، إعادة تحديد ملامح تلك المنمّطات مجدداً، ورصد السمات التي تؤلّفها.

أما المغالاة بالتعصّب الجندري، (تبنّي اتجاه غير نقدي تجاه أدوار النساء والرجال، والقبول بالقيمة والمعنى لمكانة كل منهما في النظام الأبوي)، لدى الطلاب بالمقارنة مع الطالبات، فيشير إلى أن ظاهرة التذبذب حيال قضايا المرأة التي نشهد بين ظهرانينا مرشّحة للاستمرار؛ فلا يبدو أن تبدّل هويات النساء كافٍ لإحداث تبدّل في اتجاهات الرجال الجندرية. إن الهوّة بين الفئتين، في هذا الشأن، ينبغي البحث عن أسباب اتساعها في عوامل اجتماعية، وربّما سياسية، تفضي إلى شيوع هوية جندرية تقليدية، بل دفاعية ومتصلّبة للشاب اللبناني تتسم بعماها عن تبدّلات الهوية النسائية التي تبدو مسجونة الملامح في أوهام رغباته الطفولية.

الفصل السادس

قياس اتجاهات الشباب العربي نحو المرأة: دراسة في أبجديات الوعي التنموي[*]

عقيل نوري محمد[**]

إن دراسة الاتجاهات هي من الدراسات الأساسية في علمي النفس والاجتماع، والتي تحاول أن تبلور صورة متوقعة للسلوك الاجتماعي من خلال التعرف على موقف الإنسان واتجاهه من قضية أو ظاهرة معينة، فالاتجاه يمثل حالة من الاستعداد النفسي والعصبي والذهني الذي يُنظم من خلال خبرات الشخص الذاتية، فتعكس آثارها على استجابته لمختلف المواقف والمواضيع التي تستثيرها تلك الاستجابة[1].

ووفقاً لتعريف ألبورت المذكور، نجد أن الاتجاه يعبّر عن رأي الإنسان في ما يمر به من مواقف وأحداث، رفضاً أو قبولاً، وبذلك يمثل الاتجاه حالة مكتسبة أو متعلمة، تعبّر بشكل خاص عن قيمة أو اعتقاد برأي أو موقف تجعل الانسان متجهاً في رأيه سلباً أو إيجاباً في تقييم تلك الظاهرة أو ذلك الموقف[2].

(*) نشرت هذه الدراسة في: **المستقبل العربي**، السنة ٢٦، العدد ٣٠٠ (شباط/فبراير ٢٠٠٤)، ص ٦٦ـ ٨٤.

(**) جامعة السابع من أبريل، الزاوية ـ ليبيا.

(١) فوزية العطية، **المدخل إلى علم النفس الاجتماعي** (بغداد: دار الحكمة، ١٩٩٢)، ص٢١٠.

(٢) George A. Theodorson and Achilles G. Theodorson, *A Modern Dictionary of Sociology* (New York: Noble Books, 1979), p. 19.

وبهذا يكون الاتجاه تحفزاً نحو السلوك داخل الموقف، لكنه ليس السلوك في حدّ ذاته لأن الموقف الاجتماعي تحكمه ظروف تفاعلية مختلفة تؤثر في انسياق الإنسان في سلوك من دون آخر قد لا يعبّر في حقيقة الحال عن موقفه أو اتجاهه، كما هو الحال في بعض المواقف السياسية والدينية التي تجر الفرد نحو سلوك قد لا يرتضيه في حال زوال المؤثرات المحيطة بالموقف، والتي تمنعه من أن يتخذ القرار السلوكي المتناسب واتجاهه أو نيته في السلوك. ولو عدنا إلى نظرية تالكوت بارسونز في فهم الفعل الاجتماعي بصيغته الإرادية، نجد أنه يرى أن الفعل حصيلة مركبة لثلاثة عناصر هي: الفاعل والموقف والهدف، حيث يلعب عنصرا النفعية والعقلانية دوراً كبيراً في عملية اتخاذ القرار السلوكي للفاعل، وصولاً إلى هدفه، إذ يلعب الموقف دوراً بالغ التأثير في ترجيح بديل سلوكي معين استناداً إلى طبيعة الظرف الذي يحكم الموقف، فدخول الفرد مقترعاً في الانتخابات يكون مبنياً على رأي معين، ولكن قد تجبره قوى أو إغراءات معينة على إبدال رأيه بآخر، وبالتالي يبتعد السلوك عن الاتجاه، ومع هذا فإننا نرى أن الاتجاه يمثل مؤشراً فعالاً عن طبيعة التوجهات السلوكية التي من الممكن أن يقوم بها الفرد في المواقف الاجتماعية المختلفة، خصوصاً إذا لم يتعرض إلى بدائل موقفية متباينة.

لذلك، فان دراسة الاتجاهات ذات فائدة كبيرة في تحليل وتفسير الكثير من الظواهر والسلوكيات الاجتماعية المختلفة، سياسية أكانت أم اقتصادية أم اجتماعية. ومن هذا المنطلق، نحاول فهم اتجاه الشباب نحو المرأة، ذكوراً أكانوا أم إناثاً، وسيلة لمعرفة دور وأهمية المرأة في المجتمعات العربية بعامة، والمجتمع الليبي بشكل خاص، ولا سيما بعد تصاعد الدعوات الرامية إلى دعم إسهام المرأة في الحياة الاجتماعية والسياسية في الوطن العربي الذي ما زال يتخبط سياسياً واجتماعياً في موضوع مشاركة المرأة اجتماعياً، فما زالت بعض المجتمعات تنكر هذا الدور إنكاراً كلياً، وتتباين الصور في مجتمعاتنا العربية من مجتمع إلى آخر استناداً إلى طبيعة الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي يمر بها كل مجتمع. لذا، فان دراسة الاتجاه نحو المرأة يعزز من معرفتنا باتجاهات الجيل الجديد تجاهها، سواء أكان ذلك اتجاهاً نحو الذات أم اتجاه الآخر (الرجل) نحوها. وقد وقع الاختيار على شريحة الشباب الجامعي في هذا البحث لأسباب عديدة، منها أن التعامل مع المقاييس يتطلب نوعاً من الوعي والمعرفة والقدرة على التمييز بين البدائل على رغم بساطتها، أضف إلى ذلك أن هذه الشريحة تمثل الطليعة الاجتماعية التي لها الدور الفاعل في قيادة مختلف المراكز والأدوار الاجتماعية مستقبلاً، هذا فضلاً عن إمكانية الحصول على عينة أيسر وأكثر دقة من الناحية المنهجية.

أولاً: وصف مشكلة البحث وتحديد أبعادها

تتحدد مشكلة بحثنا في فهم اتجاهات الشباب نحو تقييم مكانة المرأة بوصفها إنساناً وإمكانية تمكينها من الدخول في قوة العمل، في محاولة لمعرفة الاتجاه نحو الذات واتجاه الآخر نحو ذات المرأة من خلال بعدين: **أحدهما** يبحث في تصورات المجتمع عن ذات المرأة وكيفية تفاعله معها، فهل ما زالت الصورة النمطية، التي حاربها الإسلام، للمرأة قائمة كفكرة الجسد الرذيل والكيان الذي خلق لخدمة الرجل وأداة الاستيلاد، أم إن المجتمع العربي استطاع أن يعيد تشكيل الصورة ويجعلها أكثر إشراقاً وجمالية؟ أما **البعد الآخر**، فيبحث في قضية المرأة كونها تمثل قوة عمل مهمة من خلال التعرف على اتجاه الشباب الجامعي نحو إمكانية إسهام المرأة في الحياة الاقتصادية.

إن المجتمعات المعاصرة، وبخاصة المتقدمة منها، تنظر إلى المرأة على أنها كيان فعّال له حضوره المميز اجتماعياً، إذ **تشير تقارير التنمية البشرية** إلى أن مكانة المرأة في تصاعد مستمر، ولكن على نحو بطيء، وبخاصة في المجتمعات النامية. وعندما تتحدث **تقارير التنمية البشرية**، فإنها تنطلق من مؤشرات موضوعية كمية كنسبة مساهمة المرأة في سوق العمل وحصولها على التعليم ومشاركتها في الانتخابات السياسية. ولكن مع أن المؤشرات تشير إلى تصاعد كمي في نسبة الإسهام الاجتماعي للمرأة، إلا أننا بحاجة إلى فهم تصوراتنا عنها من خلال فهم اتجاه المجتمع ذكوراً وإناثاً تجاهها، وبالتالي تكون الصورة أكثر تكاملاً، لأن الأرقام أحياناً تكون مخادعة، وبخاصة في مجتمعات العالم النامي اللاإحصائي.

إن فهم اتجاه المجتمع نحو المرأة يعطينا تصوراً عن الواقع الاجتماعي الذي نحياه ونتفاعل من خلاله، كما يعطينا مؤشرات لقناعة المرأة بذاتها وقناعة الرجل بها، وبالتالي إمكانية خلق التفاعل القائم على المشاركة الإيجابية لطرفي الحياة الاجتماعية. وهذا بالتأكيد يصبّ في إدراك ووعي عملية التنمية في مجتمعاتنا المعاصرة، إذ تؤكد تقارير التنمية البشرية أن تحسن مكانة المرأة يعد عنصراً مهماً من عناصر الإفلات من الفقر، فالمساواة تعد جزءاً من استراتيجية متكاملة للقضاء عليه، كما إن هناك من العناصر ما يتصل اتصالاً وثيقاً بموضوعنا، وهي:

١ ـ التركيز على إنهاء حالة التمييز ضد الإناث في الصحة والتعليم والتنشئة.

٢ ـ اتخاذ الإجراءات للقضاء على العنف ضد المرأة، والذي يعد من أكثر نتائج وأشكال الفقر انتشاراً وفقاً للرؤية الاجتماعية التكاملية لفهم الفقر.

٣ ـ تمكين المرأة من الحصول على مكانة متكافئة مع الرجل عن طريق المساواة في الحقوق والواجبات وفرص الحصول على الأراضي والائتمانات وفرص العمل[(٣)].

ما زالت المرأة في المجتمعات النامية تعاني حالة عدم المساواة، إذ إن نسبة النساء بين الأميين البالغين أكبر من نسبة الرجال بمقدار ٦٠ في المئة، كما إن نسبة قيد الإناث في المدارس الابتدائية أقل بكثير من نسبة قيد الذكور بنسبة ١٣ في المئة، وتبلغ أجور الإناث ثلاثة أرباع أجور الذكور[(٤)].

وما ينطبق على المرأة في العالم الثالث، ينطبق بالتأكيد على حال المرأة في الوطن العربي. ومع أن المرأة العربية، كما يشير بعض الباحثين، بدأت تشق طريقها نحو تحسين وضعها الاجتماعي والاقتصادي، ولكن بنسب متفاوتة، فالبعض على سبيل المثال يرى أن خروج المرأة إلى العمل أسهم في زيادة ظاهرة الانحراف[(٥)]، ولكن بالتأكيد إن تعليل ظاهرة الانحراف بخروج المرأة للعمل يعد مسألة مناهضة لحرية المرأة ودورها في العمل والإنتاج. فالانحراف ظاهرة متعددة الأبعاد والأسباب، منها اقتصادية واجتماعية وسياسية، وإذا كان لخروج المرأة إلى العمل دور في ذلك، فإن هذا لا يعود إلى الخروج إلى العمل في حد ذاته، وإنما يرجع إلى عدم قدرة المجتمع على تكييف مؤسساته الاجتماعية والاقتصادية، بل حتى السياسية لإعادة تشكيل المجتمع وفقاً لمعطيات العصر التي تؤكد ضرورة تكاتف كلّ الجهود لأفراد المجتمع الواحد لتحقيق حالة الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية.

ومن الملاحظ أيضاً كثرة الدراسات التي أجريت حول المرأة، إلا أنها ظلت تحت أطر معينة كالتعليم والعمل. أما موضوع المرأة بوصفها إنساناً وطبيعة توجه المجتمع نحو تحديد مكانتها الاجتماعية، فأمر قد درس، ولكن في نطاق محدود، ومنها دراسة ذكرها عايد الوريكات (للزغل) صدرت عام ١٩٨٩، بحثت في مكانة المرأة في المجتمع المدني، وقد توصلت إلى أن المستوى التعليمي والاقتصادي والاجتماعي للمرأة مرتبط بإيجابية الاتجاه نحوها، وقد أشارت الدراسة إلى دور تعليم الأم ودخل العائلة في الاتجاه الإيجابي نحو المرأة[(٦)].

---

(٣) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧** (نيويورك: البرنامج، ١٩٩٧)، ص ٥ ـ ٦.

(٤) المصدر نفسه، ص ٣٩.

(٥) عايد الوريكات، «القيم الاجتماعية وعلاقتها بعمل المرأة،» **مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية**، السنة ٤ (١٩٩٨)، ص٣٠٧.

(٦) المصدر نفسه، ص ٣٠٨.

وعلى الصعيد الفكري، فان الكثير من الدراسات النظرية ذات الأبعاد المنهجية قدمت اجتهادات علمية حقيقية لمحاولة إعادة تأهيل المرأة العربية في ظل سلطة النظام الأبوي العربي، وأغلبها دراسات ودعوات من العنصر النسوي، ومن أبرزها كتابات نوال السعداوي التي ترى أن حرية المرأة تكمن في انعتاقها الاقتصادي والسياسي. فحرية المرأة ليست ضد الدين أو هي قضية حرية جنسية، وإنما هي قضية سياسية واقتصادية؛ هي قضية عدل ومساواة.

ولهذا ترى الكاتبة في الاشتراكية الأسلوب الأمثل لتحرير المرأة، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، على رغم انتقادها للاتجاه الاشتراكي، وهي تنطلق من الحل الفردي للأزمة من خلال إعادة تشكيل الوعي الذاتي للمرأة الذي يسهم بدوره في إعادة تشكيل وعيها الاجتماعي[٧]. وهذه مسألة فيها جدل كبير، إذ إن المسألة بحاجة إلى نظرة تكاملية، فالوعي الفردي لا ينفصل عن الوعي الاجتماعي، وكلاهما يسهم في تحقيق الآخر وفي إنضاجه.

إن دعوة نوال السعداوي إنما هي دعوة لتحقيق استقلالية للمرأة كي تشعر بذاتها، مما يساعدها في تشكيل وعيها الفردي المندمج في الوعي الاجتماعي العام، وبالتالي يحدث التكافؤ في العلاقة بين طرفي الحياة الاجتماعية.

أما فاطمة المرنيسي، فترى أن سبب أزمة المرأة العربية هو غياب الحرية السياسية وانعدام المساواة بين المرأة والرجل. وتؤكد المرنيسي كحال السعداوي، أن حل أزمة المرأة عربياً يكون بالانقلاب الجذري في الوعي الاجتماعي الذي يجب أن ينظر إلى مشكلة المرأة على أنها صراع سياسي أو جزء لا يتجزأ منه[٨].

وعلى هذا الأساس، نرى ضرورة إحداث تغيير في الوجود الاجتماعي أولاً، لأن الوعي وفقاً للنظرية الماركسية وليد الوجود. وحتى لو نظرنا نظرة «فيبرية» (Max Weber) إلى المسالة، فإن الأمر بحاجة إلى تغيير في الوجود بعد إحداث التغيير الجذري في الوعي، وهي مسألة بالغة الصعوبة في مجتمعات ترسخ فيها النظام الأبوي في مختلف المجالات الاجتماعية.

أما خالدة سعيد، فترى أن المرأة العربية تعيش حالة مزدوجة من الاغتراب: الأولى طبقية، والثانية أسرية، فهي عبدة العبد، وهي كحال

(٧) هشام شرابي، **النقد الحضاري للمجتمع العربي في نهاية القرن العشرين** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠)، ص ٧١ ـ ٧٣.

(٨) المصدر نفسه، ص ٧٤ ـ ٧٥.

زميلتيها، تبحث عن تسييس القضية النسائية بدعوتها إلى عمل جماعي يشمل المجتمع ككل ويعمل على إجراء تغيير جذري يطول كل البنى الاجتماعية، وليس مجرد عمل نسائي منفرد بمعزل عن مساندة الرجل[٩]. فالمرأة لا تشكل طبقة كي تكون لها أيديولوجيا منفصلة أو متصلة بالواقع، وإنما هي حالة من التمازج مع كل الطبقات.

لذا لا بد من إعادة تشكيل المجتمع بأسلوب بنائي جديد يعمل على تجاوز الفكر التقليدي للمجتمع الأبوي. وهذا ما سعى إليه هشام شرابي عندما أكد ضرورة تجاوز النظرة الضيقة لمفهومي «الذكورة» و«الأنوثة» إلى مفاهيم أشمل وأكثر سعة من خلال إعادة تقييم الفرد والإنسان بإعادة توجيه الفكر المجتمعي نحو نمط جديد من السلطة المتوازنة بدلاً من الشكل الذكري لها، وهي المشكلة التي تداعب خيال الكتابات النسوية العربية[١٠].

من خلال ما ذكرناه نستنتج أن المرأة العربية تعاني قصوراً في فهمها لذاتها وفي فهم الآخر لها، لأن الوعي هو حصيلة لتفاعل الأنا والآخر في نطاق الجماعة والمجتمع. ولهذا دعت الاتجاهات الحديثة للحركات النسوية إلى إعادة هيكلة المجتمع للخروج من مشكلة اللاتوافق المجتمعي مع قضية المرأة، فالعنصر النسوي، كما ذكرنا سابقاً، يعد عنصراً جوهرياً في عملية التنمية. لذا نجد أن **تقارير الأمم المتحدة للتنمية البشرية** لعام ١٩٥٥ طورت لنا مؤشرين للتنمية: **الأوّل** هو المؤشر الجنسي من حيث إسهام المرأة في المجتمع مقارنة بالرجل، و**الثاني** هو مؤشر إسهام المرأة في الحياة العامة، والذي يقيس درجة التطور في المشاركة الاقتصادية والسياسية والمهنية[١١].

بقي أن أشير إلى أن فهم الاتجاه نحو المرأة يكشف لنا مقدار الوعي التنموي في مجتمعاتنا، وبخاصة أننا نتعامل مع شريحة الشباب الجامعي الذي يمثل الفئة الأكثر أهمية في عملية التنمية، هذا فضلاً عن أن الوعي التنموي يعد مؤشراً مهماً من مؤشرات الوعي الاجتماعي الذي نطمح جميعاً إلى زيادته في مجتمعاتنا العربية.

---

(٩) المصدر نفسه، ص ٧٧.

(١٠) المصدر نفسه، ص ٩٨ ـ ٩٩.

(١١) فهمية شرف الدين، «المرأة والتنمية المستدامة في ظروف لبنان،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٠، العدد ٢٢٩ (آذار/ مارس ١٩٩٨)، ص ٦٧.

ثانياً: أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى تحقيق ما يلي:

١ ـ بناء مقياس لمعرفة اتجاهات الشباب الجامعي نحو المرأة بوصفها إنساناً له أحقيته في الحياة الاجتماعية والانسانية، بما يحقق لها الاحترام والتقدير الاجتماعي في البعد الخاص بحقوقها كإنسان، وكذلك الاتجاه نحو أحقية تمكينها من الدخول في قوة العمل، وبالتالي تأكيد أهميتها وحضورها الاقتصادي والاجتماعي، وبتجميع درجات كلٍ من المجالين نتوصل إلى اتجاه الشباب العربي الجامعي نحو المرأة بوصفها إنساناً، وبوصفها قوة عمل، وبالتالي تقويم الرؤية الاجتماعية للمرأة.

٢ ـ تحديد طبيعة هذا الاتجاه من حيث كونه إيجابياً أو سلبياً.

٣ ـ الإجابة عن الفرضيات التالية:

أ ـ لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الجنسين في الاتجاه نحو المرأة.

ب ـ لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المتحدرين من أصل ريفي أو حضري في الاتجاه نحو المرأة.

ج ـ لا توجد علاقة دالة إحصائياً بين العمر والاتجاه نحو المرأة.

د ـ لا توجد علاقة دالة إحصائياً بين دخل العائلة والاتجاه نحو المرأة.

هـ ـ لا توجد علاقة دالة إحصائياً بين المستوى التعليمي للأبوين والاتجاه نحو المرأة.

ثالثاً: منهج البحث

استخدم الباحث منهج المسح الاجتماعي بطريقة العينة، إذ تم اختيار عينة عشوائية طبقية ذات مراحل متعددة تتناسب وطبيعة المجتمع المبحوث. وتعد عينتنا عشوائية لأن الاختيار اعتمد طريقة الرقم العشوائي، بالاستناد إلى قوائم الأسماء، وهي طبقية، وذلك لتقسيم مجتمع البحث إلى فئات (كليات) علمية وإنسانية، وهي ذات مراحل متعددة لأننا انتقلنا من تحديد الكليات إلى تحديد الأقسام، ثم المراحل، ثم الاختيار على أساس الجنس. وقد استند الباحث إلى أسلوب الأعداد المتساوية في اختيار المجموعات المبحوثة (علمية وإنسانية)، (ذكوراً وإناثاً)، علماً بأن االباحث قد اختار أكثر من عينة للتحقق من دقة المقياس، وسيأتي تفصيل ذلك تباعاً.

رابعاً: أداة البحث

قام الباحث بإعداد مقياس وفقاً لطريقة ليكرت (ثلاثي البدائل) لمعرفة الاتجاه نحو المرأة، وذلك باتباع الخطوات العلمية لإعداد المقياس، وهي على النحو التالي:

١ ـ **مرحلة إعداد الفقرات**: بعد مراجعة الأدبيات والاستناد إلى الملاحظات الخاصة بالباحث، تمت صياغة مجموعة من الفقرات بلغت ثماني وعشرين فقرة موزعة بين بعدي الاتجاه (١٥ فقرة لبعد المرأة بوصفها إنساناً و١٣ فقرة لبعد تمكين المرأة من الدخول في قوة العمل).

٢ ـ **الصدق الظاهري للمقياس**: تم توزيع فقرات المقياس على ثمانية من المحكمين من أساتذة علم الاجتماع وعلم النفس في كلية الآداب بجامعة السابع من أبريل، وقد اتفق الخبراء على صلاحية الفقرات وملاءمتها للأبعاد المحددة، مع الإشارة إلى تعديل بعضها واقتراح إضافة فقرات أخرى، بحيث أصبح المقياس مشكّلاً من ١٦ فقرة في بعد المرأة بوصفها إنساناً، و١٥ فقرة في بعد تمكين المرأة من الدخول في قوة العمل.

٣ ـ **عينة وضوح الفقرات والتعليمات**: اختار الباحث عينة عمدية من عشرين طالباً وطالبة للوقوف على مدى وضوح الفقرات والتعليمات الخاصة بالمقياس، وقد كانت النتيجة مشجعة، إذ لا توجد فقرات معقدة أو غير واضحة، مما يدلل على ملاءمتها للعينة المدروسة.

٤ ـ **عينة تمييز وتحكيم الفقرات إحصائياً**: للتأكد من مدى صلاحية الفقرات وقدرتها على التمييز بين المبحوثين، قام الباحث بسحب عينات عشوائية طبقية ذات مراحل متعددة مكونة من ١٥٠ مبحوثاً، وبعد عزل الإجابات وفرزها تم استبعاد استمارتين لعدم الدقة في الإجابة، وبهذا يكون عدد أفراد عينة التمييز ١٤٨ مبحوثاً، وبعد تحديد درجة كل مبحوث تم ترتيب الاستمارات تصاعدياً من أدنى درجة إلى أعلاها، وذلك للحصول على مجموعتين من أعلى الدرجات وأدناها، كل مجموعة تشكل ٢٧ في المئة من المجموع الكلي لأفراد عينة التمييز، فتكونت لنا مجموعتان، كل واحدة منها مكونة من أربعين مبحوثاً، أي إن العدد الكلي للمجموعتين العليا والدنيا أصبح ٨٠ مبحوثاً. وبعد المقارنة بين درجات المبحوثين عند كل فقرة من فقرات المقياس، وجدنا أن نتيجة اختبار «ت» (T-test) للمقارنة بين المتوسطات دالة عند مستوى معنوية ٠,٠٥، وأعلى من ذلك باستثناء الفقرتين ٢و١٠، إذ كانتا دالتين عند مستوى معنوية ٠,١٠، أي بمستوى ثقة ٩٠ في المئة، وبعد استشارة ذوي الاختصاص قررنا الإبقاء عليهما في المقياس. وفي ما يلي الجدول

التوضيحي رقم (٦ ـ ١) لقيمة (ت) المحسوبة ومستوى الدلالة مع وصف تفصيلي لوسط وانحراف كل فقرة:

الجدول رقم (٦ ـ ١)
قوة تمييز فقرات المقياس باستخدام اختبار (ت)

تسلسل الفقرة	المجموعة العليا		المجموعة الدنيا		قيمة (ت)	مستوى الدلالة
	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري		
١	١,٣٠٠٠	٠,٨٥٣٣	٠,٥٢٥٠	٠,٧٥٠٦	٤,٣١٠	٠,٠٠٠
٢	٠,٧٠٠٠	٠,٦٨٦٩	٠,٤٧٥٠	٠,٦٤٠٠	١,٥٢٠	٠,٠٧١
٣	١,٢٧٥٠	٠,٧٥٠٦	٠,٥٧٥٠	٠,٧٤٧٢	٤,١٨٠	٠,٠٠٠
٤	١,٦٠٠٠	٠,٥٤٥٤	١,١٧٥٠	٠,٥٩٤٣	٣,٣٣٠	٠,٠٠١
٥	١,٤٥٠٠	٠,٧٤٩٤	٠,٨٧٥٠	٠,٧٩٠٦	٣,٣٤٠	٠,٠٠٣
٦	١,٧٥٠٠	٠,٥٤٣٠	٠,٦٧٥٠	٠,٨٢٨٦	٦,٨٦٠	٠,٠٠٠
٧	١,٨٢٥٠	٠,٤٤٦٥	١,١٢٥٠	٠,٨٨٢٥	٤,٤٨٠	٠,٠٠٠
٨	١,٢٧٥٠	٠,٦٧٨٦	٠,٥٠٠٠	٠,٦٧٩٤	٥,١٠٠	٠,٠٠٠
٩	١,٩٧٥٠	٠,١٥٨١	١,٥٧٥٠	٠,٦٧٥١	٣,٥٦٠	٠,٠٠١
١٠	٠,٧٢٥٠	٠,٧٨٤١	٠,٤٧٥٠	٠,٧٨٤١	١,٤٣٠	٠,٠٨٦
١١	٢,٠٠٠٠	٠,٠٠٠٠	١,٥٧٥٠	٠,٦٧٥١	٥,٦٦٠	٠,٠٠٠
١٢	١,٧٥٠٠	٠,٤٣٨٥	٠,٩٠٠٠	٠,٧٧٧٩	٦,٠٢٠	٠,٠٠٠
١٣	١,٤٥٠٠	٠,٥٥٢٤	١,٠٢٥٠	٠,٦٩٧٥	٣,٠٢٠	٠,٠٠٨
١٤	٠,٩٧٥٠	٠,٧٦٧٥	٠,٤٢٥٠	٠,٦٧٥١	٣,٤٠٠	٠,٠٠٢
١٥	١,٦٧٥٠	٠,٦٥٥٨	٠,٧٠٠٠	٠,٧٥٧٩	٦,١٥٠	٠,٠٠٠
١٦	١,٨٠٠٠	٠,٥١٦٤	١,٢٢٥٠	٠,٨٣١٧	٣,٧١٠	٠,٠٠٠
١٧	١,٤٢٥٠	٠,٦٧٥١	٠,٧٢٥٠	٠,٧٨٤١	٤,٢٨٠	٠,٠٠٠
١٨	١,٦٥٠٠	٠,٥٣٣٥	٠,٧٧٥٠	٠,٨٦١٩	٥,٤٦٠	٠,٠٠٠
١٩	١,٩٥٠٠	٠,٢٢٠٧	١,٦٥٠٠	٠,٦٦٢٢	٢,٧٢٠	٠,٠٠٥
٢٠	١,٩٧٥٠	٠,١٥٨١	١,٢٥٠٠	٠,٧٤٢٥	٦,٠٤٠	٠,٠٠٠
٢١	١,٠٠٠	٠,٩٣٣٧	٠,٤٧٥٠	٠,٨١٦١	٢,٦٨٠	٠,٠٠٥
٢٢	١,٩٢٥٠	٠,٢٦٦٧	١,٠٢٥٠	٠,٧٦٧٥	٧,٠١٠	٠,٠٠٠
٢٣	١,٣٥٠٠	٠,٥٣٣٥	٠,٥٧٥٠	٠,٥٩٤٣	٦,١٤٠	٠,٠٠٠
٢٤	١,٩٢٥٠	٠,٢٦٦٧	١,٧٠٠٠	٠,٦٠٧٦	٢,١٤٠	٠,٠٣٧
٢٥	٠,٨٧٥٠	٠,٧٥٧٤	٠,٥٠٠٠	٠,٦٧٩٤	٢,٣٣٠	٠,٠١٠
٢٦	١,٩٢٥٠	٠,٢٦٦٧	١,٣٠٠٠	٠,٧٢٣٢	٥,١٣٠	٠,٠٠٠
٢٧	١,٩٢٥٠	٠,٢٦٦٧	١,٤٧٥٠	٠,٧٥٠٦	٣,٥٧٠	٠,٠٠٠
٢٨	١,٧٥٠٠	٠,٤٣٨٥	١,٠٥٠٠	٠,٨١٤٩	٤,٧٨٠	٠,٠٠٠
٢٩	١,٣٥٠٠	٠,٨٠٢٢	٠,٨٢٥٠	٠,٨٤٣٩	٢,٨٥٠	٠,٠٠٥
٣٠	١,٥٢٥٠	٠,٥٩٨٦	٠,٦٥٠٠	٠,٧٦٩٦	٥,٦٥٠	٠,٠٠٠
٣١	١,٩٧٥٠	٠,١٥٨١	١,٢٧٥٠	٠,٨١٦١	٥,٣٣٠	٠,٠٠٠

٥ ـ اختبار ثبات المقياس: بعد تأكد الباحث من قابلية الفقرات على التمييز، قام باختبار الثبات الذي يعني صلاحية فقرات المقياس لتأكيد النتائج ذاتها إذا ما تكرر تطبيقه على المبحوثين أنفسهم وتحت الشروط نفسها[١٢].

وللثبات طرق عديدة منها: التجزئة النصفية، وإعادة الاختبار وطريقة الصور المتكافئة[١٣]. وقد تم استخدام طريقة إعادة الإختبار، وذلك باختيار عينة من ٤٥ مبحوثاً، وبعد التطبيق الأول للمقياس أعيد التطبيق مرة أخرى بعد مضي عشرين يوماً، وذلك لغرض حساب معامل الثبات الذي تم حسابه لكل مجال من مجالات المقياس مع حساب ثبات المقياس الكلي، وكانت النتائج على النحو التالي:

أ ـ الاتجاه نحو تحصيل المرأة لحقوقها بوصفها إنساناً، بلغ معامل ثبات المجال ٠,٧٠ بالمئة.

ب ـ الاتجاه نحو تمكين المرأة من المشاركة في قوة العمل، بلغ معامل ثبات المجال ٠,٦٠ بالمئة.

ج ـ الاتجاه نحو المرأة بوصفها إنساناً وتمكينها من المشاركة في قوة العمل، بلغ معامل ثبات المقياس الكلي ٠,٧٦٦، علماً بأن الباحث استخدم معامل ارتباط بيرسون (Pearson) لحساب الثبات.

ومن خلال النتائج المذكورة أعلاه يتأكد لنا ثبات المقياس وصلاحيته لتأكيد النتائج نفسها إذا ما أعيد تطبيقه في فترات زمنية مختلفة، ولكن بالشروط نفسها، وبهذا يكون المقياس معداً للتطبيق بعد إجراء تلك الاختبارات عليه.

٦ ـ وصف المقياس بصيغته النهائية: يتكون المقياس من ٣١ فقرة بينها ٢٠ فقرة سلبية و١١ فقرة إيجابية، وعلى المجالات أو الأبعاد يتكون من ١٦ فقرة لبعد المرأة بوصفها إنساناً و١٥ فقرة لبعد تمكين المرأة من المشاركة في قوة العمل. أما البدائل فهي: «اتفق معها تماماً»، «اتفق معها إلى حد ما»، «لا أتفق معها إطلاقاً». أما توزيع الدرجات فهو ٢، ١، ٠ للفقرات الإيجابية و٠، ١، ٢ للفقرات السلبية.

(١٢) ديوبولا ب. فان دالين، **مناهج البحث في التربية وعلم النفس**، ترجمة محمد نبيل نوفل، سليمان الخضري الشيخ وطلعت منصور غبريال؛ مراجعة سيد أحمد عثمان (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٦٩)، ص ٤٧١.

(١٣) عبدالله الهمالي، **أسلوب البحث وتقنياته**، ط٢ (بنغازي: منشورات جامعة قار يونس، ١٩٩٤)، ص ١١٠ ـ ١١٢.

خامساً: وصف عينة البحث

تم سحب عينة عشوائية طبقية ذات مراحل متعددة مكوّنة من ١٦٨ مبحوثاً موزّعة بين كليتي الآداب والعلوم بجامعة السابع من أبريل (ليبيا ـ الزاوية)، بشكل متساوٍ على أساس الاختصاص والمرحلة والجنس، وبعد جمع الاستمارات تم استبعاد ١٣ استمارة لعدم دقة الإجابة أو وجود فاقد في البيانات، بحيث أصبحت العينة بشكلها النهائي مكوّنة من ١٥٥ مبحوثاً منها ٨٣ مبحوثاً من كلية العلوم و٧٢ مبحوثاً من كلية الآداب و٧٧ مبحوثاً ذكراً و٧٨ مبحوثة من الإناث.

وصف العينة من خلال المتغير المعتمد (الاتجاه نحو المرأة)

بعد تطبيق الاختبارات الإحصائية الوصفية على الاتجاه ببعديه، اتضح لنا ما يلي:

الجدول رقم (٦ ـ ٢)
وصف إحصائي لمتغير الاتجاه نحو المرأة

المجال	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الالتواء(*)	التفلطح
المرأة بوصفها إنساناً	١٨,٧٠٣	٤,٧٤٠٢	٠,٢٥٧-	٠,٣٠٦
الإسهام في قوة العمل	٢١,١٦١	٥,١٦٥٤	٠,٤٣٣-	١,٠٨٧
الاتجاه الكلي	٣٩,٨٠٦	٨,٤٢٠٨	٠,٦١٣-	٠,٩١٨

(*) نجد أن الالتواء سالب، وهذا يعني تمركز أغلب مشاهدات الظاهرة جهة اليمين (الدرجات العليا) وأقلها متطرفة جهة اليسار.

يظهر من خلال الجدول رقم (٦ ـ ٢) أن الوسط الحسابي لأفراد العينة في اتجاههم نحو تحصيل المرأة لحقوقها بوصفها إنساناً بلغ حوالى ١٨,٧٠٣ بانحراف معياري مقداره ٤,٧٤. أما الالتواء فبلغ -٠,٢٥٧ والتفلطح ٠,٣٠٦، علماً بأن أعلى درجة في المجال هي ٣٢ درجة. أما الوسط الفرضي للمجال فهو ١٦، وعند المقارنة بين الوسط الفرضي والوسط المحسوب باختبار «ت» (T-Test)[١٤] وجدنا أن قيمة (ت) المحسوبة تساوي ٧,٠٩، وهي دالة عند مستوى دلالة ٠,٠١، مما يعني وجود اتجاه إيجابي لدى أفراد العينة نحو المرأة بوصفها إنساناً بحسابات الوسط الفرضي، ولكن بعيداً عن التوجه المثالي البالغ ٣٢ درجة، وإن كانت المثالية أمراً لا يمكن تحقيقه في الظواهر الاجتماعية.

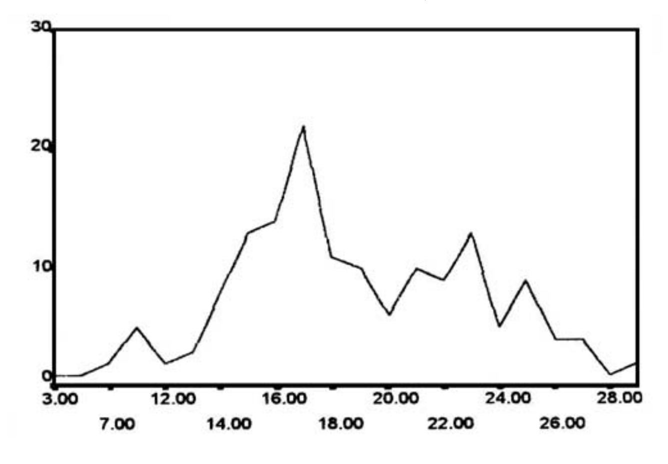
---

(١٤) عبد الجبار توفيق وزكريا زكي، **الإحصاء الوصفي والاستدلالي في التربية وعلم النفس** (بغداد: [د. ن.]، ١٩٩٧)، ص ٢٥٤.

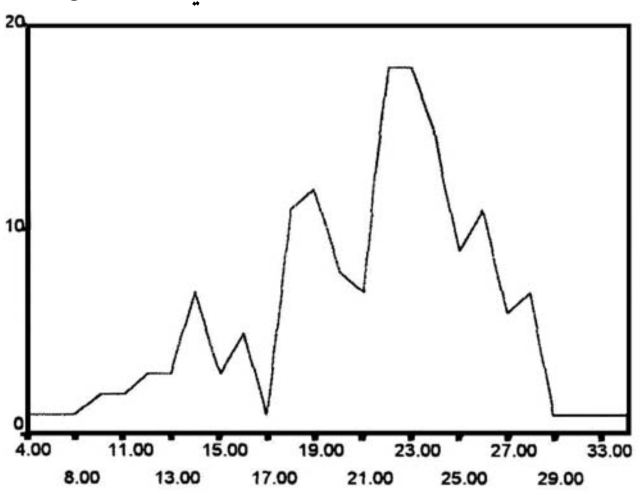
أما المتوسط الحسابي لاتجاه أفراد العينة نحو المرأة بوصفها قوة عمل، فبلغ ٢١,١٦١ بانحراف معياري مقداره ٥,١٦٥٤. أما الالتواء فبلغ -٠,٤٣٣ والتفلطح ١,٠٨٧. وكما بيّنا سابقاً، فإن فقرات هذا المجال تتكون من ١٥ فقرة، ما يعني أن أعلى درجة في المجال هي ٣٠، وأن الوسط الفرضي له هو ١٥. وبالمقارنة بين الوسطين وجدنا أن قيمة (ت) هي ١٤,٨٥، وهي دالة عند مستوى معنوية ٠,٠١. وهذا يعني أن اتجاه الشباب الجامعي العربي نحو مشاركة المرأة في قوة العمل أكثر إيجابية من اتجاههم نحوها بوصفها إنساناً، بالمقارنة بين المتوسطات وقيمة (ت) المحسوبة في كلا الاختبارين. وقد يرجع ذلك إلى تداخل بعض الأفكار الدينية (التي ليست من أصل الدين الإسلامي) ببعض العادات والتقاليد الاجتماعية المقيدة للمرأة. فالنظرة المجتمعية إلى المرأة كونها ناقصة عقلاً وديناً، وكونها تمثل فكرة الجسد الرذيل، يعمل على إضعاف الاتجاه الإيجابي نحو المرأة عموماً، وبوصفها إنساناً خصوصاً.

أما الاتجاه العام نحو المرأة بوصفها إنساناً وقوة عمل، فقد بلغ الوسط الحسابي للاتجاه الكلي حوالى ٣٩,٨٠٦ بانحراف معياري مقداره ٨,٤٢٠٨ والتواء مقداره -٠,٦١٣ وتفلطح ٠,٩١٨، علماً بأن عدد الفقرات الكلي هو ٣١، أي إن أعلى درجة في المقياس هي ٦٢. أما الوسط الفرضي للمقياس فهو ٣١ درجة. وبالمقارنة بين الوسطين وجدنا أن قيمة (ت) تساوي ١٣,٠١٩٤، وهي دالة عند مستوى معنوية أكثر من ٠,٠٠١، ونستطيع الذهاب إلى أن الاتجاه نحو المرأة ببعديه يعد اتجاهاً إيجابياً يشير إلى ارتفاع مكانة المرأة عند الشباب الجامعي في المجتمع الليبي. وفي ما يلي توضيح بياني لشكل الاتجاه ببعديه من خلال فكرة التوزيع الاعتدالي.

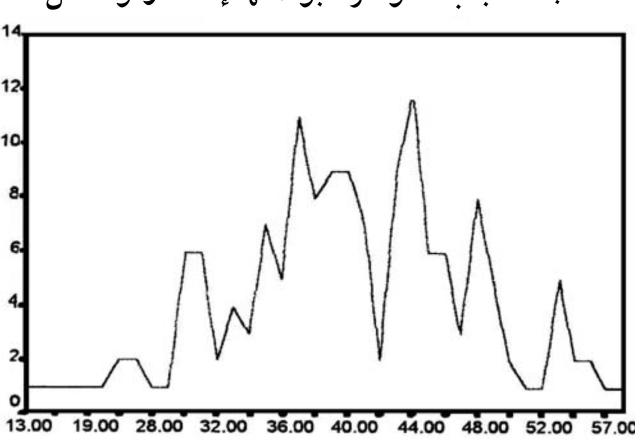
الشكل رقم (٦ ـ ١)
اتجاه الشباب نحو المرأة بوصفها إنساناً



الشكل رقم (٦ ـ ٢)
اتجاه الشباب نحو مشاركة المرأة في قوة العمل



الشكل رقم (٦ ـ ٣)
اتجاه الشباب نحو المرأة بوصفها إنساناً وقوة عمل



سادساً: الإجابة عن الفرضيات

لقد انطلقنا في فروضنا من الفرض الصفري الذي ينص على عدم وجود علاقة دالة إحصائياً بين المتغيرات الداخلية فيه، ويستخدم هذا النمط من الفروض تقليلاً للتحيز من جهة، ولعدم توفر الأسانيد النظرية الداعمة للفرض البديل الذي يؤكد وجود العلاقة من جهة ثانية. وفي ما يلي إجابة عن الفرضيات الواردة في البحث.

الفرض الأوّل: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الجنسين في الاتجاه نحو المرأة.

للإجابة عن هذا الفرض، قمنا بوصف متغير الجنس استناداً إلى متغير الاتجاه ببعديه، كما هو موضح في الجدول رقم (٦ ـ ٣).

الجدول رقم (٦ ـ ٣)

وصف لمتغير الجنس استناداً إلى متغير الاتجاه ببعديه

المتغير		عدد أفراد العينة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الخطأ المعياري
المرأة بوصفها إنساناً	ذكور	٧٧	١٧,٢٩٨٧	٤,٤٩٨٧	٠,٥١٢٧
	إناث	٧٨	٢٠,٠٨٩٧	٤,٥٨٧٤	٠,٥١٩٤
المشاركة في قوة العمل	ذكور	٧٧	١٨,٨٨٣١	٥,٤١٩٢	٠,٦١٧٦
	إناث	٧٨	٢٣,٤١٠٣	٣,٧٥٠١	٠,٤٢٤٦
الاتجاه الكلي	ذكور	٧٧	٣٦,١٩٤٨	٨,٤٩٦٢	٠,٩٦٨٢
	إناث	٧٨	٤٣,٣٧١٨	٦,٦٨٢٢	٠,٧٥٦٦

ولغرض المقارنة بين فئتي الذكور والإناث في الاتجاه نحو المرأة في بعديه والاتجاه ككل، لمعرفة دلالة الفروق، استخدمنا تحليل التباين الأحادي (١×٢) (One Way Anova) لمعرفة أثر متغير الجنس في الاتجاه الذي أكد دلالة الفروق عند مستوى معنوية يزيد على ٠,٠٠١ وفي مختلف الأبعاد، كما هو موضح في الجدول رقم (٦ ـ ٤).

الجدول رقم (٦ ـ ٤)

اختبارات تحليل التباين بين متغيري «الجنس × الاتجاه»

مصدر التباين		مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
المرأة بوصفها إنساناً	بين المجموعات	٣٠١,٨٤٧	١	٣٠١,٨٤٧	١٤,٦٢٢	٠,٠٠٠
	داخل المجموعات	٣١٥٨,٥٠٢	١٥٣	٢٠,٦٤٤		
الكلي		٣٤٦٠,٣٤٨	١٥٤			
المشاركة في قوة العمل	بين المجموعات	٧٩٤,١٤٨	١	٧٩٤,١٤٨	٣٦,٦٥٥	٠,٠٠٠
	داخل المجموعات	٣٣١٤,٨٢٠	١٥٣	٢١,٦٦٥		
الكلي		٤١٠٨,٩٦٨	١٥٤			
الاتجاه الكلي	بين المجموعات	١٩٩٥,٨٩٨	١	١٩٩٥,٨٩٨	٣٤,٢١٨	٠,٠٠٠
	داخل المجموعات	٨٩٢٤,٢٩٦	١٥٣	٥٨,٣٢٩		
الكلي			١٠٩٢٠,١٩٤	١٥٤		

من خلال الجدول رقم (٦ ـ ٤) نرى أن قيمة (ف) المحسوبة لمعرفة دلالة الفروق بين الجنسين في اتجاههم نحو المرأة بوصفها إنساناً تساوي ١٤,٦٢٢، وهي أكبر من القيمة الجدولية بمستوى معنوية ٠,٠٠١، وهذه الدلالة هي لصالح الإناث لأن الوسط الحسابي لهذه الفئة بلغ ٢٠,٠٨٩٧، في حين أن قيمة الوسط الحسابي للذكور بلغت ١٧,٢٩٨٧، كما هو مبين في الجدول رقم (٦ ـ ٣)، مما يدلّ على أن الإناث أكثر إيجابية من الذكور في هذا المجال.

أما قيمة (ف) المحسوبة للاتجاه نحو تمكين المرأة من المشاركة في قوة العمل فقد بلغت ٣٦,٦٥٥، وهي دالة بمستوى معنوية أعلى من ٠,٠٠١ لمصلحة الإناث أيضاً لأن الوسط الحسابي لفئة الإناث (٢٣,٤١٠٣) أعلى من الوسط الحسابي لفئة الذكور والبالغ ١٨,٨٨٣١.

وفي الاتجاه الكلي كانت قيمة تحليل التباين دالة عند المستوى السابق نفسه، إذ بلغت قيمته ٣٤,٢١٨، وهي دالة لمصلحة الإناث بالمقارنة بين وسطي الفئتين، إذ بلغ الوسط الحسابي لفئة الإناث ٤٣,٣٧١٨، في حين كان الوسط الحسابي لفئة الذكور ٣٦,١٩٤٨.

وقد تكون هذه الفروق طبيعية، وذلك لحاجة المرأة إلى تحسين وضعها داخل المجتمع، ما يدفعها إلى تكوين اتجاه إيجابي نحو ذاتها. وقد يرجع الفرق أيضاً إلى أن الذكور ما زالت لديهم، كما لدى الإناث ولكن على نحو أخف، بقايا الكثير من رواسب العادات والتقاليد التي تنظر إلى المرأة على أنها ذات مكانة أقل من الرجل، فالمكان الطبيعي للمرأة في المجتمع العربي هو بيتها، مما يسهم في تعميق التفوّق الذكوري على حساب الإناث، وهي سمة من سمات المجتمعات الأبوية التي تميل إلى تركيز التفوّق الأسري والاجتماعي لمصلحة الأب (الذكر).

ولهذا نجد المرأة تسعى سعياً طبيعياً لتحسين مكانتها وصورتها داخل المجتمع، وبخاصة مع ارتفاع المستوى التعليمي للفتاة، وربما هذا يسعفنا في تفسير اتجاه الشابات الجامعيات نحو ذواتهن، وإن لم تكن بالدرجة المطلوبة مثالياً في كل مجال.

الفرض الثاني: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المتحدرين من أصل ريفي أو حضري في الاتجاه نحو المرأة.

للتحقق من هذا الفرض قمنا بوصف العينة استناداً إلى متغيري الانحدار العائلي والاتجاه نحو المرأة، كما هو مبين في الجدول رقم (٦ ـ ٥).

الجدول رقم (٦ ـ ٥)
وصف لمتغير الانحدار العائلي استناداً إلى متغير الاتجاه ببعديه

المتغير		عدد أفراد العينة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الخطأ المعياري
المرأة بوصفها إنساناً	ريف	٧٣	١٩,٠١٣٧	٤,١٧٣٨	٠,٤٨٩٠
	حضر	٨٢	١٨,٤٢٦٨	٥,١٩٩٨	٠,٥٧٤٢
المشاركة في قوة العمل	ريف	٧٣	٢٠,٩١٧٨	٥,٢٢٧٥	٠,٦١١٨
	حضر	٨٢	٢١,٣٧٨٠	٥,١٣١٩	٠,٥٦٦٧
الاتجاه الكلي	ريف	٧٣	٣٩,٨٩٠٤	٧,٦٣٦٨	٠,٨٩٣٨
	حضر	٨٢	٣٩,٧٣١٧	٩,١٠٨٥	١,٠٠٥٩

ويشير الجدول رقم (٦ ـ ٥) إلى وجود فوارق بسيطة بين الريفيين والحضريين في الاتجاه نحو المرأة. وللتحقق من دلالة الفروق، قمنا باختبار تحليل التباين، كما هو موضّح في الجدول رقم (٦ ـ ٦).

الجدول رقم (٦ ـ ٦)
اختبار تحليل التباين بين متغيري «الانحدار العائلي × الاتجاه»

مصدر التباين		مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
المرأة بوصفها إنساناً	بين المجموعات	١٣,٣٠١	١	١٣,٣٠١	٠,٥٩٠	٠,٤٤٣
	داخل المجموعات	٣٤٤٧,٠٤٧	١٥٣	٢٢,٥٣٢		
الكلي		٣٤٦٠,٣٤٨	١٥٤			
المشاركة في قوة العمل	بين المجموعات	٨,١٨٠	١	٨,١٨٠	٠,٣٠٥	٠,٥٨١
	داخل المجموعات	٤١٠٠,٧٨٧	١٥٣	٢٦,٨٠٣		
الكلي		٤١٠٨,٩٦٨	١٥٤			
الاتجاه الكلي	بين المجموعات	٠,٩٧٣	١	٠,٩٧٣	٠,٠١٤	٠,٩٠٧
	داخل المجموعات	١٠٩١٩,٢٢١	١٥٣	٧١,٣٦٧		
الكلي		١٠٩٢٠,١٩٤	١٥٤			

نرى من خلال الجدول رقم (٦ ـ ٦) أن قيمة تحليل التباين تشير إلى عدم وجود فوارق دالة إحصائياً بين الريفيين والحضريين في بعدي الاتجاه، إذ بلغت قيمة (ف)، ٠,٥٩٠ في الاتجاه نحو المرأة بوصفها إنساناً، و٠,٣٠٥ في الاتجاه نحو مشاركة المرأة في قوة العمل، و٠,٠١٤ في الاتجاه الكلي، وجميعها غير دالة عند مستوى معنوية ٠,٠٥. وهذا يعني عدم وجود أثر لمتغير الانحدار العائلي في الاتجاه نحو المرأة، وقد ترجع عدم دلالة الفروق بين المتحدرين من أصل ريفي وحضري إلى تداخل الحياة الاجتماعية الريفية والحضرية بسبب انتشار وسائل الاتصال الثقافي والإعلامي وزيادة التداخل العمراني الذي ساعد على تذليل الفوارق بين هاتين الفئتين في بعض جوانب الحياة الاجتماعية. هذا فضلاً عن انتشار التعليم بين الريفيين بشكل أوسع من السابق بكثير. كما تجدر الإشارة إلى أن المتحدر من أصل ريفي ليس بالضرورة قاطناً في منطقة ريفية. وينطبق هذا على الحضريين كذلك.

وفي محاولة لمعرفة قوة تفاعل متغيري الجنس والانحدار في التأثير في متغير الاتجاه نحو المرأة، قمنا باختبار تحليل التباين الثنائي (Two Way Anova) الذي بيّن عدم وجود علاقة تفاعلية بين المتغيرين في الاتجاه نحو المرأة، إذ بلغت قيمة (ف) المحسوبة ٠,٤٩٤، وهي غير دالة عند مستوى معنوية ٠,٠٥، كما هو مبين في الجدول رقم (٦ ـ ٧).

الجدول رقم (٦ ـ ٧)

تحليل التباين الثنائي بين متغيرات «الجنس × الانحدار العائلي × الاتجاه نحو المرأة»

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
النموذج المصحح	٢٠٥٣,٢٧٥	٣	٦٨٤,٤٢٥	١١,٦٥٥	٠,٠٠٠
الحد الثابت	٢٤٥٦٠٥,٨١	١	٢٤٥٦٠٦	٤١٨٢,٥٦٦	٠,٠٠٠
الجنس	٢٠٢٣,٢٨٣	١	٢٠٢٣,٢٨٣	٣٤,٤٥٦	٠,٠٠٠
الانحدار العائلي	٢٨,٣٥٨	١	٢٨,٣٥٨	٠,٤٨٣	٠,٤٨٨
الجنس × الانحدار العائلي	٢٩,٠١٩	١	٢٩,٠١٩	٠,٤٩٤	٠,٠٤٨٣
الخطأ	٨٨٦٦,٩١٩	١٥١	٥٨,٧٢١		
الكلي	٢٥٦٥٢٦,٠٠	١٥٥			
التصحيح الكلي	١٠٩٢٠,١٩٤	١٥٤			

الفرض الثالث: لا توجد علاقة دالة إحصائياً بين متغيرات العمر، الدخل، وتعليم الأبوين، والاتجاه نحو المرأة بوصفها إنساناً وقوة عمل.

للتحقق من هذا الفرض المتعدد المتغيرات، قمنا باستخدام معادلة الانحدار الخطي المتعدد (Linear Regression) لمعرفة العلاقة بين المتغيرات المستقلة مجتمعة، ومتغير الاتجاه الكلي نحو المرأة، كما هو مبين في الجدول رقم (٦ ـ ٨).

الجدول رقم (٦ ـ ٨)
العلاقة بين العمر، الدخل، تعليم الأبوين، والاتجاه نحو المرأة

المتغير	الثابت	الخطأ المعياري	معامل بيتا	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
	٦١,٦٩٧	٦,٧٤٢		٩,١٥١	٠,٠٠٠
العمر	-١,٠٧٥	٠,٣١٠	-٠,٢٨٩	-٣,٤٦٣	٠,٠٠١
الدخل الشهري	٠,٠٠٢٥	٠,٠٠٢	٠,١٣٣	١,٥٨٨	٠,١١٤
تعليم الأب	-٠,١٦٧	٠,٤٣٥	-٣,٠٣٧	-٠,٣٨٥	٠,٧٠١
تعليم الأم	٠,١١٢	٠,٤٥٣	٠,٠٢٣	٠,٢٤٩	٠,٨٠٦

تشير نتائج الجدول رقم (٦ ـ ٨) إلى أن قيمة معامل بيتا للعلاقة بين العمر والاتجاه نحو المرأة بلغت -٠,٢٨٩، وهي دالة عند مستوى دلالة ٠,٠٠١ استناداً إلى قيمة (ت)، ما يشير إلى وجود علاقة عكسية بين المتغيرين.

فكلما كان العمر أقل، كان الاتجاه أكثر إيجابية، ولكن نلفت الانتباه إلى أن الفوارق بين أعمار أفراد العينة لم تكن كبيرة، إذ بلغ الوسط الحسابي لأعمار أفراد العينة ٢١,٠٧ بانحراف معياري ٢,٢٦، ولذلك أشير إلى أهمية دراسة هذا الفرض على عينة أكثر تبايناً من الناحية العمرية للتحقق من صدق النتيجة التي توصل إليها الباحث.

وفي الإشارة إلى بقية المتغيرات، لا نجد علاقة ذات أثر دال بين المتغيرات المستقلة والمتغير المعتمد، إذ بلغت قيمة معامل بيتا المحسوبة بين متغيري الدخل والاتجاه ٠,١٣٣، وبلغت قيمته ٠,٠٣٧ للعلاقة بين تعليم الأب والاتجاه، و٠,٠٢٣ لتوضيح العلاقة بين تعليم الأم والاتجاه.

تجدر الإشارة إلى أن متغير الدخل لم يكن متغيراً اعتدالياً في التوزيع، حيث بلغ الوسط الحسابي لدخول عوائل أفراد العينة ٤٤١,٢٢٦ بانحراف معياري كبير بلغ ٤٤٠,٠٤، مما يشير إلى تفاوت حاد في الدخول يدعونا إلى صعوبة التسليم بنتائج العلاقة بين الدخل والاتجاه نحو المرأة.

خلاصـــة

من خلال ما ذكرناه سابقاً يمكن أن نصل إلى ما يلي:

ـ إن الاتجاه نحو المرأة يعد اتجاهاً إيجابياً، وإن كنت أضع تحفظاً على هذا الرأي، طالما أن الوسط الحسابي للاتجاه ببعديه (المرأة بوصفها إنساناً، والمشاركة في قوة العمل) بعيد عن الصورة القياسية، أي أعلى الدرجات في المقياس. ولكن نستطيع الذهاب إلى وجود نظرة إيجابية في الاتجاه نحو المرأة، وقد يرجع ذلك لأسباب عديدة، منها التغير في أساليب التنشئة الاجتماعية الناشئ من التغير في بنية الأسرة العربية التي أصبحت أسرة ذات طابع نووي، ما أدى إلى حرية واستقلالية وديمقراطية أكبر، إذ يتيح هذا النمط من الأسر بشكل نسبي الفرصة للتعبير عن الرأي بسبب قلة عدد أفرادها وإمكانية التفاعل المباشر بينهم، على عكس الأسر الممتدة والمركبة التي تزداد الأعداد فيها، مما يعمل بالتالي على تهميش حرية الأفراد.

إن مجتمعاتنا ما زالت مجتمعات أبوية ولكن في رأينا، أن سلطة النظام الأبوي تتقلص اجتماعياً مع صغر حجم العائلة وانتقالها نحو نمط الأسرة النواة، وهذا ما يحدث الآن في مجتمعنا العربي.

كما أدى تحسن المستوى التعليمي وارتفاعه بشكل ملحوظ في الوطن العربي وانتشار التوعية الاجتماعية الإعلامية إلى تحسن المكانة الاجتماعية للمرأة، مع الإشارة إلى وجود تيارات دينية محدثة تنظر إلى المرأة بمعيار عقلي موضوعي نابع من الرؤية المرنة للدين الإسلامي، وهي تدعو إلى ضرورة إسهام المرأة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية، وذلك رفعاً لمكانتها كي تسهم بشكل أكثر فاعلية في مختلف أنشطة الحياة الاجتماعية.

ـ ظهر لنا أن متغير الجنس هو الأكثر فاعلية وتأثيراً من بقية المتغيرات، ونحن بالتأكيد لا نتعامل مع الجنس على أنه متغير بيولوجي، بل هو في منظور علميْ النفس والاجتماع يعد متغيراً «بايونفسياً اجتماعياً»، لأن الصورة البيولوجية التي

نُخلق عليها تكتسب فاعليتها من خلال تحديد المجتمع لمعطياتها النفسية والاجتماعية، فيرسم بذلك المجتمع الأدوار الخاصة بنا في ضوء ما يتناسب ورؤيته لجنسنا.

وعلى العموم، فإن الاتجاه الإيجابي للمرأة نحو ذاتها يشير إلى زيادة وعيها الاجتماعي بوصفها إنسانة لها دورها الإيجابي في الحياة. وكما أسلفنا، فإن للتنشئة الاجتماعية وتغير طبيعة الأسرة دوراً مهماً في إيجابية الاتجاه، ولكن يبدو أن عامل التعليم أعطى للمرأة دفعة قوية، إذ زاد من ثقتها بنفسها وبإمكاناتها.

وهذا يدعونا إلى ضرورة دراسة هذا الفرض في دراسات لاحقة للتحقق من دور التعليم في إيجابية اتجاه المرأة نحو ذاتها من خلال إجراء دراسة مقارنة بين نساءٍ في مستويات تعليمية مختلفة.

ولكن مع هذه الإيجابية نجد أن المرأة بحاجة إلى أن تكون أكثر فاعلية في الاتجاه نحو ذاتها، فلو قارنا بين الوسط الحسابي لاتجاه الإناث نحو الذات، ونحو إسهامهن في قوة العمل مع أعلى الدرجات في بعدي المقياس، لوجدنا فارقاً واضحاً بين الرقمين.

وقد يرجع الأمر إلى قوة بعض النظم الثقافية التي تعيق تفكير المرأة والرجل على السواء من خلال الالتزام بآراء ثابتة ومحددة من خلال عادات وتقاليد اجتماعية تقف أحياناً بالضد من التوجه الديني أيضاً، كفكرة الجسد الرذيل وما يبنى عليها من أفكار، وفكرة نقص العقل والفكر والدين وغيرها من الأفكار التي تعيق تطور المرأة في مجتمعاتنا، فما زال الكثير من النشاطات محظوراً على المرأة، كالنشاطات والمهن السياسية والعلمية والاجتماعية العامة، مع تفعيل الاتجاه نحو مهن معينة دون أخرى بمباركة اجتماعية، كمهنة التدريس على وجه الخصوص والتي قد لا تتناسب مع قدرات كل امرأة.

لقد أسهم هذا عملياً في تهميش التعليم في المجتمع العربي لأنه أصبح لمجرد رفع المؤهلات الشخصية وحسب، إذ لا تعمل المرأة بما تحصل عليه من مؤهل علمي أو شهادة من مؤسسة تعليمية أو أكاديمية معينة. وينطبق هذا على الذكور أيضاً ولكن بنسبة أقل. هذا كله يدعونا إلى إعادة النظر في الدور الاجتماعي للمرأة وجعله أكثر فاعلية وإسهاماً في الحياة الاجتماعية بمختلف أنشطته.

مقياس لمعرفة اتجاهات الشباب العربي نحو المرأة
بوصفها إنساناً وبوصفها قوة عمل

ت	الفقـــرات	اتفق معها تماماً	اتفق معها إلى حد ما	لا أتفق معها اطلاقاً
١	خلقت المرأة من ضلع أعوج			
٢	المرأة مخلوق يستوجب عطف الرجل			
٣	المرأة فنانة في صياغة الدسائس			
٤	مشاكل المنزل دائماً سببها المرأة			
٥	أجمل ما في المرأة إشباعها لغريزة الرجل			
٦	المرأة أقل مكانة من الرجل			
٧	خلق الرجل ليسود على المرأة			
٨	الرجل أذكى من المرأة بالفطرة			
٩	الضرب هو الوسيلة الوحيدة لإصلاح المرأة			
١٠	المرأة يمكن أن تترك دون وصاية عليها من أحد أفراد عائلتها			
١١	تعليم المرأة مسألة ضرورية			
١٢	خلقت المرأة لخدمة الرجل			
١٣	خروج المرأة للعمل يفاقم المشاكل الأسرية			
١٤	الرجل أكفأ من المرأة في أي عمل يناط به			
١٥	وضع قيود لعمل المرأة ضرب من التخلّف			
١٦	خروج المرأة للعمل يعزز من مكانتها الاجتماعية			
١٧	تتقن المرأة أعمالاً اقتصادية لا يمكن للرجل إتقانها			
١٨	خروج المرأة للعمل يعرض الرجل للبطالة			
١٩	المرأة العاملة تسهم في دعم الأسرة اقتصادياً			
٢٠	لا بد من حث المرأة للمشاركة في الحياة الاقتصادية			
٢١	المرأة هي سبب خروج آدم من الجنة			
٢٢	عمل المرأة ضرب من التمرد على الأخلاق والدين			
٢٣	خلقت المرأة للأعمال المنزلية			
٢٤	حرية المرأة مسألة مهمة في اختيار شريك الحياة			

يتبـــع

تابـــع

٢٥	لا يحق للزوجة مخالفة زوجها مهما كانت الأسباب			
٢٦	عمل المرأة يسهم في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية			
٢٧	ينبغي أن تكون قرارات العائلة من حق الزوج فقط			
٢٨	خروج المرأة إلى العمل يقلل من أنوثتها			
٢٩	يحق للمرأة أن تعمل قاضية في إحدى المحاكم			
٣٠	يحق للمرأة أن تتلقد منصباً سياسياً مرموقاً			
٣١	المرأة يمكن أن تكتفي بشهادة التعليم الأساسي			